جامعة آل البيت

Al al-Bayt University

أثر تصاعد قوة الصين على بنية النظام الدولي

2017 – 2008

The Rise of China as a Global Power and its effect on the Structure of International System

2008 – 2017

إعداد

خالد عبد العزيز مجيد العطار

إشراف

الدكتور: أمين علي العزام

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

2017

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

التفويض

أنا الطالب خالد عبد العزيز مجيد العطار، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي إلى المكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع

التاريخ

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

أثر تصاعد قوة الصين على بيئة النظام الدولي

2017 – 2008

إعداد الطالب

خالد عبدالعزيز مجيد العطار

المشرف

الدكتور

أمين علي العزام

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الدكتور:علي أمين العزام	رئيساً ومشرفا	
الأستاذ الدكتور :محمد عوض الهزايمه	عضواً	
الدكتور: عادل تركي القاضي	عضواً	
الدكتور : خالد العدوان	عضواً	

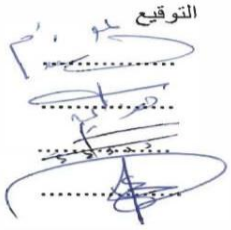

قدمت هذه الرسالة إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية من معهد بيت الحكمة جامعة آل البيت

وقعت ونوقشت وأوصى بإيجازتها بتاريخ 26 \ 12 / 2017م

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الإهـداء

إلى والدتي ووالدي عرفاناً بعطائهم وجميلهم..

﴿ رب ارحمهما كما ربياني صغيرا ﴾

إلى أساتذتي الأفاضل احتراماً وتقديراً..

إلى كل طالب علم وفاءً واعتزازاً..

أهدي لكم جهدي المتواضع في إعداد رسالة الماجستير مع تحية تقدير وعرفان..

خالد عبد العزيز العطار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشـكر والتقدير

﴿ لئن شكرتم لأزيدنكم ﴾

أشكر الله العلي القدير، الذي أنعم علي بنعمه وألهمني الطموح وسدد خطاي، ثم أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لجامعة آل البيت - معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية، كما أقدم شكري إلى الأساتذة الأفاضل في قسم العلوم السياسية الذين بذلوا جهداً في تعليمنا وتوجيهنا، وأتقدم بخالص الشكر والتقدير للدكتور الفاضل: أمين علي العزام الذي أشرف على هذه الرسالة ولم يألو جهداً في مساعدتي وتوجيهي.

وشكري وامتناني لكل من ساعدني في إتمام هذه الرسالة..

خالد عبد العزيز العطار

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

أثر تصاعد قوة الصين على بنية النظام الدولي

2017 - 2008

رسالة ماجستير قدمت من قبل

خالد عبد العزيز العطار

إشراف

الدكتور: أمين علي العزام

معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية – جامعة آل البيت 2017

الملخص

إن تصاعد قوة الصين له أثر على بنية النظام الدولي في تحوله إلى نظام متعدد الأقطاب، خاصةً بعد التحولات التي شهدها النظام الدولي نتيجة انهيار الاتحاد السوفيتي، وانتهاء الحرب الباردة، وبدء نظام دولي أحادي القطبية، ثم في الآونة الأخيرة تراجع الدور الأمريكي، مما هيأ لظهور فواعل جدد على الساحة الدولية ومن ضمنها الصين، وتعد الصين قوة صاعدة وذلك لمعطيات كثيرة فهي دولة لديها إمكانات طبيعية ومادية تمثلت في التاريخ والثقافة والنظام السياسي والاقتصاد والصناعة بالإضافة إلى قيادة لها توجهات وتطلعات نحو العالمية عكست ذلك من خلال إصلاحات اقتصادية داخلية وفي علاقاتها السياسية الخارجية، لذلك هدفت الدراسة إلى بيان أبعاد القوة الصينية من خلال التعرف على الإمكانات التي تتوافر لدى الصين والتي تؤهلها بأن يكون لها دور مؤثر على بنية النظام الدولي، واستجلاء حركة العلاقات الصينية الإقليمية والدولية، والتعرف على طبيعة النظام الدولي، واستكشاف دور الصين المرتقب في النظام الدولي الجديد،

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

أما مشكلة الدراسة فقد دارت حول التساؤل الرئيسي ما هو أثر تصاعد قوة الصين على بنية النظام الدولي، وقامت الدراسة على فرضية رئيسية مؤداها أنه كلما تزايدت قوة الصين، فإن ذلك يؤثر على بنية النظام الدولي، وللتحقق من صحة الفرضية والإجابة على أسئلة الدراسة فقد تم استخدام منهج تحليل النظم فهو من المناهج الأنسب في تناول مثل هذه الدراسة وتعد مفاهيمه الأقرب لها، وقد توصلت الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة المطروحة وإلى صحة الفرضية القائمة عليها الدراسة، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي أن الصين تمتلك أبعاد قوة كثيرة ومتنوعة تؤهلها لأداء دور فاعل في الساحة الدولية، كما أن النظام الدولي الحالي قد هيأ لظهور الصين كقوة صاعدة لها دور مؤثر على بنية النظام الدولي الجديد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

THE RISE OF CHINA AS A GLOBAL POWER AND ITS EFFECT ON THE STRUCTURE OF INTERNATIONAL SYSTEM

2008 – 2017

Master Thesis Prepared by

Khalid Abdulaziz Alattar

Supervisor

Doctor: Ameen Ali ALazzam

Bayt AL-Hekmah Institute for Political Science – AL AL-Bayt University 2017

ABSTRACT

The Rise of China as a Global Power has its effect on the structure of international system in transforming it to a multi-polar system, particularly after the transformations in the international system as a result of the collapse of the Soviet Union, the end of the cold war, and the start of an unipolar international system, Then recently the decline of the American role, which prepared for the emergence of new powers in the international arena, including China, China is considered a global power for many facts, It is a country with natural and material potentials, Represented in history, culture, political system, economy and industry, in addition to a leadership that has global orientations and aspirations, This has been reflected through internal economic reforms and foreign political relations, therefor, the study aimed to demonstrate the dimensions of Chinese power by identifying potentials that qualify it to play an influential role on the international system structure, explore the regional

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

and international Chinese relations movement, Identify the nature of the international system, and to explore the expected role of China in the new international system. For the problem of the study it has revolved around the key question what is the effect of Rice of China as a Global Power on the structure of international system, the study hypothesis indicated that the more powerful China becomes, It affects the structure of the international system, and for verification of the validity of the hypothesis with answering the study questions, the system analysis approach was used as it is the one of the most appropriate approaches to such study with the closest concepts, the study concluded the answers of the raised questions and the validity of the existing hypothesis, One of the findings of the study was that China has various and a lot of power dimensions enabling it to play an active role in the international arena, as well, the current international system had prepared for the emergence of China as effective power on the structure of the new international system.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحتويات

التفويض ..... ب
قرار لجنة المناقشة ..... ج
الإهـداء ..... د
الشـكر والتقدير ..... هـ
الملخص ..... و
ABSTRACT ..... ح
المحتويات ..... ي
الموضوعات ..... ك
قائمة الجداول ..... ن
قائمة الأشكال ..... ن
المقدمة 1
الفصل الأول أبعاد القوة الصينية 21
الفصل الثاني طبيعة النظام الدولي 58
الفصل الثالث الصين والنظام الدولي 87
الخاتمة 126
الاستنتاجات: 128
التوصيات: 130
قائمة المصادر العلمية 132

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموضوعات

الموضوع
عنوان الدراسة----------
التفويض----------
قرار لجنة المناقشة----------
الإهداء----------
الشكر والتقدير----------
الملخص باللغة العربية----------
الملخص باللغة الإنجليزية----------
قائمة المحتويات----------
قائمة الجداول----------
قائمة الأشكال----------

الإطار النظري

المقدمة----------
أهمية الدراسة----------
أهداف الدراسة----------
مشكلة الدراسة وأسئلتها----------
فروض الدراسة----------
حدود الدراسة----------
المتغيرات والمفاهيم الأساسية في الدراسة----------
منهجية الدراسة----------
الدراسات السابقة----------
تقسيم الدراسة----------

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

أبعاد القوة الصينية

تمهيد----------
المبحث الأول: الأبعاد الطبيعية والثقافية----------
المطلب الأول: البعد الطبيعي----------
المطلب الثاني: البعد الثقافي----------
المبحث الثاني: الأبعاد الاقتصادية والسياسية ----------
المطلب الأول: البعد الاقتصادي----------
المطلب الثاني: البعد السياسي----------

الفصل الثاني

طبيعة النظام الدولي

تمهيد----------
المبحث الأول: مراحل تطور النظام الدولي----------
المطلب الأول: وظائف النظام الدولي----------
المطلب الثاني: مستويات النظام الدولي----------
المبحث الثاني: التحولات في بنية النظام الدولي----------
المطلب الأول: التحول بأدوات التفاعل الدولي----------
المطلب الثاني: القوى الصاعدة في ظل تحولات النظام الدولي----------

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

الصين والنظام الدولي

تمهيد----------
المبحث الأول: العلاقات الصينية - الدولية----------
المطلب الأول: العلاقات الصينية بالدول العظمى----------
المطلب الثاني: العلاقات الصينية بالدول النامية----------
المبحث الثاني: الإدراك الصيني للنظام الدولي ----------
المطلب الأول: التحديات التي تواجهها الصين----------
المطلب الثاني: الصين وبنية النظام الدولي الجديد----------
الخاتمة----------
الاستنتاجات----------
التوصيات----------
قائمة المصادر العلمية----------

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول
1	حجم تجارة الصين مع بعض مناطق دول العالم (2015) ----------
2	الاستثمارات الصينية والإنشاءات في العالم (2005-2017) ---------
3	الشركاء التجاريون الرئيسيون للصين لعام (2015) ----------
4	القدرات العسكرية الصينية----------
5	الأسلحة الصينية ذات التكنولوجيا الفائقة----------
6	المؤشرات الدالة على النظام الدولي الجديد----------
7	صادرات وواردات بعض البلدان العربية مع الصين (2015) ---------

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل
1	صادرات الصين من السلع والخدمات----------
2	النسبة المئوية لأهم الشركاء التجاريين للصين في عام (2015) -------
3	الهيكل التنظيمي للمؤسسة العسكرية الصينية----------

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة

تعد جمهورية الصين الشعبية قوة صاعدة في النظام الدولي، نتيجة الإمكانات المتنوعة التي تتوافر لديها وتؤهلها لتكون فاعل أساسي ومؤثر على بنية النظام الدولي، فالنهضة الصينية قامت على أساس الاعتماد على الذات ثم الانفتاح على الخارج والتعاون مع دول العالم على أساس المصلحة المتبادلة، كما أن الصين استطاعت من خلال اتباع إصلاحات اقتصادية داخلية ناجحة أوصلتها إلى أن تحتل مرتبة متقدمة ضمن تريب الدول الصناعية المتقدمة على المستوى العالمي وأصبح اقتصادها يشهد نمواً متسارعاً، وقد بدأ ذلك من المؤتمر الحادي عشر للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني الذي عقد في عام 1978 والذي طرح برنامج التحديثات الأربعة الذي تتضمن منها جعل الاقتصاد الصيني أكثر قدرة على التكيف مع متغيرات الاقتصاد العالمي وإعادة الترتيب في أولويات التنمية، وإعادة هيكلة قطاع الإنتاج ومنح الحكومات المحلية استقلالية أكثر عن بيروقراطية الحزب الشيوعي الحاكم وتسهيل قنوات التجارة الخارجية، واتبعت سياسة خارجية أكثر انفتاحاً فحققت الدبلوماسية الصينية إنجازات كبيرة في ترسيخ أركان الحكم وصيانة الاستقلال، حيث تغيرت الدبلوماسية التي اتبعتها الصين عن السابق، وأقامت العلاقات الدبلوماسية الجديدة مع دول العالم على أساس المنفعة المتبادلة، وتمكنت من تسوية مشكلات الحدود مع معظم دول جوارها عبر المفاوضات السلمية وتحسين العلاقات معها مما خلق بيئة محيطة مستقرة.

وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي في بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي، وانتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، ثم مؤخراً تراجع الدور الأمريكي على الساحة الدولية سياسياً واقتصادياً وتراجع قدرتها في تسوية المنازعات الدولية والإقليمية سواء في الحرب على أفغانستان أو التدخل في العراق لإسقاط نظام الحكم في عام 2003 أو الأزمة السورية، إضافة إلى الأزمة المالية العالمية التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2008، فضلاً عن تغير مفهوم القوة الذي لم يعد يقتصر على الجانب العسكري فقط، وبعد أن تغير مشهد النظام الدولي برز دور الصين العالمي كمؤثر على بينة النظام الدولي، ووفقاً لتقرير الصندوق الدولي الذي صدر في 16 يناير 2017 فقد أسهم اقتصادها بمفرده بثلث إجمالي النمو الاقتصادي العالمي في عام 2015،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما على الجانب السياسي أصبحت فاعل أساسي كما اكتسبت الصين اليوم طابعاً عالمياً أكثر من أي وقت مضى لتصبح قوة فاعلة على الساحة الدولية، حيث تشهد الساحة الدولية الراهنة دوراً تصاعدياً متنامياً لها في العديد من المناطق الاستراتيجية حول العالم ولا سيما في المجال الاقتصادي، فقد أفرزت الصين تأثيراً على بنية النظام الدولي، واستطاعت إعادة تسمية النظام الدولي من أحادي القطبية إلى نظام متعدد الأقطاب، كما عمدت الصين إلى استغلال انطلاقتها الاقتصادية في دعم وتحديث قدراتها العسكرية منذ عام 1964 وهي تتحرك الآن بقوة وبثبات نحو تحقيق أهدافها الاستراتيجية.

أولاً: أهمية الدراسة

يكتسب موضوع أثر تصاعد قوة الصين على بنية النظام الدولي أهمية كبيرة من قبل الباحثين والمختصين في حقل العلاقات الدولية، لما له من تداعيات على بنية النظام الدولي، حيث أن التحولات في ميزان القوة الدولية له انعكاسات على ميزان القوة الإقليمية وبالتالي يتبعه تغير على سلوك الدول، والصين إحدى القوى المرشحة للصعود كقوة عالمية مؤثرة في بنية النظام الدولي الذي هو في طور التحول إلى نظام متعدد الأقطاب، ففي ظل تسارع وتيرة الأحداث الدولية والتغيرات الدراماتيكية في أنماط السلوك والمواقف التي تتبناها الدول في علاقاتها الدولية، وفي ظل انتشار العولمة وفتح الأسواق العالمية والتبادل التجاري، والدور المتنامي للمنظمات الدولية والإقليمية والتكتلات، وما يشهده العصر من سرعة لحركة النقل في مجال المواصلات والاتصالات فضلاً عن تغير عناصر القوة التي لم تعد تقتصر على الجانب العسكري فقط، ووفقاً لكل هذه المعطيات فقد أدى ذلك إلى إعادة المعايير في صياغة ترتيب سلم القوى في النظام الدولي، لذلك تبرز أهمية الدراسة في محاولتها للإضافة على الصعيدين العلمي والعملي:

ففي الجانب العلمي تعددت الرؤى والتصورات بشأن أثر تصاعد قوة الصين على بنية النظام الدولي مما استوجب دراستها، فمن خلال هذه الدراسة يمكن المساهمة بإضافة دراسة أكاديمية موضوعية مجتهدة إلى جانب الدراسات العلمية المختصة بالحالة الصينية والنظام الدولي، وكذلك توفير مادة علمية للقارئ العام والمختص بشؤون العلاقات الدولية، وتحاول الدراسة أيضاً إضافة معلومات عن الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الصين في عام 1978 مما أدى إلى تسارع النمو الاقتصادي، وعن تغيير النهج السياسي الذي اتبعته في السابق علاقاتها الخارجية مم أدى إلى تطوير علاقات التعاون الودية مع مختلف دول العالم من خلال المبادئ الخمس للتعايش السلمي الذي طرحته الصين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما من الجانب العملي فإن النظام الدولي دائماً ما يرتبط بالقوى الفاعلة فيه في تشكيل بنيته، والواقع والمعطيات يشيران إلى أن المرحلة القادمة وفي ظل تنامي القدرات الصينية الاقتصادية والصناعية والتكنولوجية والعسكرية سوف تكون الصين فاعل مؤثر على بنية النظام الدولي الجديد، والذي يتوجب ضرورة التعامل معه وفق المعطيات الجديدة، فالتغير في بنية النظام الدولي له تأثير مباشر على بنية النظام الإقليمي وما يتبعه من تغير في السياسة الخارجية للدول فسلوك الدول يتشكل وفق بنية النظام الدولي، ففي نظام القطبية الثنائية تختلف تفاعلات الوحدات الدولية عنه في نظام القطبية الأحادية وكذلك في نظام متعدد الأقطاب، ومما سبق يتضح أن الموضوع على قدر كبير من الأهمية على جميع الأصعدة سياسياً واقتصادياً وأمنياً، وأننا أمام مرحلة مهمة من مراحل التحول في النظام الدولي.

ثانياً: أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1 – بيان أبعاد القوة التي تتوافر لدى الصين بأن يكون لها دور مؤثر على بنية النظام الدولي.

2 – التعرف على طبيعة النظام الدولي.

3 – استجلاء العلاقات الصينية الدولية.

4 - توضيح أثر المتغيرات الدولية التي تساهم في تنامي وتصاعد دور الصين.

5 – استكشاف دور الصين المرتقب في النظام الدولي الجديد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: مشكلة الدراسة وأسئلتها

يرى الباحثون والمختصون في حقل العلاقات الدولية أن طبيعة النظام الدولي في الوقت الحالي ليست قائمة على القطبية الأحادية بل هي أقرب إلى التسميات المتعددة، فضلاً عن أن النظام الدولي قيد التشكيل والتحول، نتيجة عدم وضوح الفاعلين الأساسيين، وتراجع الدور الأمريكي مؤخراً في الساحة الدولية، بالإضافة إلى أن عناصر القوة أصبحت موزعة وبشكل نسبي على أكثر من فاعل دولي، كما أنها لم تعد تقتصر على البعد العسكري فقط، ومن بين هؤلاء الفاعلين الدوليين الجدد هي الصين، والتي تعد قوة صاعدة ومؤثرة على بنية النظام الدولي، ونتيجة لعدم اتفاق الدراسات العلمية على اتجاه واحد حول شكل وطبيعة النظام الدولي الجديد في ظل تصاعد قوة الصين، لذلك فإن السؤال الرئيسي الذي ترتكز عليه الدراسة هو: ما هو أثر تصاعد قوة الصين على بنية النظام الدولي؟

وللإجابة على هذا السؤال الذي تقوم عليه الدراسة يجب التوصل لإجابة على الأسئلة التالية:

1 – ما الإمكانات التي تتوافر لدى الصين حتى يكون لها دور فاعل في النظام الدولي؟

2 – ما طبيعة العلاقات الصينية الدولية؟

3 – ما طبيعة النظام السياسي الدولي؟

4 – ما المتغيرات الدولية التي يمكن أن تساهم في بروز الصين على الساحة الدولية؟

5 – ما دور الصين المرتقب في النظام الدولي الجديد؟

رابعاً: فروض الدراسة

تنطلق هذه الدراسة من فرضية رئيسية مفادها: كلما تزايدت قوة الصين، فإن ذلك يؤثر على بنية النظام الدولي. وللتحقق من هذه الفرضية الرئيسية لا بد من التوصل إلى الفرضيات الفرعية التالية:

1 – إن الإمكانات التي تتوافر لدى الصين يمكن أن تؤهلها للصعود كقوة عالمية مؤثرة في النظام الدولي.

2 – إن التحول في النظام الدولي من أحادية القطبية إلى نظام متعدد الأقطاب، يسهم في بروز فاعلين جدد على الساحة الدولية كالصين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3 – إن اتساع العلاقات الصينية الدولية مع مختلف دول العالم، يؤدي إلى دور متنامي للصين على الساحة الدولية.

4 – يرافق الصعود الاقتصادي المتزايد للصين، دور بارز ومؤثر في النظام الدولي.

5 – إن بروز الصين كقوة عظمى، يغير في بنية النظام الدولي.

خامساً: حدود الدراسة

لقد روعي أن تكون الفترة الزمنية للدراسة ما بين العامين 2008 – 2017، أما اختيار العام 2008 كبداية لفترة زمنية للدراسة فلأن هذا العام شهد في سبتمبر الأزمة المالية العالمية التي أثرت على الاقتصاد العالمي والتي اعتبرت الأسوأ من نوعها منذ زمن الكساد الكبير(Great Depression) في عام 1929، فقد بدأت الأزمة المالية بالولايات المتحدة الأمريكية عن طريق الرهانات العقارية ثم امتدت إلى أن تأثر قطاع البنوك الأمريكي ثم طالت دول العالم لتشمل أغلب الدول التي يرتبط اقتصادها مباشرة بالاقتصاد الأمريكي، ونتيجة للمسار الإنفتاحي التي عملت به الصين فإن الصين ليس بمنأى عن المستجدات الدولية، فقد كان مؤشراً على اختبار قدرة النظام الاقتصادي والمالي وتقدير كفاءة السياسات الإصلاحية الاقتصادية، فقد أشار محافظ البنك المركزي الصيني إلى استقرار وأمان نظام بلاده المالي، وأضاف أن الأسواق المحلية والدولية لديها الثقة الكاملة باستقرار النظام المالي الصيني، كما أن الأزمة المالية العالمية عززت أهمية ودور الصين في الاقتصاد العالمي، أما اختيار العام 2017 كنهاية للفترة الزمنية للدراسة فلأن هذا العام هو التاريخ الذي يمكن التوقف عنده للحصول على المعلومات والبيانات والمصادر العلمية المتعلقة بموضوع الدراسة، وأما بالنسبة للحدود المكانية فتقتصر حدود الدراسة على جغرافية الصين وكذلك النظام الدولي.

سادساً: المتغيرات والمفاهيم الأساسية في الدراسة

لقد برز في الدراسة المتغيرات والمفاهيم التالية:

1 – المتغير المستقل: أثر تصاعد قوة الصين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2 – المتغير التابع: بنية النظام الدولي

وفيما يلي تعريفاً اصطلاحياً وإجرائياً لكل من المتغيرين:

1 – المتغير المستقل: أثر تصاعد قوة الصين.

أ – القوة – Power

التعريف اللغوي: ورد في المعجم الوسيط قوة اسم، والمصدر قوى، والجمع قوى أو قوات، والقوة ضد الضعف، وهي الطاقة ومبعث النشاط والنمو والحركة، وتنقسم إلى طبيعية وحيوية وعقلية كما تنقسم إلى باعثة وفاعلة (الهاشمي، 2013، ص 119).

التعريف الاصطلاحي: يعد مفهوم القوة من المفاهيم المركزية في علم السياسة ومن المفاهيم القديمة، فعلى سبيل المثال كانت القوة في الحضارة الصينية تعني " القدرة على شن الحروب" حتى أن الفيلسوف الصيني (سان تزو) ذكر في كتابه فن الحرب The Art of War أن " العمليات العسكرية مهمة للأمة هي أساس الموت والحياة وطريق النجاة والدمار لذا لابد من اختبارها" (رجب، 2012، ص 3)، وتعد القوة من أكثر المفاهيم التي تتطور مع السياق المحيط بها، والمدرسة الواقعية أول من تعاملت مع مفهوم القوة حيث عرفها هانز مورغانثو بانها " القدرة على التأثير في سلوك الآخرين "، أما المدرسة الليبرالية التي رفضت ما انتهت إليه المدرسة الواقعية فقد طرحت شكل أخر للقوة وهو مفهوم القوة الناعمة حيث عرفها جوزيف ناي بأنها "القدرة على جعل الأخرين يريدون النتائج التي تريدها بالاعتماد على قوة الجاذبية وإقناع الآخرين وبدون إرغامهم على فعل ذلك"، وهناك اتجاه آخر لتعريف القوة عبر عنه (كينيث والتز) حيث وسع مفهوم القوة ليشمل عناصر أخرى غير عسكرية، وحاول الربط بين قوة الدولة وامتلاك عناصر مثل المساحة، والموقع الجغرافي، والموارد المادية والطبيعية، والسكان، ودرجة النمو الاقتصادي، والتطور العسكري، والاستقرار السياسي والكفاءة (مقبل، 2012، ص7)، وبما أن الدراسة الحالية تطرح التساؤل حول ما هي أبعاد القوى التي تتوافر لدى جمهورية الصين الشعبية بأن يكون لها دور فاعل ومؤثر في بنية النظام الدولي فإنها سوف تعتمد التعريف الأخير (كينيث والتز) وهو أحد مؤسسي الواقعية الجديدة أو الواقعية الهيكلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب – خصائص القوة:

إن العلاقات الدولية عبارة عن صراعات وتنافسات بين الدول وذلك من أجل امتلاك والاستحواذ على القوة، وهذا ما ذكره (هانز مورغانثو/ Hans Morgenthau) حين قال " أن السياسة الدولية ككل سياسة هي صراع مستمر من أجل القوة ومهما تكن الأهداف النهائية للسياسة الدولية فالقوة هي الهف العاجل دوماً " (جدلية القوة في العلاقات الدولية، 2015، www.politics-dz.com)، وبالتالي أصبحت القوة في العلاقات الدولية هي عنصر أساسي من أجل تحقيق غايات الدولة، ونظراً لمركزية القوة في العلاقات الدولية خاصةً عند المدرسة الواقعية التي ترى على أنها غاية في حد ذاتها، إلا أن البعض الآخر يرى ويدلل على ذلك من خلال الواقع أن الدولة غالباً لا تمتلك القوة من أجل القوة، وإنما من أجل ممارسة التأثير في محيطها الخارجي، ومن أجل تبني سياسة خارجية فعالة قادرة على تحقيق أهدافها وحماية مصالحها (رجب، 2012، ص 3)، والحقيقة أن القوة تستخدم في كلا الجانبين جانب امتلاك من أجل القوة وكغاية، والجانب الآخر من أجل توظيف القوة في التأثير والتحكم في الآخرين، وفي ضوء ذلك يمكن تحديد خصائص القوة: (العمري، 2010، ص ص 19 – 20)

1 – القوة مفهوم غير ثابت:

تعتبر القوة مفهوم غير ثابت وحركي ديناميكي، ففي السابق كانت تقتصر القوة على الجانب العسكري فقط، ومع تطور الزمن أصبحت القوة لها جوانب أخرى كالقوة الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية وغيرها وفق تطور ومعطيات الزمن، كما يدخل في تكوين القوة عدد من العناصر المتغيرة والمتنوعة المادية وغير المادية التي ترتبط وتمتزج مع بعضها، ويرى البعض أن القوة نسبية لأن قوة الدولة تقاس بمقارنتها مع قوة الدول الأخرى، كما أن القوة لا تأتي بشكل مفاجئ وسريع وإنما تظهر بشكل تدريجي (العمري، 2010، ص 20)، وهناك عدة طرق لممارسة القوة تستخدمها الدول في التأثير لتحقيق أهدافها ومنها الوسيلة الأولى والأساسية وهي الدبلوماسية وصولاً إلى استخدام القوة العسكرية، وتستخدم هذه الوسيلة الأخيرة بعد أن تنفذ جميع الوسائل السلمية، وتعتمد قوة الدولة على مواردها المتوافرة لديها وامكاناتها ومدى قدرة الدولة على حسن توظيفها في تحقيق أهدافها وحماية مصالحها،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرى البعض من المختصين في هذا المجال أن ليس هناك حصر مانع وجامع لمصادرة قوة الدولة خاصةً في مجال العلاقات الدولية إذ أن يختلف تأثير هذه المصادر من دولة إلى أخرى ومن فترة زمنية إلى فترة أخرى وفي الدولة نفسها ذلك لأنه ترتبط بطبيعة القوة في الزمن نفسه وكذلك بطبيعة القوة المحددة في ذلك النظام الدولي الذي يحكم الدولة، وأيضاً بمصادر قوة الطرف الآخر والقدرة على إدارة هذه المصادر واستخدامها من قبل الدولة (الهاشمي، 2013، ص 128).

2 – القوة أساس العلاقات الدولية:

تعتبر القوة في مجال العلاقات الدولية غير منظمة، ولا متمركزة بشكل مطلق عند دولة واحدة فقط، وأن الهدف منها هو تحقيق مصالح الدولة الاستراتيجية وهذه المصالح متعددة ومتعارضه مع باقي مصالح الدول الأخرى، الأمر الذي يجعل مجال العلاقات الدولية يغلب عليه الصراعات والمنازعات والحروب بين الدول، بالتالي فإن كل دولة تسعى لامتلاك القوة (الهاشمي، 2013، ص 129).

3 – القوة وسيلة وليست هدف:

إن القوة ليست هدف في حد ذاتها ولكن تستخدمها الدولة كوسيلة لممارسة التأثير على الدول الأخرى ولتحقيق وأهدافها وحماية مصالحها وأمنها القومي، وقد تهدد الدولة باستخدام القوة أو تلوح بها ولكن ليس بالضرورة في كل الأحوال أن تستخدمها (العمري، 2010، ص 20).

4 – القوة نسبية:

إن القوة ليست قيمة مطلقة لكنها نسبية، حيث لا يمكن وصف دولة ما بأنها قوية أو ضعيفة إلا في إطار مقارنتها مع دولة أخرى، وهذه المقارنة هي التي تحدد قوة الدولة في سلم القوى الدولية، ويتوقف تقدير قوة الدولة على مدى قدرتها على توظيف واستخدام مصادر القوة المتوفرة لديها وتحويلها إلى قوة فاعلة، حيث من الممكن أن تتساوى دولتان في امتلاك مصادر القوة إلا أن هنا يتوقف قوة الدولة على مدى قدرة الدولة في توظيف هذه المصادر، وبالتالي أصبحت هنا القوة نسبية (العمري، 2010، ص 20).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5 – القوة صناعة وإرادة:

تتسم طبيعة العلاقات الدولية بعدم الانضباط والفوضى مما جعل الدول تسعى إلى صنع مصادر القوة وتفعيلها، ولعل اليابان وألمانيا هما نموذجان يدلان على أن القوة صناعة وإرادة مقارنةً بأوضاعهما في نهاية الحرب العالمية الثانية والآن (الهاشمي، 2013، ص 129).

6 – توزيع مصادر القوة:

تتوزع مصادر القوة بين دول العالم بشكل نسبي، حيث لا يوجد دولة تمتلك كل مصادر القوة بشكل مطلق، وبالتالي فإن القوة تتصف بتوزيعها بشكل نسبي بين دول العالم، وعليه تقاس قوة الدولة بمقارنتها بقوة الدول الأخرى، مما يترتب على ذلك أن الدول مهما ملكت من قوة فإنها تحرص على ما تمتلكه وتحافظ عليه وتحاول عدم تشتيت جهودها (العمري، 2010، ص 20).

ج - عوامل قوة الدولة:

يتحدد دور وقوة أي دولة من الدول من خلال عدة عوامل منها العامل الجغرافي التي تتمتع بها الدولة، وحجم مواردها، والعامل البشري، حيث يتأثر الدور الذي تلعبه الدولة في العلاقات الدولية بهذه العوامل، والدولة تضع أهدافها بما يتوافق مع إمكاناتها وعوامل القوة التي تمتلكها، ويمكن تحديد بعض من هذه العوامل التي تساهم بقوة الدولة ومنها: (الهاشمي، 2013، ص ص 124 – 127)

1 – العامل الجغرافي:

يعد العامل الجغرافي من أهم العوامل المؤثرة في قوة الدولة، فحجم الإقليم له دور أساسي في قوة الدولة، إذ أن الدولة ذات المساحة الكبيرة تكون في وضع أفضل من غيرها لأن حجم الإقليم يوفر لها عمق استراتيجي ويجعل احتلالها أمراً صعباً، كما أن كبر حجم الإقليم يفسح المجال لتنوع الموارد الاقتصادية حيث تتميز بعض مناطق الإقليم بتوفر مورد اقتصادي فيها مثل النفط والغاز الطبيعي، في حين تتميز المناطق الأخرى بتوفر موارد أخرى مثل الزراعة والمناطق السياحية، وبالتالي فإن مساحة الإقليم الجغرافي للدولة يعطي مزايا استراتيجية واقتصادية ويوفر لها الامن العسكري، والموقع الجغرافي له أثر على أمنها القومي إذ أن وجود منافذ بحرية عديدة للدولة يعطيها أكثر من خيار للاتصال الخارجي وتأمين الإمدادات اللازمة لها، أما كون الدولة ليس لها منفذ بحري فهذا يشكل نقطة ضعف في قوة الدولة (الهاشمي، 2013، ص124).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- عامل الموارد الأولية:

تعتبر الموارد الأولية عامل أساسي لقوة الدولة وهي متنوعة، فالموارد الأولية تعتبر للدولة قوة استراتيجية ومنها المواد الغذائية ومصادر الطاقة، فالمواد الغذائية تعتبر مورداً اقتصادياً هاماً للدولة لأنها توفر لها الأمن الغذائي وضمان أمن الدولة الاقتصادي، والدولة التي تعاني من نقص في المواد الغذائية عادة ما يكون أمنها الاقتصادي مرهون بالدول الأخرى، لذا نجد كثيراً من الدول تحرص على إنتاج المواد الغذائية الرئيسية، إذ تنظر إلى إنتاج هذه المواد على أنها سلع استراتيجية وليس من منظور اقتصادي فقط لأن هذه السلع تكون ذات أهمية بالغة للدولة خلال فترة الحرب والكوارث حيث يصبح أمن الدولة الغذائي في خطر خصوصاً إذا كانت تعتمد في إمداداتها الغذائية على دول أخرى، وللموارد الأولية مصادر عديدة مثل الطاقة وتختلف أهميتها من وقت لآخر، فعلى سبيل المثال كان الفحم يعتبر مصدر للطاقة إلا أن التطور التكنولوجي قلل من أهميته وأبرز أهمية النفط، فالنفط بالإضافة إلى كونه يمثل مصدر أساسي للطاقة ويدخل في الكثير من جوانب الحياة مثل المواصلات والصناعة وغيرها، كما أن مشتقاته تدخل في العديد من السلع الاستهلاكية مما أعطى الدولة المصدرة له قوة اقتصادية وسياسية (الحراثي، 2017، ص190).

3- العامل البشري:

يعتبر العامل البشري من أهم العوامل المؤثرة في قوة الدولة، وهناك ارتباط كبير بين قوة الدولة وحجم السكان، فالدولة التي لها حجم سكان كبير مثل الصين والولايات المتحدة وروسيا تمتلك العدد الكافي من السكان لتحقيق أمنها العسكري، غير أن عدد السكان لا يكفي بحد ذاته لتقدير قوة الدولة القومية بل لا بد لنوعية السكان وتجانسهم ومستواهم الحضاري، فمن حيث النوعية يدخل النوع وفئات العمر والوفيات التي تؤثر في إنتاجية الدولة، كذلك يتطلب الأمر معرفة فئات العمر في المجتمع لتحديد الأطفال والشباب والشيوخ إذ أن كل فئة من هذه الفئات تساهم بشكل كبير في قوة الدولة، ومساهمة ودور كل فئة تختلف عن الفئات الأخرى، فالأطفال والشيوخ عادة ما يكون دورهم محدود جداً، إن لم يكن معدوماً في العملية الإنتاجية في حين أن فئة الشباب تساهم في قوة الدولة (أبو عامود، السيد عمر، 2012، ص22).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- العامل العسكري وتكنولوجيا السلاح:

أصبحت القوة العسكرية والتكنولوجيا المستخدمة في السلاح تمثل العامل الرئيسي من بين عوامل عديدة تمتزج فيما بينها وتعطي في ناتجها النهائي التأثير العسكري وقوة الدولة، فالقوة العسكرية لأي دولة تتطلب الأخذ بعين الاعتبار عدة أمور ومن أهمها عدد أفراد الجيش ونوعية العتاد والتكنولوجيا المستخدمة وكذلك الروح المعنوية والجاهزية، فمن حيث العدد كلما كان عدد الجيش كبير زاد تأثير فعاليته العسكرية، ورغم استخدام التطور التكنولوجي في الأسلحة الحربية إلا أنه لا يزال لعدد أفراد القوات العسكرية دوراً هاماً في تشكيل القوة العسكرية للدولة، فالدولة ذات العدد الكبير من أفراد القوات العسكرية تكون أقدر من غيرها من الدول في العمليات الحربية سواء كانت دفاعية أو هجومية إذ أنها ستكون قادرة على تحمل الخسائر البشرية، ويرى البعض من المختصين في هذا المجال أن القوة العسكرية يدخل ضمنها كل أفراد الأجهزة العسكرية ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة في الدفاع عن الدولة ضد أي عدوان خارجي، لذا يدخل ضمن عدد القوات العسكرية الحرس الوطني والقوة الجوية والقوة البحرية والقوة البرية وغيرها من التنظيمات العسكرية المشابهة (الحراثي، 2017، ص192)، ولا شك أن العامل العسكري وتكنولوجيا السلاح تمثلان أحد العوامل الأساسية في تحديد مركز الدولة ومكانتها بين الدول على الساحة الدولية، ويرى بعض المختصون في المجال العسكري أن القوة العسكرية الصينية من حيث عدد الأفراد له دور كبير في التأثير في الساحة الدولية، ويكاد البعض الآخر يتفق على أن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك من القدرات العسكرية وتكنولوجيا السلاح المتنوعة ما يجعل من الصعب مقارنتها بأية قوة أخرى، إذ تتميز بالحجم الإجمالي الكبير للقوات العسكرية المسلحة وتكنولوجيا السلاح المتطورة (عبدالله، 2015، ص173).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

د – علاقة القوة بالتأثير:

إن التأثير لا يعني فقط قدرة دولة الأولى على تغير سلوك الدولة الثانية، وإنما كذلك سعي الدولة الأولى على ممارسة سياسات لجعل الدولة الثانية تمارس نفس السياسة أو السلوك الذي يخدم مصالح الدولة الأولى، وهذا لا يعني أن الدولة الثانية لا تمارس بعض التأثير على الدولة الأولى وتحاول تحقيق أهدافها، وعادةً ما تنتظر الدولة الثانية ردة فعل من الدولة الأولى وإما تكون على شكل مكافأة أو ثواب، أو على شكل عقوبة، ومن أهم ممارسات القوة في التأثير: (الحراثي، 2017، ص ص 175- 179)

1 – الإقناع:

وهي تتضمن إما التهديد، وإما المكافأة، وأيضاً العقوبات، ولكن ليس بالضرورة دوماً بأن ممارسة التأثير بهذه الأدوات تأتي بنتائجها.

2 – المكافأة:

وهي تقوم الدولة الأولى بتقديم المكافآت للدولة الثانية إذا ما وافقت على سياسات الدولة الأولى، وقد تكون المكافآت متنوعة وبأكثر من طريقة، ومثال على ذلك تقديم مساعدات مالية، أو تخفيض الضرائب الجمركية، أو دعمها سياسياً في المواقف الدولية.

3 – التهديد بالعقاب:

وهي تقوم الدولة الأولى بتهديد الدولة الثانية مثل برفع الضرائب الجمركية، أو بقطع العلاقات الدبلوماسية، أو باستخدام القوة العسكرية، أو بقطع المساعدات المالية، أو إيقاف الامتيازات التي تمنحا الدولة الأولى للدولة الثانية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4 – فرض العقوبات:

وهي أن تقوم الدولة الأولى بفرض عقوبات على الدولة الثانية لكي تقوم بتغيير سلوكها أو سياساتها بما يتفق ومصالح وأهداف الدول الاولى، وقد تكون هذه العقوبات على شكل حصار اقتصادي أو مقاطعة للسلع والمنتجات من الدولة الثانية.

5 – استخدام القوة العسكرية:

وتستخدم هذه الممارسة في حال استنفاذ جميع الوسائل والممارسات الأخرى في علاقة القوة بالتأثير وهي تعتبر الممارسة العملية والأخيرة (الحراثي، 2017، ص ص 178- 179).

2 – المتغير التابع: بنية النظام الدولي

أ – التعريف الاصطلاحي لبنية النظام الدولي Structure of the International system

تعبر كلمة بنية عن معنى هيكل، ويشير مفهوم بنية النظام الدولي إلى تراتبية العلاقات الدولية بين الدول الرئيسية في النظام الدولي طبقاً لنمط توزيع الموارد والقدرات الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية بينهما، وهذا التوزيع له انعكاساته على سلوك الوحدات الدولية وقدرة إحداها أو البعض منها على السيطرة أو التأثير على توجهات الفاعلين الآخرين، ولا يتحدد سلوك الوحدات الدولية إزاء بعضها البعض بناءً على توزيع الموارد فقط، وإنما أيضاً بناءً على تشابه أو تفاوت قيمها السياسية، وأحياناً يتراجع هذا العامل أمام إدراك التهديد، ويتحدد هيكل النظام الدولي وفقاً لنمط توزيع القوة والقدرات فيما بين الدول الكبرى عند قمة النظام، وهذا النمط بدوره يحدد نمط القطبية في النظام الدولي، فقد يكون نظاماً أحادي القطبية أو ثنائي القطبية أو متعدد الأقطاب (القطراوي، 2014، ص8).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب – التعريف الإجرائي لبنية النظام الدولي

إن أي مؤثرات جديدة في النظام الدولي تعتبر بمثابة مدخلات في تشكيل بنية النظام الدولي وبالتالي فإن المخرجات تكون لكل نظام دولي له قواعد وأعراف وهيكل وتنظيم وهوية، وتفاعلات دولية تراتبية وفق امتلاك قوة المدخلات، ففي السابق كان قياس القوة العسكرية مؤشراً لتشكيل بنية النظام الدولي، أما الآن فقد اختلفت الآراء حول مدخلات تشكيل بنية النظام الدولي، فهناك من يرى أن الجانب الاقتصادي مؤثر في بنية النظام الدولي، وهناك يرى أن الجانب العسكري، والبعض الآخر يرى أن هناك مجموعة من المؤثرات تتمثل في الأبعاد العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية، كما أن الوحدات المشكلة للنظام الدولي الآن قد اختلفت عن السابق ولم تقتصر على الدول فقط، وأصبح هناك فاعلون جدد من غير الدول كالتكتلات الاقتصادية والعسكرية، ومنظمات دولية وإقليمية، وشركات متعددة الجنسيات وحتى على المستوى بعض الأفراد (المرعشي، 2016، www.political-encyclopedia.oeg)، وقد مره النظام الدولي بثلاثة هياكل لكل مرحلة منها كانت لها مدخلات مختلف عن أخرى ساهمت في تشكيل بنية النظام الدولي فالمرحلة الأولى كانت بعد معاهدة وستفاليا عام 1648 وقد أرست هذه المرحلة نظاماً جديداً في أوروبا مبنياً على سيادة الدولة والتعايش السلمي بين المذاهب الدينية المختلفة وحصول بعض الدول على استقلالها، أما المرحلة الثانية فبدأت بعد الحرب العالمية الثانية عام 1945 حيث أصبحت القوة موزعة على قوتيين عظمتين وزاد تأثير البعد الأيديولوجي وقد عرفت هذه المرحلة بالحرب الباردة، أما المرحلة الثالثة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة وقد عرفت هذه المرحلة بالأحادية القطبية (علوي، 2015، ص5).

سابعاً: منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على منهج تحليل النظم ليحلل مدخلات القوة الصينية وما ستؤدي إليه هذه المدخلات من مخرجات على النظام السياسي الدولي لذلك رأى الباحث أنه من الأنسب في مثل هذه الدراسة استخدام هذا المنهج، إذ يعتبر الأكثر استخداماً في الأوساط الأكاديمية، فمضمونه ومفاهيمه وافتراضاته ومقولاته الأساسية التي قدمها ديفيد إيستون (David Easton) والتي تحظى باهتمام لما يبرره في الواقع سواء كانت فروض واعتبارات أو ما أفرزته من مقولات (القصبي، 2014، ص ص153 – 169).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وباستخدام نموذج دايفد إيستون الذي يشير إلى أن النظام لديه مدخلات تؤثر فيه وبالتالي في مخرجاته ثم تحدث عملية تغذية عكسية تؤثر من خلاله المخرجات على المدخلات، كما يركز على أن النظام السياسي كوحدة التحليل الرئيسية ويضم وحدات أو أنظمة فرعية ويشهد عملية التحويل أي التفاعلات والعلاقات التي تتحول من خلالها المدخلات والمؤثرات في بنية النظام إلى مخرجات وقرارات وسياسات، أما بالنسبة للتغذية الراجعة هي عملية تربط المكونات الثلاثة المدخلات والمخرجات والبيئة وتقوم بعملية الإبقاء على النظام، ويرى المختصون في حقل العلاقات الدولية أن توزيع القوة في النظام الدولي يؤثر على السياسة الخارجية للدول، كما أن تقسيم القوة يؤثر في سلوك الدول، لكنهم يختلفون في كيفية توزيعها وبالتالي فإنهم يختلفون في تحديد أي الأنظمة أكثر استقراراً، إلا أن النقطة المهمة هي أن النظام الدولي يؤثر في سلوك الدول، حيث يفرض ضوابط معينة ويشكل النظام الدولي البيئة الخارجية التي تسلكها الدول تجاه بعضها، وهنا فإن النظام كوحدة للتحليل لما لها من علاقة وطيدة لفهم العلاقات الدولية وأشكال الاتصال الدولي.

كما أن هناك تطبيقات أخرى لنظرية النظم على السياسة الدولية من أهمها ما قدمه أحد رواد السياسة الدولية مورتن كابلان (Morton Kaplan) في كتابه بعنوان " النظام والعملية في السياسة الدولية " الصادر في عام 1957 والذي يشبه صياغة ديفيد إيستون، والفرضية التي يجعلها كابلان محوراً لكتابه هي أن علم السياسة العلمي يمكن أن يتطور فقط عندما تجري معالجة موضوعاته من خلال نظم للحركة، ويقصد بالحركة مجموعة من المتغيرات ترتبط فيما بينها، وقد أفترض كابلان أن كل النظم تكون في حالة توازن وحدد ستة أنماط للنظم الدولية هي نظام توازن القوى، ونظام القطبية الثنائية المرن، ونظام القطبية الثنائية الجامد، والنظام العالمي، والنظام التدرجي، ونظام الوحدة الاعتراضية، ويعتقد كابلان أن نظام الحركة هو مجموعة المتغيرات المترابطة، والتي تصف الانتظاميات السلوكية، ويرى كابلان أن السلوك الخارجي للدول يتأثر بنوع النظام الدولي الذي تعمل به، ومن خلال التكيف مع الظروف المتغيرة فكل نظام له هويته وفق المتغيرات التي تطرأ عليه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثامناً: الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي ناقشت موضوع أثر تصاعد قوة الصين على بنية النظام الدولي والتي ظهرت من خلال كتب وبحوث علمية إضافة إلى وجود مجلات متخصصة في العلاقات الدولية تناقش موضوع الصين والنظام الدولي مثل مجلة السياسة الدولية الصادرة عن مركز الأهرام كما أصبحت تزداد أهمية الموضوع من فترة إلى أخرى مما يعني أن ثمة علاقة وطيدة بين الصين والنظام الدولي، ويسمح تصفح الرصيد في هذا المجال البحثي الوقوف عند مجموعة من الدراسات وهي:

- لقد ذكر وليد سليم عبد الحي في كتابه " المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978- 2010 " (2000) أن الصين تحتل مركزاً مهماً في شبكة العلاقات الدولية بالاستناد إلى العديد من النظريات السياسية على اختلاف اتجاهاتها، وخاصة بعد التحولات التي شهدتها العلاقات الدولية نتيجة انهيار الاتحاد السوفيتي، وباتت الصين تصنف لدى أغلب الباحثين كإحدى الدول الصاعدة، ولذا فإن أهمية الكتاب تكمن في تحديد المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي ابتداء من عام 1978 حين أعلنت الصين عن برامج التحديثات الأربعة الذي من المقرر أن يستمر حتى عام 2010 ليشكل نقلة نوعية، أما بالنسبة لأهداف الكتاب فكانت في الجزء الأول تتناول البنية الثقافية للمجتمع الصيني، وفي الجزء الثاني حول العلاقة بين المتغير الجغرافي والسكاني والدلالات السياسية لهذه العلاقة، وفي الجانب الثالث تمثل الهدف في التحول الاستراتيجي الثاني في تاريخ الصين المعاصر، وفي الجزء الأخير من الكتاب فتركز على تحليل كافة الأبعاد الواردة في الكتاب ومدى التداعيات التي قد تترتب عليها حتى عام 2010.

- أما عبد القادر محمد فهمي تناول في مقالته العلمية بعنوان " دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي " (2000) إن ما تحققه الصين من إنجازات اقتصادية سيترك أثراً في دورها السياسي الخارجي الذي أصبح متحرراً من القيود التي كانت تفرضها عليها بيئتها المحلية والإقليمية والدولية وأن تصويب السياسات الداخلية وما رافقها من عمليات الإصلاح الاقتصادي ومعالجة مشكلات واقعها الإقليمي وتكييف أنماط سلوكها السياسي الخارجي جاء متوافقاً وتطلعات الصين لدورها بأن تكون قوة ذات شأن في مجريات السياسة الدولية، كما ذكر أن دور المتغير الأيديولوجي في تراجع، فيرى أن المرحلة التي تلت الحرب العالمية الثانية هي عملية الاستقطاب الدولي، أما في العصر الحالي فإن الأولوية المعطاة للعامل الاقتصادي،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لذلك فقد كانت أهمية دراسته في تحليل أثر المتغير الأيديولوجي في السلوك السياسي الخارجي للصين، وكانت أهداف الدراسة حول طبيعة الادراك الصيني للنظام الدولي الجديد، وكذلك مضمون السياسات الإصلاحية الاقتصادية ودورها في إبراز دور الصين ومكانتها المستقبلية.

- كما ذكر تشو يي هوانغ في سلسلة أساسيات الصين " الدبلوماسية الصينية " (2005) أن في عام 1840 شنت بريطانيا حرب على الصين ثم فرنسا وروسيا واليابان وألمانيا والولايات المتحدة الامريكية بالتتابع ونتيجة لذلك فقدت الصين سيادتها، وفي سبيل الاستقلال خاض الشعب الصيني نضالاً ضد ما أسماه الإمبريالية، وعلى الصعيد الدولي كانت المجابهة شديدة بين الكتلة الاشتراكية وبين الكتلة الرأسمالية وكانت الولايات المتحدة لا تعترف بحكومة جمهورية الصين الشعبية وتحاصرها اقتصادياً وإزاء هذا الوضع أعلنت الصين أنها تقف إلى جانب الكتلة الاشتراكية وتعارض سياسات الولايات المتحدة الأمريكية، ومع التغيرات التي طرأت على الظروف الداخلية والخارجية أدخلت الصين إصلاحات اقتصادية داخلية وتعديلات على سياستها الخارجية، ومن هنا جاءت أهمية الدراسة حول تطوير الصين علاقات التعاون مع مختلف دول العالم سواء كانت مع دول الجوار أو مع الدول النامية وكذلك مع الدول الكبرى، وكانت أهداف الدراسة ترتكز حول دفع الصين لإقامة نظام دولي جديد اقتصادي وسياسي يعتمد على التعددية القطبية.

- وقد تطرق محمد ياسين خضير في بحثه بعنوان " الصين ومستقبل النظام السياسي الدولي " (2014) بأن الصين تعد من الأطراف الدولية الفاعلة في الساحة الدولية نتيجة الإمكانات التي تتوافر عليها والتي تتنوع فيما بينها لتشكل قوة لا يستهان بها في النظام الدولي، كما يضيف أن الإمكانات أصبحت متوافرة لفاعلين آخرين يستطيعون أداء دور فاعل في الساحة الدولية، وقد ذكر بأنه يكتسب موضوع الصين ومستقبل النظام الدولي أهمية كبيرة من قبل المختصين وذلك لما ينتظر من الصين أن تؤديه في النظام السياسي الدولي بعد أن أصبحت ظروف البيئة الداخلية والخارجية مؤاتيه لها لأداء دور فاعل في الساحة الدولية ، كما حدد أهداف البحث في محاولة للتعرف على شكل وطبيعة النظام الدولي وما هو دور ومكانة الصين في هذا النظام وبالإضافة إلى ما حجم مشاركة الصين في صياغة مستقبل النظام السياسي الدولي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- وفي دراسة أحمد عبد الجبار عبدالله المعنونة " الصين والتوازن الاستراتيجي العالمي بعد عام 2001 وآفاق المستقبل " (2015) حيث قسم الدراسة إلى ثلاثة فصول، تناول في الفصل الأول مقومات القوة الصينية والتي قسمها إلى مقومات مادية ومعنوية، وأما الفصل الثاني فقد تضمن هيكلة النظام الدولي وتحولاته حيث يرى أنه أصبح هناك ظهور للمنظمات والتكتلات الدولية والإقليمية التي أصبحت سمة من سمات النظام الدولي، وأن النظام الدولي يشهد تحولات عدة للحالة التي كان عليها عقب انتهاء الحرب الباردة، وتناول في الفصل الثالث الصين والتوازنات الاستراتيجية الإقليمية والدولية وآفاق المستقبل، فذكر أن التوازنات الإقليمية والدولية تشكل عامل استقرار لأية دولة، ومن هنا تأتي أهمية الدراسة من حيث التوازن الاستراتيجي التي تسعى الصين لتحقيقه في سبيل الوصول لمكانة دولية، وكانت أهداف الدراسة تدور في إطار مقومات القوة الصينية ما يؤهلها لأن تحقق هذا التوازن الاستراتيجي العالمي.

- كما ذهب مالك عوني في مقالة علمية بعنوان " السياقات الغالبة: الصعود الصيني إلى اللاقطبية " (2017) بأن الصعود الصيني السريع قد أثار في العديد من الهياكل القوى الدولية توقعات عديدة بتحول الصين إلى قطب دولي خلال المدى القريب وربما إلى قائد دولي في الأمد البعيد، بالإضافة إلى أنه ذكر أن بنية النظام العالمي الراهنة، والتحديات التي تواجهها الصين داخلياً وخارجياً ستدفعان السياسة الخارجية الصينية للانخراط بدرجة أكبر في تفاعلات لا قطبية في الأمدين القريب والمتوسط، بأكثر مما ستسعى إلى إعادة بناء قطبي شامل في النظام العالمي، وجاءت أهمية المقالة من حيث أنه يرافق الصعود الصيني سعي صيني حثيث لمراكمة مقومات القوة في فضائيين أساسيين للقوة العالمية هما الفضاء العسكري والفضاء المعرفي، وقد هدفت المقالة إلى معرفة معضلات تحول الصين إلى قطب دولي.

لقد أثرت الدراسات والبحوث والمقالات العلمية السابقة في موضوع الدراسة المتناولة، وكذلك أفادت الباحث في الاطار النظري، وذلك لأن ارتباط الصين بالنظام الدولي يلقى اهتمام العديد من الباحثين والمختصين في حقل العلاقات الدولية، ولعل ما يعبر عن ذلك ما يكتب عن علاقة الصين بالنظام الدولي، وعلى الرغم من كثرة الكتابات التي تناولت هذا الموضوع فإننا أمام تباينات حول أكثر من تفسير، هذا الأمر أدى بالكثير من الاعتبارات بحيث أنه لا يوجد رأي واحد لتفسير أثر تصاعد قوة الصين على بنية النظام الدولي، وإنما هناك آراء مختلفة تقدم جميعها تفسيرات منطقية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلا أنها لا تستطيع أن تقدم تفسيراً واحداً وربما يعود السبب في ذلك تسارع وتيرة الأحداث العالمية، الذي يمثل عائقاً كبيراً أمام التفسير لها باعتبار حاجة أن يكون النظام الدولي مستقر وثابت وبالتالي ينعكس على سلوك الدول بأن يكون مستقر، لكن الحقيقة الثابتة أن النظام الدولي ليس ثابتاً، ونتيجة لذلك فإن المؤثرات أو المدخلات على الأنظمة السياسية تكون القرارات أو المخرجات تتوافق وفق طبيعة وشكل النظام الدولي لذلك فمن الصعب إيجاد تفسير حتمي يمكن أن يفسر لنا مستقبل النظام الدولي الجديد، وقد تناول المختصون بالشأن الصيني مجموعة من العوامل المؤثرة في قوة الصين وأدرجت تحت قسمين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية ففي العوامل الداخلية هناك من كتب عن التاريخ والثقافة والقيادة السياسية والأيدولوجية والاقتصاد، وفي العوامل الخارجية هناك من تكلم عن النظام الدولي وتأثيراته على ظهور الفواعل الجديدة، إلا أن الدراسة المتناولة قد اختلفت وركزت على اتجاه آخر وستعتمد على العامل الداخلي أي على أبعاد القوة الصينية باعتبارها العامل الأساسي الذي يؤهل الصين بأن تكون قوة عالمية، وكذلك على الإصلاحات الاقتصادية الذي تبنته منذ نهاية السبعينيات باعتباره العامل الأكثر على توجه سياستها وستركز الدراسة أيضاً على العامل المتمثل بطبيعة النظام الدولي طوال الفترة الممتدة منذ عام 2008 وحتى 2017 وسوف تعتبر هذه الدراسة أن كل عامل من هذين العاملين يمثل الأساس الذي اعتمدت عليه في أثر تصاعد قوة الصين على بنية النظام الدولي.

تاسعاً: تقسيم الدراسة

استناداً إلى طبيعة الدراسة والمنهجية المستخدمة والأسئلة التي تسعى الدراسة للإجابة عليها والأهداف التي تحاول التوصل إليها، جاءت الدراسة مقسمة إلى مقدمة وثلاثة فصول رئيسية قوامها مباحث ومطالب، وكل فصل يحتوي على مبحثين وكل مبحث يتضمن مطلبين، بالإضافة إلى الخاتمة والنتائج والتوصيات، وجاءت الدراسة موزعة النحو التالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تناول الفصل الأول أبعاد القوة الصينية من خلال مبحثين، المبحث الأول تطرق إلى الأبعاد الطبيعية والثقافية، وتضمن مطلبين، المطلب الأول البعد الطبيعي والمطلب الثاني البعد الثقافي، أما المبحث الثاني تطرق للأبعاد الاقتصادية والسياسية وانقسم إلى مطلبين المطلب الأول البعد الاقتصادي، والمطلب الثاني تناول البعد السياسي.

استعرض الفصل الثاني طبيعة النظام الدولي من خلال مبحثين، المبحث الأول تطرق إلى مراحل تطور النظام الدولي، وتضمن مطلبين، المطلب الأول وظائف النظام الدولي والمطلب الثاني مستويات النظام الدولي، أما المبحث الثاني فقد تطرق إلى التحولات في بينة النظام الدولي وانقسم إلى مطلبين، المطلب الأول وهو التحول بأدوات التفاعل الدولي والمطلب الثاني القوى الصاعدة في ظل تحولات النظام الدولي.

أما الفصل الثالث فقد ناقش الصين والنظام الدولي من خلال مبحثين، المبحث الأول بحث في العلاقات الصينية الدولية، وتضمن مطلبين، المطلب الأول العلاقات الصينية بالدول العظمى والمطلب الثاني العلاقات الصينية بالدول النامية، أما المبحث الثاني تطرق إلى الإدراك الصيني للنظام الدولي وانقسم إلى مطلبين المطلب الأول التحديات التي تواجهها الصين والمطلب الثاني الصين وبنية النظام الدولي الجديد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول
أبعاد القوة الصينية

تمهيد

تشكل القوة الركيزة الأساسية للدولة التي يمكن من خلالها أن يكون لها تأثير في الساحة الدولية، وتحديد مكانتها فيها، إذ تستند الدولة في علاقاتها الدولية على القوة من خلال تفعيلها وتحويلها إلى قدرة ومن ثم التأثير في علاقاتها السياسية الدولية، حيث يعد عامل القوة في العلاقات الدولية من العوامل المهمة في المنظومة الدولية حسب مفهوم أنصار المدرسة الواقعية، لتحدد الدور الذي تقوم به الدولة في نطاق النظام الدولي وتحديد إطار علاقتها بالقوى الخارجية، وهناك مجموعة من الأبعاد يجب توافرها في أي دولة حتى تمتلك القوة، وقد ذهب في هذا الاتجاه (هانز مورغانثو/Hans Morgenthau) وهو من أحد مؤسسي المدرسة الواقعية حيث يرى أن القوة الشاملة للدولة من خلال تسعة عناصر تتمثل في العامل الجغرافي والموارد الطبيعية والطاقة الصناعية والاستعدادات العسكرية والسكان والشخصية القومية ونوعية الحكم ونوعية الدبلوماسية، والجدير بالذكر أن مقومات القوة لا تمتلكها كل الدول بشكل كامل على المطلق، وقد تمتلك دولة الموارد الطبيعية ولكنها لا تمتلك قوة عسكرية أو تمتلك الاثنين معاً ولكنها تفتقد للقدرة السياسية في إدارة علاقاتها الدولية، بالإضافة إلى كيفية استغلال الموارد وتوظيفها في تحقيق مصالحها وأهدافها.

وبتطور النظام الدولي وتغير طبيعة الأحداث، وارتفاع تكاليف استخدام الأداة العسكرية وتداعياتها حتى بالنسبة للدول المهيمنة على قمة النظام الدولي تعددت أبعاد القوة ولم تعد تقتصر على البعد العسكري فقط، فقد طرحت المدرسة الليبرالية شكلاً آخراً للقوة مثلما تطرق إليه (جوزيف ناي/Joseph Nye) أستاذ العلوم السياسية وأحد مفكري المدرسة الليبرالية من خلال كتابه (Bound to lead) الذي نشر عام 1990 وهي القوة الناعمة كشكل آخر لمفهوم القوة، وقد عرف ناي القوة الناعمة بأنها " القدرة على جعل الآخرين يريدون النتائج التي تريدها بالاعتماد على قوة الجاذبية وإقناع الآخرين وبدون إرغامهم على فعل ذلك"

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما (بريجينسكي/Zbigniew Brzezinski) وهو مفكر استراتيجي ومستشار للأمن القومي لدى الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر (1981/1977) فهو يقدم منظوراً شاملاً لمفهوم القوة العالمية يتحدد بأربعة أبعاد وهي الوصول العسكري العالمي، والدور الاقتصادي العالمي، والجذب الثقافي – الجذب الفكري، والمعضلة السياسية العالمية، بالإضافة إلى ذلك أصبح هناك أبعاد مختلفة لمفهوم القوة بشكل تكاملي ودون الاعتقاد بأن كل بعد بالضرورة مناقض للآخر خاصةً أن الواقع يشير إلى تداخل تلك الأبعاد، والممارسات الدولية كشفت عن أن الدولة تستطيع تحقيق أهداف سياستها الخارجية دون الحاجة للاستخدام الفعلي للقوة.

المبحث الأول

الأبعاد الطبيعية والثقافية

الموارد الطبيعية هي كل ما تؤمنه الطبيعة من مخزونات طبيعية يستلزمها بقاء الإنسان ويستخدمها لبناء حضارته، واستغلالها أو تحويلها وتوظيفها في عملية الإنتاج لتحقيق منافع للإنسان، وتعتبر الأبعاد الطبيعية للدولة ذات أهمية خاصة كونها شبه ثابتة تقريباً وذات تغير بطيء، وهذه الأبعاد الطبيعية للدولة مرتبطة في قوتها أو ضعفها، أو في وحدتها وتماسكها، وتتأثر علاقات الدولة الخارجية بموقعها الجغرافي والاستراتيجي، لأن موقع الدولة الاستراتيجي يعطيها مركزاً دولياً، خاصةً إذا كان موقعها متميز على خريطة العالم ولا سيما إذا كانت تسيطر على ممرات مائية استراتيجية أو دولية، بالإضافة إلى مساحتها وحدودها وعدد جيرانها، حيث تمثل حدود الدولة المعترف بها ركيزة أساسية بالنسبة للدولة وعنصراً أساسياً من عناصر قوتها، أما بالنسبة للموارد الأولية فتعتمد على مدى تحقيق الدولة للكفاية الذاتية في الغذاء، ومدى تعدد الموارد والقدرة على استغلالها، وأما بالنسبة للسكان كلما كان عدد سكان الدولة مناسباً لقدراتها الاقتصادية كلما كان أفضل، ويعتمد تكوين جيش وطني نسبياً على تعداد السكان.

إن لكل مجتمع ثقافة خاصة به تنعكس على تشكيل وعيه، فإن مردودات الثقافة تعود على الحياة اليومية بالعموم للفرد، وبالتالي ينعكس مردوده على الحياة الفكرية والاجتماعية والاقتصادية وفي تشكيل نظامه السياسي والعلاقة بين الحاكم والمحكوم، ووفقاً لذلك فإن فهم الثقافة الصينية يعكس فهم طبيعة الفكر الصيني في جميع مجالات الحياة، فالشخصية الصينية جزءاً من الطبيعة الفكرية والثقافية والحضارة الصينية وهي جزء من تكوينات الملامح الشاملة للأمة الصينية، والصين دولة ذات حضارة تمتد لأربعة آلاف سنة،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فمن خلال تاريخها الطويل تكون لديها ثقافة تقليدية جعل منها رابطاً معنوياً وحافظاً على بقاء الأمة الصينية، كما أن الانتماء الثقافي أعطى للصين المحرك الديناميكي للتنمية والتطور، فالثقافة التقليدية الصينية تسمح وتسعى وراء الحيوية الجديدة للتنمية والانفتاح والتوازن بين الحياة والبيئة، ولتقديم مساهمات جديدة من أجل القيم العامة مثل المساواة والانسجام في الحضارات العالمية، كما أن الثقافة الصينية تتميز بكونها ثقافة عامة وأنها تتمتع بقوة استيعاب وتمازج وبإمكانها أن تحظى بقبول من مختلف الأمم العالمية، وأن انفتاح الصين على العالم لا يعني بالضرورة أن الصين ترفض أو تنسى ثقافتها وتقاليدها الخاصة بها بل على العكس، ولعل هذا ما يفسر قدرة الصين على تحولها الاقتصادي السريع الذي شهدته واندماجها مع اقتصاديات العالم، والانفتاح على العالم، كما أن مواقف وردود أفعال الصين تجاه الأزمات الدولية والإقليمية منسجمة مع طبيعة الثقافة الصينية التي تقوم على منظومة القيم التي صاغتها الهوية الصينية.

المطلب الأول: البعد الطبيعي

تعتبر جمهورية الصين الشعبية دولة غنية بالموارد الطبيعية، وذات ميزات جغرافية متنوعة، وتتمتع بتنوع تضاريسي كبير، ويغلب على تضاريس الصين المناطق الجبلية حيث أعلى المرتفعات قمة إيفرست في جبال الهملايا، بالإضافة إلى وجود صحاري واسعة فيها، والمناخ في الصين قاري وموسمي غير أن المناطق الجنوبية تقع في المنطقة الاستوائية وشبة الاستوائية، بينما المناطق الشمالية تقع في المنطقة المتجمدة، وقد أدى اتساع مساحتها وتنوع مناخها إلى تنوع مواردها الطبيعية بشكل عام وتنوع المحاصيل الزراعية بشكل خاص، ويكثر عدد الأنهار فيها وهي أكثر من 1500 ويتجاوز مساحة حوض كل منها 1000 كيلو متر مربع، بالإضافة إلى أنه تم مؤخراً اكتشاف الغاز الصخري مما يجعل الصين في مكانة متقدمة بين الدول الغنية بالموارد الطبيعية (الموسوعة العربية العالمية، 1996، ص272).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: الجغرافيا

الصين دولة تقع في شرق قارة آسيا، وهي من أكثر بلدان العالم حدوداً مع دول أخرى، ولها حدود مع أربعة عشر دولة تحدها روسيا ومنغوليا من الشمال، وكوريا الشمالية من الشمال الشرقي، وفيتنام ولاوس وميانمار والهند وبوتان ونيبال من الجنوب، وباكستان وأفغانستان وطاجكستان وقيرغيزستان وكازاخستان من الغرب، والمحيط الهادي من الشرق، وهي أكبر مساحة في آسيا، وتحتل المرتبة الثالثة في المساحة بعد روسيا وكندا، وتبلغ مساحتها الجغرافية (9.596.960 ميل مربع) (عبد الكريم، 2017، ص 13)، وطول الحدود البرية العامة للصين هي (20.000 كم مربع)، وتتصل بحرياً بالمحيط الهندي والمحيط الهادي، والمسافة بين طرفي الصين الجنوبي والشمالي هي (5500 كم مربع)، وتكثر الجبال في الصين وتحتل ثلثي إجمالي مساحتها، وتمثل الجبال ما يقارب 33% من أراضي الصين، كما تغطي الجبال والهضاب والصحاري ثلثي الصين لذلك فإن 90% من سكان الصين الفلاحين يعيشون على 15% من الأراضي التي يمكن زراعتها، إذ يُشيد معظم السكان منازلهم على الساحل، أما السواحل الصينية فهي على نوعين السواحل الجنوبية الصخرية، والسواحل الشمالية المنبسطة والطينية والرملية، والسواحل الصخرية هي لا تتجمد مما يشكل موانئ طبيعية يمكن فتحها أمام الملاحة البحرية طول فصول السنة الأمر الذي يقدم ظروفاً جغرافية جيدة للنقل البحري، أما السواحل المنبسطة الرملية فهي صالحة للسياحة، والسواحل الطينية صالحة لصناعة الملح البحري، كما أن هناك ستة آلاف جزيرة على طول السواحل الصينية، وأكبرها جزيرة تايوان تليها جزيرة هاي نان وتعرف هاتان الجزيرتان بجزيرتي التحف (الموسوعة العربية العالمية، 1996، ص273).

ثانياً: الموارد الطبيعية والصناعات

1- الموارد الطبيعية:

أ- الزراعة: تبلغ مساحة الأرض الصالحة للزراعة 11% من مساحة البلاد، حيث يزرع فيها الحبوب بأنواعها، أهم المنتجات الزراعية الأرز والقمح والذرة والشاي والقطن والبطاطا الحلوة والبطاطس والكرنب والطماطم والفواكه وقصب السكر، والزراعة هي القطاع الهام للصين وتوظف أكثر من 300 مليون مزارع، وتحتل الصين المرتبة الأولى في الإنتاج الزراعي في جميع أنحاء العالم (أبو حجر، 2001، ص135).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- الثروة الحيوانية: بسبب غنى مراعيها الطبيعية فإنها تربى فيها الماعز والأغنام والأبقار والإبل والدواجن إذ يستفاد من منتجات الألبان ومشتقاتها والبيض واللحوم والأصواف، بالإضافة إلى الأسماك.

ج- الثروة المعدنية: يستخرج البترول بكميات متوسطة والحديد والفحم والمنجنيز والتنغستن والفحم الحجري والتوتياء والزئبق والقصدير والألمنيوم والرصاص والانتيمون والزنك واليورانيوم والغاز الطبيعي.

د- الموارد الأخرى: صيد الأسماك، وصناعة الأخشاب بسبب الغابات الكثيفة المتعددة، وتصدير الحرير الطبيعي والصناعي بسبب اشتهارها به، وكذلك الطاقة النووية والطاقة الكهرومائية الأكبر في العالم.

2- الصناعة:

تعد الصناعة العمل الأساسي للنمو في الصين، فقد شهدت الصناعة الصينية تقدماً سريعاً وملحوظاً وتغيرات عدة بتطور الأسواق وانفتاح القطاعات الجديدة، وظهرت صناعات جديدة مثل الصناعات الكهربائية والإلكترونية، فارتفعت الصين إلى درجات متقدمة على مستوى العالم من خلال الصادرات عالية التقنية، إذ تصنع ثلثي إنتاج العالم من أجهزة الاستنساخ، وأجهزة الفيديو الرقمية، كما أنها تتميز بصناعات ثانوية في مجال الطائرات وتكنولوجيا المعلومات، وسهل لها ذلك سياستها الاقتصادية الناجحة واليد العاملة الرخيصة وبذلك فقد غزت مصانع دول عدة منها الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكوريا الجنوبية وألمانيا، وهناك عدة عوامل جعلت الصين تتجه نحو التصنيع منها السعي لزيادة الدخل القومي وزيادة العملات الأجنبية، وتخفيف حدة البطالة، فأصبحت من مراكز التصنيع الرئيسية في العالم، فأهم الصناعات الصينية تتمثل في الحديد والفولاذ والآلات والنسيج والمواد الكيميائية والأسمنت، وكذلك مصادر الطاقة كالفحم الحجري والنفط والغاز، إلا أن يواجه التطور الصناعي في الصين بعض المشكلات التي من أهمها عدم تطوير التكنولوجيا وعدم توافر مهندسين مهرة وللتغلب على هذه العقبات بادرت الحكومة بإرسال طلاب للتدريب في الخارج، وتعاقدت مع شركات غربية لتطوير الصناعة وتحديثها (عبدالله، 2015، ص135).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتعد الصناعة من أكثر القطاعات التي يعتمد عليها الاقتصاد الصيني، إذ تعتبر الصين من أكبر الدول الصناعية في جميع القارات العالم، ويشكل الناتج المحلي من هذا القطاع ما يقدر (72.8%) حيث تنتج الصناعات التحويلية سنوياً بنسبة (44.1%) من الناتج الإجمالي، ويأتي ذلك بعد الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الصين في أواخر السبعينيات، ووفق بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فإن صادرات الصين من السلع والخدمات من عام 1960 إلى 2008 قد شهد ارتفاعاً إلا أن من عام 2008 إلى العام 2016 قد شهد انخفاضاً حاداً في هذا القطاع (البنك الدولي، www.data.imf.org)، ويرجع هذا الانخفاض إلى عدة أسباب منها زيادة التوترات الجغرافية – السياسية وضعف أسواق السلع الأولية، بالإضافة إلى ما خلفته التداعيات الازمة المالية العالمية في عام 2008 من التأثيرات المعاكسة من جراء ضعف الميزانيات في الاقتصادات المتقدمة، وكذلك انخفاض في أسعار النفط (تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، ص 207، www.imf.org)، ويبين الرسم البياني التالي صادرات الصين من السلع والخدمات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم (1)

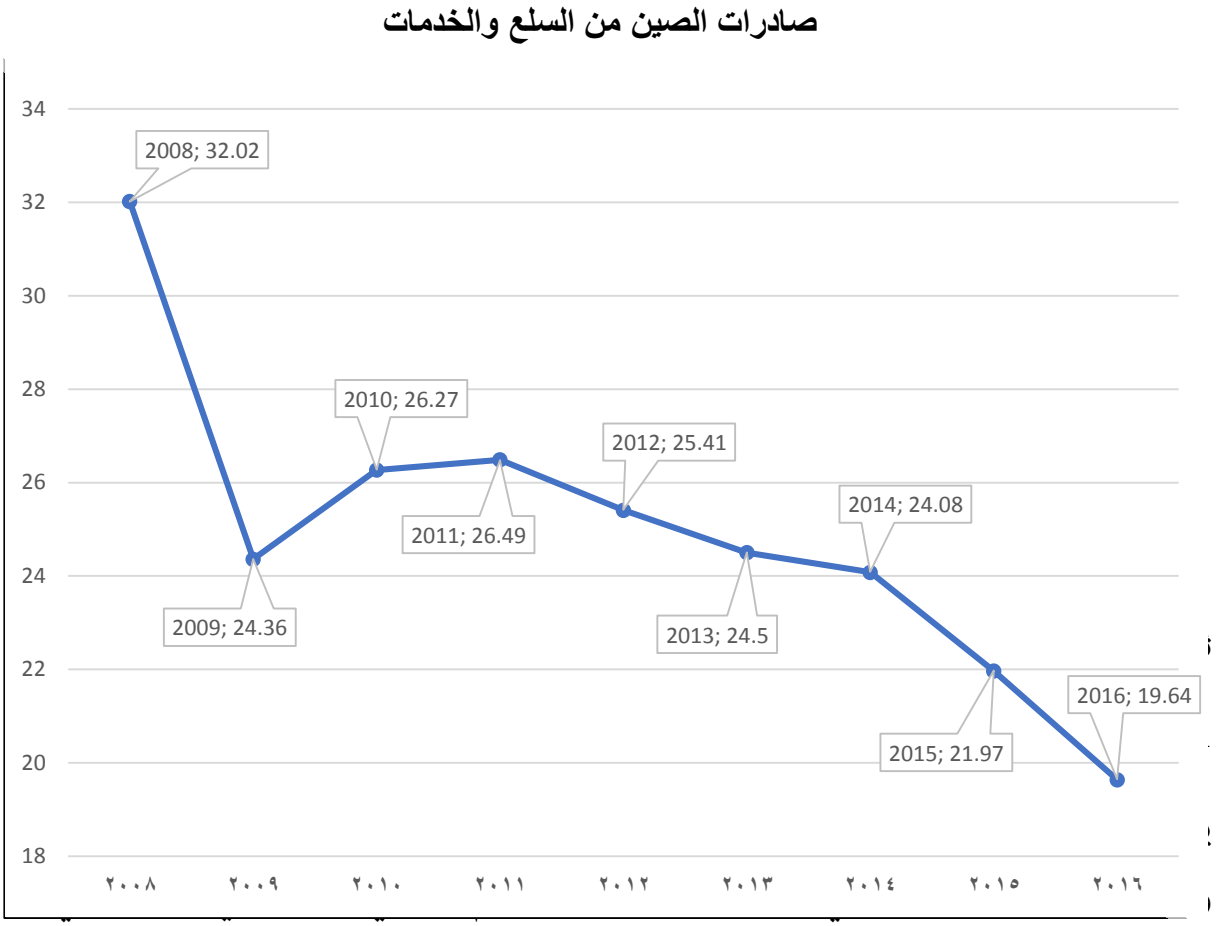

2016) ، وقد أبدت الحكومات الصينية قلقها للنمو السكاني وحاولت تنفيذ سياسة صارمة لتنظيم الأسرة،

وينقسم السكان في الصين إلى قسمين الفلاحين وسكان المدن، إذ تشكل نسبة الفلاحين 60% مقابل 40% في المدن، أما بالنسبة للتركيبة الأثنية والعرقية فيمثل الهان 90% من السكان إلى جانب 55 أقلية أخرى يمثلون 10%، إلا أن الحكومة تشجع الهان على الاستيطان في هذه المناطق، ويبلغ عدد المسلمون في الصين حوالي عشرين مليون نسمة (تللو، 2005، ص343).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2 - اللغة:

اللغة المستخدمة في الصين عمرها 4000 عام ومعظمها مشتق من اللغة القديمة وبعدها تحولت إلى لهجات ولغات متعددة، وفي حكم سلالة (المنغ) أصبحت (المندرين) اللغة القومية الصينية المكتوبة وهي أيضاً تعرف أيضا بأسماء الصينية، الهان، بوتونغوا، إضافةً إلى لغات محلية مختلفة.

رابعاً: الأعراق والديانات:

1 - الأعراق:

يشكل الهان 94% من السكان في الصين، وثاني مجموعة من حيث الأغلبية هي زوانج، ويعيش معظمهم في منطقة تتمتع بالحكم الذاتي اسمها جوانجسي زوانج، ويتحدث معظم الزوانج اللغة الصينية، واندمجوا في المجتمع الصيني، كما توجد جماعة هواي، وهي مجموعة من المسلمين الصينيين وتشكل ثاني أكبر الأقليات، تعيش في معظم مناطق الشمال وجنوب ووسط الصين، وهناك مجموعات أقليات أخرى تضم التيبتيين واليوغورس، وتسكن هذه الأقليات منطقة زنجيانج، وهناك أيضا مانشويون ومنغوليون وكوريون.

2 – الأديان:

توجد في الصين عدة أديان ومعتقدات، ومنها الديانة المسيحية الكاثوليكية والأرثوذكسية والبروتستانت، وقسم من السكان يدين بالإسلام معظمهم أبناء قوميات هوي والويغور، كما توجد البوذية وهي أكثر المعتقدات تأثيراً في الصين وتنقسم إلى ثلاث فصائل هي الصينية والتبتية والبالية ووجود الإلحاد، إضافة إلى مدارس فلسفية أبرزها الكنفوشيوسية، والطاوية (الموسوعة العربية العالمية، 1996، ص267).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: البعد الثقافي

الصين ذات خلفية تاريخية وحضارة عميقة، حيث تعد الحضارة الصينية واحدة من أقدم الثقافات في العالم، وتغطي منطقة جغرافية كبيرة في شرق آسيا، والتقاليد متفاوتة جداً بين المحافظات والمدن وحتى في القرى، والصين تعد بلداً متعدد الثقافات إذ تضم عدة لغات متنوعة وقوميات فضلاً عن عدة أديان ومعتقدات، أبرزها الديانة المسيحية والبوذية والإسلامية بالإضافة إلى الطاوية، حيث تحتوي الصين على 56 قومية أبرزها قومية الهان، وعلى 53 لغة منطوقة ومكتوبة، فضلاً عن التنوع الفلسفي الذي يمتد 4000 سنة مشكلاً بنية الثقافة الصينية المتضمنة لجميع الأنشطة الإبداعية المتوارثة من جيل لآخر مكونةً بذلك نظاماً ثقافياً مستقلاً يتمتع بطبيعة متجانسة على الرغم من التنوعات الدينية والقومية واللغوية والفلسفية التي يحتويها هذا النظام الثقافي، وأصبحت الصين الآن بفعل الميزات الثقافية والنظام التعليمي قادرة على تخريج علماء على مستوى عالمي في جميع أنواع العلوم سواء الطبيعية أو الإنسانية، وقد تشكل الفكر الصيني من بعض العوامل التي لا تزال تعتبر جزءاً مهماً في النظام الثقافي التقليدي، وهذه العوامل أدت إلى دوراً مباشراً في تكوين الخصوصية الصينية، وتشتمل عوامل الثقافة الصينية على التالي: (عبدالله، 2015، ص145)

1 – التاريخ الصيني الممتد إلى أربعة آلاف سنة في عمق التاريخ.

2 – الإبداعات المادية المتمثلة في الآثار التاريخية والفكرية التي تتمثل في المؤلفات الثقافية والآداب والفنون وغيرها.

3 – النمط الاجتماعي والقيم والعادات والتقاليد.

4 – اللغة القومية، والأعراق، والمدارس الفكرية.

5 – البيئة الطبيعية الجغرافية التي ساهمت في بناء وتشكيل الثقافة والشخصية الصينية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذه الجوانب شكلت الثقافة الصينية بشكلها المميز الحالي للأمة الصينية، فمن خلال التاريخ انتقلت الثقافة الصينية المتوارثة من جيل الي آخر وكونت تدريجياً النمط الاجتماعي والتقاليد والقيم، وهذا يدل على أن مراحل التطور التاريخي الصيني لم تعرف تغيرات جذرية في البنى الاجتماعية بنفس ما عرفته التغيرات الأوروبية، وقامت الشخصية التي شكلها ذلك الفكر الثقافي بتكوين نظام ثقافي مستقل يتمتع بالاستقرار، وتشكل العلاقة بين البيئة الجغرافية والسلوك السياسي نطقه الارتكاز للدراسات الجيوسياسية والجيواستراتيجية إذ تحول هذه الميادين السلوك السياسي إلى متغير تابع، والمعلوم أن الهوية الثقافية للمجتمع تنعكس في بعد آخر من أبعاد المجتمع وهو النظام السياسي والاقتصادي (عبدالحي، 2000، ص ص 30 – 31).

1- الجانب التاريخي:

الصين دولة ذات حضارة عريقة تمتد لأكثر من أربعة آلاف سنة في عمق التاريخ، وعاصمتها بكين هي المركز السياسي والاقتصادي والثقافي للبلاد منذ أكثر من ثمانمائة سنة، ويفتخر الصينيون بحضارتهم بشكل كبير، فهم يعتبرون أنفسهم أول من طور البوصلة واخترع الورق وصنع الخزف والملابس، وقد تعاقبت على حكم الصين سلالات من الأمراء الأقوياء الذين بسطوا نفوذهم على البلاد لآلاف السنين، وأول سلالة تم تسجيلها هي سلالة هسيا التي حكمت الصين منذ عام (2200 قبل الميلاد) فيما حكمتها أسرة شانغ بين عامي (1766 – 1122 قبل الميلاد)، وكانت أسرة كينغ المنشورية آخر سلالة تحكمها (1644 – 1912)، وخلال هذه الفترة من التاريخ القديم برع الشعب الصيني في الزراعة والصناعات اليدوية إلى جانب الاختراعات العلمية وكذلك ظهور مجموعة من المفكرين والفلاسفة الصينيين الذين كان لهم أثر كبير في تشكيل شخصية الفرد الصيني (تاريخ الصين، www.arab-ency.com).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي عام (1911) حدث في الصين ثورة أدت إلى الإطاحة بآخر إمبراطور من أسرة كينغ، وتم بتاريخ (1911/10/26) إعلان قيام جمهورية الصين بزعامة (سن يات سين)، ثم تخلى عن السلطة لصالح (يوان شي كاي) في (1913 – 1916) الذي تميز عهده بالفوضى والاضطراب، وفي عام (1952) نشبت الحرب الأهلية بين الشيوعيين بقيادة (ماوتسي تونغ) وبين أنصار (سن يات سين) الذي مات في نفس العام، وفي عام (1328) تمكن (تشيانج كاي شيك) من الاستيلاء على السلطة، ولكن الصراع ما لبث أن نشب بينه وبين الشيوعيين، وفي عام (1931) غزا اليابانيون منشوريا ونشبت الحرب الصينية – اليابانية بين العامين (1931 – 1945)، فوضعت هذه الحرب حداً للصراع بين الوطنيين بزعامة (تشيانج كاي شيك) وبين الشيوعيين بقيادة (ماوتسي تونغ)، (تاريخ الصين، www.arab-ency.com).

وبعد الحرب العالمية الثانية عام 1945 انفجر الصراع في الصين مرة أخرى بين الوطنيين والشيوعيين، فكان أن أعلن (ماوتسي تونغ) بتاريخ (1949/10/1) قيام جمهورية الصين الشعبية، وفر الوطنيون إلى جزيرة تايوان (فورموزا)، وكونوا حكومتهم في تاريخ (1949/12/8) بقيادة (تشيانج كاي شيك)، وادعوا أنها الشرعية للصين وتايوان، وقد أيدت دول كثيرة تايوان التي شغلت مقعد الصين في الأمم المتحدة، واعتبرت عضواً مؤسساً لهيئة الأمم المتحدة، وأحد أعضاء الخمس الدائمين في مجلس الأمن، إلى أن جاء تاريخ (1975/10/20) الذي شهده اعتراف الأمم المتحدة بناءً على القرار رقم (2758) والصادر عن جمعية الأمم المتحدة بجمهورية الصين الشعبية بدلا عن جمهورية الصين وهي الممثل الشرعي الوحيد للكيان السياسي (تللو، 2005، ص344).

2- الثقافة:

من القرن السابع حتى نهاية القرن الثالث قبل الميلاد ظهرت في الصين مدارس فكرية متعددة، وبرزت شخصيات لحكماء عديدين، ومن أبرزهم كونفوشيوس، ولاوتسي، ومنشيوس، وطرح كل منهم رؤيته، وتعرف هذه الفترة بعصر المدارس الست على النحو التالي:(جلال، 2003، www.arabic.china.org.cn)

1 – الكنفوشيوسية، نسبة إلى كونفوشيوس (551 – 470) قبل الميلاد.

2 – الطاوية، نسبة إلى لاو تسي الذي قيل انه عاش في القرن السادس قبل الميلاد.

3 – المووية، نسبة إلى مو تسي (391 – 470 قبل الميلاد).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4 – المناطقة أو الاسميون مؤسسها هوي شي (300 / 280 قبل الميلاد).

5 – العرافون، ويمثلها تسو يين (260 / 340 قبل الميلاد).

6 – التشريعية ويمثلها فكر شيون تسي (260 / 340 قبل الميلاد).

حاولت كل مدرسة كشف أسباب الفوضى في الأخلاق، والوجدان وطبيعة الإنسان واجتهدت كل منها لوضع رؤيتها ومذهبها وبيان سبيلها للخلاص من الفوضى واستعادة الأمن والاستقرار، أي التناغم الاجتماعي ومن ثم الكوني وحددت كل مدرسة آلية الخلاص ولكنها جميعها لم تخرج عن المحور الثقافي والنزعة الإنسانية، وأبرز مذهبين ترسخا في الوجدان والسلوك هما الكنفوشيوسية والطاوية.

ارتبط التشكيل الثقافي والفلسفي للمجتمع الصيني بتعاليم الفيلسوف الصيني كونفوشيوس (551 – 479 قبل الميلاد) والذي له من التعاليم التربوية والأخلاقية والسياسية والاجتماعية، إن تعاليم ومبادئ كونفوشيوس ومبادئه تعد فلسفة اجتماعية وإنسانية وتؤكد في المقام الأول على سيادة القيم الإنسانية في المجتمع قاطبة والنزعة الإنسانية، ويقول كثيرون إن أفضل طريقة لفهم تفكير الشعب الصيني هو أن تحاول كيف تفهم كونفوشيوس وأفكاره، فالكونفوشية هي مرآة تعكس أفكار الشعب الصيني وثقافته وطريقة حياته طوال الأحقاب التاريخية الماضية ويرى البعض أن كونفوشيوس هو الصين وأن الصين صاغت نفسها في قوالب تعاليم كونفوشيوس، فقد أثرت تعاليم كونفوشيوس النظرية على الأجيال واعتنق أفكاره السواد الأعظم من الشعب الصيني واعتبر تفكيره تقليدهم الثوري وذهب البعض مؤخراً بالحديث عن الكنفوشية وحتمية صراعها الحضاري والدولي بديلاً عن الشيوعية نظراً لانتشار تعاليم كونفوشيوس في شرق آسيا وفي مواجهة على المدى البعيد مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تتبنى الرأسمالية كمنهج (عبد الكريم، 2017، ص 20).

3- القيم:

امتلكت الصين أول نظام قيمي في التاريخ يتمتع بالأسبقية اعتماداً على الماضي، وتجسيد هذه الأسبقية عبر أمرين هما: الأسلاف وتقاليد العشيرة القوية، ولذلك يفتقر الأسلوب الصيني إلى الأشياء الجديدة التي تحدث في الوقت الحاضر أو في المستقبل، وتعد النزعة الجماعية من اتجاهات القيم الأساسية الأخرى لدى الصينين وقرارات قاعدة العشيرة في الثقافة الصينية، والصينين يستطيعون فقط أن يكونوا أفراداً للعشيرة ولذلك يحصلون على الوجود ومغزى الحياة من داخل جماعة العشيرة التي تعتمد على الاتجاه الجماعي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وليس على الاتجاه الذاتي لتحقيق هدف النجاح، والاختيار الأنسب للفرد هو أن تكون مصلحة الجماعة والعشيرة الهدف النهائي له، وأما الأسرة فهي الأساس حياة الفرد الصيني والقيم من التقاليد والنزعة الجماعية جعلت الصينين يتمتعون بالفكر الدنيوي العميق وتعاملهم مع الحياة من خلال الأسلوب النفعي الواقعي، ويفتقر الصينيون إلى مشاعر الأفكار الدينية التي تتجاوز الواقع ويهتمون بالقيم الحياتية الواقعية المحدودة، كما أن الفلسفة الصينية هي تقوم على الواقعية والتي تتضمن نماذج من الأخلاق والسياسات والعلاقات الاجتماعية التي من الممكن رؤيتها في الحياة العادية (جلال، 2003، www.arabic.china.org.cn).

4- اللغة:

تعتبر اللغة الصينية (Language of China) هي لغة قديمة العهد حيث يبلغ عمرها أربعة آلاف عام وبعد ذلك تحولت إلى لهجات ولغات متعددة، وأصبحت (المندرين) هي اللغة القومية الصينية المكتوبة في عهد سلالة (المنغ)، واستعملت من قبل العلماء والمفكرين، وتعد لغة الرموز الصينية وهي وسيلة التفاهم المتداولة بين الناس في الصين منذ القدم حتى الوقت الحاضر، وهي أكبر لغات العالم من حيث عدد الناطقين بها، وهذا يدل على التماثل الثقافي لأمة الصين، والترابط الفكري للملايين من الصينيين وكذلك وهونج كونج، ومكاو، وتايوان وأيضاَ ما وراء البحار، إن الرموز الصينية هي الأساس للثقافة الصينية فقد أثرت هذه اللغة بشكل كبير على ثقافة الصينيين منذ القدم، وتشكل الرموز اللغوية والعوامل الثقافية الفطرية وملامح الثقافة الحديثة حياة وأوضاع الصينيين المعاصرين والشخصية القومية والهوية الوطنية لهم والتي تستند على التغيير المستمر للفرد الصيني وفقاً لمتطلبات العصر، وأيضاً تتضمن الثوابت المستقرة المجسدة للفكر الرئيسي للثقافة القومية، وأصبحت هذه الثقافة القومية اليوم جزءاً من النظام والفكر الثقافي الصيني الحديث، وجزئاً من الطبيعة الفكرية وتركيبة الشخصية الصينية المعاصرة والتي تعد بدورها جزء من تكوينات الأمة الصينية الحديثة (عبدالله، 2015، ص144).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

الأبعاد الاقتصادية والسياسية

يعد البعد الاقتصادي للدولة من بين العناصر المهمة في معادلة القوة، وأصبح البعد الاقتصادي عنصراً استراتيجياً، وهو يدعم قوة الدولة العسكرية، لذلك فإن العالم اليوم هو عالم الاقتصاد، فمن يملك الاقتصاد يمتلك القوة بكل بأبعادها والنظريات بدأت تتجه نحو التغير والتسليم بأمر هذا البعد وأهميته في تحديد شكل العلاقات الدولية وتحديد موقع الدولة في النظام الدولي، فقد برز في الفترة الأخيرة بصورة أكثر مدى أهمية البعد الاقتصادي للدولة بسبب أهمية القضايا الاقتصادية في العلاقات الدولية، ولتزايد ظاهرة الاعتماد الاقتصادي المتبادل، ولأن استخدام القدرات الاقتصادية في تحقيق الأهداف والمصالح بات لا ينطوي على القدر ذاته من المخاطر والآثار السلبية التي تنطوي عليها اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية في تحقيق تلك الغايات، وهذا الأمر انتبه إليه أصحاب الفكر الاقتصادي في القرن السابع عشر ممن رأوا أن من يحكم المحيط يحكم تجارة العالم، ومن يحكم تجارة العالم، يحكم ثروة العالم، ومن يحكم ثروة العالم، يحكم العالم كله، وينصرف مفهوم القوة الاقتصادية للدولة إلى الإمكانات والموارد المادية والطبيعية والصناعية والتكنولوجية المتاحة في ميدان إنتاج السلع والبضائع وتقديم الخدمات وتطويرها، بحيث تسهم الموارد الاقتصادية التي تتمتع بها الدولة في تحديد موقعها في الإطار العام للبنيان الدولي وفي نمط تفاعلها الاستراتيجي مع الوحدات في النسق الدولي (China's 12th Five – Year Plan, 2010).

ويعد البعد السياسي للدولة من بين أهم الأبعاد الأساسية التي ترتكز عليها الدولة ويتمثل هذا البعد من حيث استقرار النظام السياسي في الداخل وعملية صنع القرار وتحديد الأهداف الوطنية ومن ثم تنفيذ القرارات عن طريق الدبلوماسية، بالإضافة إلى تطبيقها للقوانين، إذ يمكنها ذلك من التفاعل مع محيطها الخارجي، وإعطائها الشرعية وكلما كانت الدولة ذات سياسة ناجحة ومتزنة على المستويين الداخلي والخارجي كلما زاد ذلك من تقدمها وتحقيق تطورها في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومن ثم إضفاء الثقة عليها، ويمكن ذلك من خلال تفاعل مؤسستها مع مواطنيها في الداخل انطلاقاً إلى الخارج في بناء علاقات مع كافة الدول، وأما بالنسبة لمكونات البعد في إطار السياسة الخارجية للدولة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهي قدرة الجهاز الدبلوماسي وكفاءته وأسلوب استخدام الدولة لمصادر قوتها والمنظمات الدولية والإقليمية وحشد الرأي العام، ويمكن في إطار هذا البعد إقامة علاقات دولية وإقليمية كإقامة الأحلاف وعقد المعاهدات والاتفاقيات بما يخدم الأهداف الوطنية للدولة، ومن الضروري أن يستند هذا البعد إلى إرادة كباقي أبعاد قوة الدولة ويدعمها فلا يمكن أن تمتلك الدولة اقتصاد قوي أو قوى عسكرية ذات فعالية من دون أن تدعمها سياسة قوية.

المطلب الأول: البعد الاقتصادي

كانت الصين في بداية الألفية أكثر تطوراً من الغرب في المجال الاقتصادي والتكنولوجي والعلمي، لكن منذ القرن التاسع عشر تراجعت الصين، وتقدم الغرب ليحقق بذلك تقدماً وتفوقاً، لذلك يرى عدد من الخبراء الغربيين الصينية أنه يمكن فهم الثورة الصينية ووصول الشيوعيين بزعامة (ماو تسي تونغ) إلى السلطة على أنها محاولة لإيقاف التراجع المستمر للصين، ثم الانطلاقة من جديد لمواكبة الغرب والتفوق عليه مرة أخرى، غير أن النهج الذي اتبع في العقود الثلاثة الأولى من العام 1949 وحتى العام 1979 في المجال الاقتصادي، كان نهجاً حال دون تحقيق الهدف المذكور، حيث بني اقتصاد جمهورية الصين الشعبية في هذه الفترة على النموذج الاشتراكي للاتحاد السوفيتي من الاقتصاد المخطط المركزي والقائم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج، فلا يوجد ملكية خاصة أو شركات مملوكة لغير الدولة، ولم يكن للاستثمار الأجنبي وجود في تلك الفترة وكان دخل الفرد متدني جداً، وكذلك مجمل ناتجها المحلي ومعدل نموها الاقتصادي كان متدني، بالإضافة إلى أن إسهامها في مجمل التجارة العالمية كان نسبة قليلة جداً لا تتناسب مع حجمها، كما كانت السياسة الاقتصادية الاشتراكية للصين تجري في إطار الحزب الواحد الشيوعي، وقد تميزت هذه المرحلة بالبناء الاشتراكي والقضاء على النظام الإقطاعي، وبدأت الصين في عام 1978 بتطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح على العالم الخارجي وانتقلت إلى مرحلة متقدمة اقتصادياً مختلفة عما حدث قبل هذه الفترة، فخلال انعقاد المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي الصيني في نفس العام تم الاتفاق على القيام بإصلاحات اقتصادية منها: (عبد الحي، 2000، ص57).

1 – العمل على جعل الاقتصاد الصيني أكثر قدرة على التكيف والاندماج مع متغيرات الاقتصاد العالمي.

2 – إعادة النظر في أولويات التنمية فتبدأ أولاً في الجانب الزراعي يليه الجانب الصناعي ثم البحث العلمي ثم القدرة العسكرية الدفاعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3 – إعادة هيكلة قطاعات الإنتاج والسماح بالمشروعات الخاصة مع احتفاظ الدولة بالسيطرة على الصناعات الثقيلة والطاقة والتعدين.

4 – السماح بدرجة استقلالية أكبر للمؤسسات الإدارية بعيداً عن بيروقراطية الحزب الحاكم.

5 – تشجيع القطاع السياحي.

6 – السعي للانضمام للهيئات المالية والتجارية الدولية.

أولاً: عملية التحول الاقتصادي

يذكر الكثير من المختصون في الشؤون الصينية بأنه منذ أن تسلم الزعيم الإصلاحي الصيني (دينج شياو بينج) القيادة في الصين عام 1979 شهدت البلاد قفزة اقتصادية ملموسة، حيث يرجع النمو السريع في الاقتصاد والصناعة في الصين إلى السياسية التي اتبعها (دينج شياو بينج)، فبعد وفاة (ماو تسي تونغ) بدأ (دينج) والقيادة الصينية الجديدة في أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن الماضي بعملية إصلاحات اقتصادية والانتقال إلى اقتصاد مختلط موجه نحو السوق تحت حكم الحزب الواحد، ويتضح ذلك من خلال المؤشرات التالية: (فهمي، 2000، ص57)

1- بدأت الإصلاحات عملياً في القرى والحقول لأن ثلاثة أرباع الشعب الصيني يعيشون ويعملون في المناطق الريفية، ولأن الخطوة الإصلاحية الأولى بدأت بنقل ملكية الأراضي من الدولة إلى الأشخاص والعوائل والمجموعات الصغيرة التي تجمع بينها صلة القرابة، وبالتالي فإن مستوى المعيشة أصبح مرهوناً بفترة العمل التي تستغل في الحقول، وتشير الإحصائيات إلى أن مستوى دخل المزارع ازداد بمعدل ثلاثة أضعاف، وباتت احتياجات المستهلك تؤخذ بعين الاعتبار نوعاً وكماً، إلا أنه بعد ذلك انحلت السياسة الزراعية وتمت خصخصة الأراضي الزراعية بهدف زيادة الإنتاجية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2 – سمحت القيادة الصينية على جعل المصانع تخضع للإشراف المحلي بدلاً من الإشراف السياسي المركزي، حتى إن تحديد الأسعار غالباً ما يتم من خلال التنسيق بين المسؤولين المحليين والمراكز، فأصبحت بعض المصانع تتنافس فيما بينها سواء وكأنها مصانع في دولة رأسمالية.

3- ركزت الصين على التجارة الخارجية بوصفها وسيلة رئيسية للنمو، وشجعت الاستثمار الأجنبي، وفتح المجال لمزيد من التفاعل مع المجتمع الدولي ولا سيما في القطاع الاقتصادي وتمثل حركة التجارة الخارجية للدولة مؤشراً إلى حجم انغماسها في التجارة الدولية.

4 - جرت أيضاً إعادة هيكلة الشركات غير الكفء المملوكة للدولة من خلال إدخال النظام الغربي في الإدارة، بينما أغلقت الشركات غير المربحة مما أدى ذلك إلى خسائر هائلة في الوظائف، سمحت الحكومة الصينية بتأسيس شركات خاصة.

5 – قامت الصين بإرسال البعثات الطلابية إلى الدول الغربية لتعلم العلوم الطبيعية والانسانية ومنها الهندسة والاقتصاد وطرق الإدارة الحديثة بغرض نقل المعرفة والاستفادة من التكنولوجيا وذلك لتطوير الاقتصاد الصيني.

ثانياً: المرتكزات الداخلية للاقتصاد الصيني

إن مرتكزات القوة الاقتصادية الصينية الداخلية متنوعة ومتعددة ومنها التحديث والتنمية والزراعة والنمو الاقتصادي والصناعة (علي، 2007، ص11).

1- التحديث: وصل التحديث الصيني إلى مستوى جيد ورافقه إصلاح للهيكل الاجتماعي والثقافي كله، لذا بدأت الصين عملية التحديث للجوانب الأربعة وهي الزراعة والصناعة والعلوم والتقنية والدفاع الوطني ووسيلة تحقيق ذلك هو الإصلاح الاقتصادي والانفتاح.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- التنمية: حققت الصين تنمية في معظم المجالات، فالنهضة الصينية اختلفت عن بقية دول إقليمها مثل اليابان التي برزت كقوة اقتصادية والاتحاد السوفيتي السابق كقوة عسكرية، أما الصين برزت كقوة اقتصادية مجتهدة وتعاونية مؤثرة في دول العالم، ولأنها تتمتع بالتنمية على كافة الأصعدة وبأهميتها كقوة عالمية صاعدة تدفع عجلة الاقتصاد العالمي فقد تلاشت فكرة أن الصين تمثل تهديد وعلى هذا الأساس بدأت العلاقات المتبادلة مع الصين تأخذ شكلها الحالي المتميز بالمساواة والتعاون، وعليه فقد ارتفع معدل نمو الادخار في الصين على إثر الإصلاحات في مجال الاستثمار والتجارة الخارجية وفي قطاع البنوك ويعود السبب في ذلك إلى أن جميع الودائع ارتفعت بادخارات الريف والمدن والمؤسسات.

3- الزراعة: لقد أسهمت الزراعة الصينية في توفير الحاجات الغذائية للمواطن، ومنذ الثمانينات عملت الصين على ربط الانتاج الزراعي بالمكافئة ونظام الإدارة المزدوج الذي جمع بين التوسع في إنتاج الحبوب والتوزيع في ظل شحذ همم ونشاط الفلاحين في الريف من خلال تعديل الأسعار وتحسين عمل الأسواق.

4- النمو الاقتصادي: من أسباب نجاح الاقتصاد الصيني اتباع أساليب مختلفة عن المفاهيم الاقتصادية السائدة في العالم، حيث اعتمد الاقتصاد الصيني على الموارد والإمكانات المتوافرة بإنتاج سلع غير قابلة للمنافسة، وتم التوسع في الإنتاج الصيني البسيط في المصانع والمدارس والجامعات والبيوت بوتيرة واحدة، لذلك شهدت الصين مجموعة من التغييرات على السوق وانتقاله من الريفي إلى الحضري ومن الزراعة إلى الصناعة التحويلية والخدمات ومن أنشطة اقتصادية غير نظامية إلى نظامية (الطش، 2002، ص67).

5- الصناعة: تعد الصناعة الركيزة الأساسية في الصين، وأصبحت الصين واحدة من أهم مراكز التصنيع في الرئيسية في العالم، إذ تميزت بصنع العديد من المنتجات التي ساهمت في انتعاش اقتصادها وإكسابها موقعاً هاماً بين الدول المتقدمة، ومن أبرز صناعاتها: الأجهزة الكهربائية وأجهزة الاستنساخ، وأجهزة الفيديو الرقمية، كما أنها تتميز بصناعات ثانوية في مجال الطائرات والسيارات وتكنولوجيا المعلومات، والمواد الكيميائية، والملابس والأطعمة، ومصادر الطاقة كالفحم الحجري والنفط والغاز والطاقة النووية.

ثالثاً: المرتكزات الخارجية للاقتصاد الصيني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن مرتكزات القوة الاقتصادية الصينية الخارجية تقوم على أساس المنظمات التجارية العالمية والتجارة الخارجية ومنها: (عبدالله، 2015، ص108)

1- انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية

لقد تم قبول الصين في منظمة التجارة العالمية (WTO) وأصبحت عضويتها سارية المفعول في عام 2002، كما أصبحت عضواً في اتفاقات تجارة الخدمات (الجات) وحقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة والاستثمارات، وتعهدت الصين بخفض تعريفاتها الجمركية على المنتجات الصناعية من 22% إلى 9%، وصاحب ذلك دخول بعض المنتجات على السوق المحلية، وأعطت الأولوية لصناعات الطاقة والبنية التحتية، والنقل والاتصالات، والخدمات والمصارف، والزراعة، وعلى ذلك أقدمت على تحرير الاستثمار، والانفتاح في مجال الصناعة وتحرير المواصلات والسياحة والاتصالات، والاستفادة من التقدم التكنولوجي، كذلك فتح آفاق الاستثمار مع دول العالم (عبدالله، 2015، ص108).

2- التجارة الخارجية

أ- الصادرات: أحدثت الإصلاحات والانفتاح تغييرات في علاقات الصين مع دول العالم، إذ تعد الصين حالياً جزءاً من الاقتصاد العالمي، فقد وصلت نسبة الصادرات الصينية إلى ما يقارب 13.84 تريليون يوان في عام 2016، فشهدت الصادرات تغييرات مهمة انتقلت من الاهتمام بالكم إلى الاهتمام بالجودة والنوع، (وزارة التجارة الصينية، تجارة الصين مع العالم الخارجي، mofcom.gov.cn).

ب- الواردات: عززت الصين من وارداتها، فقد بلغ حجم متوسط الواردات الصينية السنوي ما يقرب من 10.49 تريليون يوان، وبنت الصين أكثر من 12 منطقة تجارة حرة مع 29 دولة وأصبح حجم التجارة فيها ربع إجمالي التجارة الخارجية للصين، فتسارع نمو الاستهلاك وقوة سعر الصرف سيؤديان إلى ارتفاع الطلب على الواردات الصينية (وزارة التجارة الصينية، تجارة الصين مع العالم الخارجي، mofcom.gov.cn).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج- الاستثمارات: كانت شركات الدولة تسيطر على ثلاثة أرباع الإنتاج الصيني متبعة سياسة الاكتفاء الذاتي، وبعد الإصلاحات الاقتصادية نمت تجارتها واستثماراتها الخارجية لتصبح ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وقد بلغت الزيادة نسبة 70% في الصين، وشهد العالم أكبر وأسرع ثورة صناعية في الصين والتي من المقرر أن تتجاوز الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر اقتصاد في العالم في المستقبل مما يغير من موازين القوى (وزارة التجارة الصينية، تجارة الصين مع العالم الخارجي، mofcom.gov.cn).

والجدول رقم (1) يبين حجم التجارة الخارجية الصينية مع بعض مناطق دول العالم، ويتضح أن الصين لها علاقات تجارية مع أغلب دول العالم إذ يبلغ حجم تجارتها الخارجية مع دول العالم 3.96 تريليون دولار، في حين أن الجدول رقم (2) يبين حجم استثمارات الصين الخارجية مع دول العالم التي بلغت حتى يناير 2017 1485.91 مليار دولار (التميمي، 2017، ص 334).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (1)

حجم تجارة الصين مع بعض مناطق دول العالم (2015)

المنطقة	حجم التجارة (مليار دولار)	بالمئة من إجمالي تجارة الصين
جميع دول العالم	3.96 ترليون	100
أوروبا	696.3	17.6
التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا)	660.9	16.7
رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)	468.3	11.8
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	264.3	6.7
أمريكا اللاتينية والكاريبي	235.3	5.9
الجامعة العربية (22 دولة)	205.4	5.2
أفريقيا	178.9	4.5
جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق (لا تشمل أرمينيا أوكرانيا بلاروسيا ودول البلطيق)، روسيا، وتركيا	102.4	2.6
دول طريق الحرير البحري (آسيان، أفريقيا، أوروبا، الشرق الأوسط، شمال أفريقيا، ودول جنوب آسيا المطلة على البحر)	1.7 ترليون	43.4

المصدر: الجدول رقم (3-8) - (التميمي، 2017، ص 334).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (2)

الاستثمارات الصينية والإنشاءات في العالم (2005-2017)

المنطقة	حجم الاستثمارات (مليار دولار)	بالمئة من الإجمالي
جميع دول العالم	1485.91	100.0
دول شبه الصحراء الأفريقية	252.61	17.0
أوروبا	227.84	15.33
أمريكا الشمالية	215.65	14.51
شرق آسيا	192.81	12.98
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (لا تشمل فلسطين، لبنان، جزر القمر، جيبوتي، والصومال)	171.71	9.45
أمريكا الجنوبية	136.5	9.19
جنوب آسيا (لا تشمل مملكة بوتان)	102.6	6.90
جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق (لا تشمل أرمينيا، أوكرانيا، بلاروسيا ودول البلطيق)، روسيا، وتركيا	101.22	6.81
أستراليا	92.84	6.25
دول طريق الحرير البحري (أفريقيا، الشرق الأوسط، دول جنوب آسيا المطلة على البحر، دول الآسيان، وأوروبا)	927.3	62.40

المصدر: الجدول رقم (5-8) - (التميمي، 2017، ص 336).

كما يوضح الجدول رقم (3) أهم الشركاء التجاريون الرئيسيون للصين لعام 2015 والذي يبين حجم التبادل التجاري من الواردات والصادرات للصين مع بعض دول العالم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (3)

الشركاء التجاريون الرئيسيون للصين لعام (2015)

المنطقة	الواردات إلى الصين	الصادرات من الصين	المجموع
الولايات المتحدة الأمريكية	144867.1	410782.8	555649.9
اليابان	142715.7	135897.1	278612.7
كوريا	174288.6	101428.8	275717.5
مقاطعة تايوان الصينية	144488.2	45003.45	189491.6
ألمانيا	87470.11	69203.67	156673.8
بلدان مجلس التعاون الخليجي	68673.19	67932.93	136606.1
أستراليا	65141.38	4038032	105521.7
ماليزيا	53226.9	44182.06	97408.96
فيتنام	23796.6	66372.27	90168.88
سنغافورة	26021.69	53147.74	79169.42

المصدر: الجدول رقم (3-4) - (اليوسف، 2017، ص 154).

أما الشكل رقم (2) يبين النسبة المئوية لأهم الشركاء التجاريين للصين في العام 2015.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم (2)

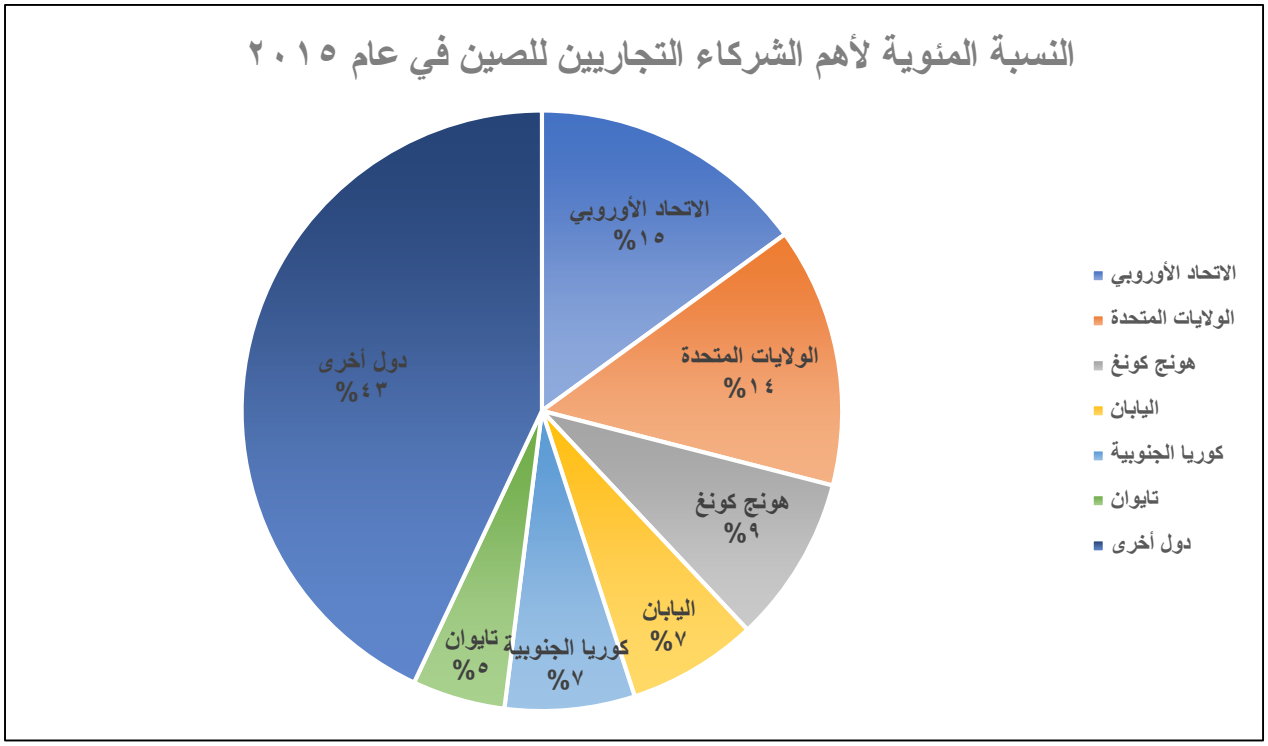

المصدر: الشكل (ب) - (التميمي، 2017، ص 340).

المطلب الثاني: البعد السياسي

يؤكد المختصون في حقل النظم السياسية أن استقرار النظام السياسي في أي دولة يعد من أهم أبعاد صعودها من الناحية الاقتصادية ويتطلب ذلك مشاركة الشعب في صنع القرار، وفي ظل استقرار النظام السياسي تنتج عنه عملية صنع القرار الاستراتيجي الذي يحدد المجال الذي تتحرك فيه السياسة الخارجية للدولة للتحقيق الهدف العام والأساسي للدولة، وعلى هذا الأساس خاض الشعب الصيني نضالات مسلحة استمرت ثمانية وعشرون سنة فأطاح بحكم النظام الإقطاعي والبرجوازي، ففي عام 1921 تأسس الحزب الشيوعي الصيني وهو الحزب الحاكم في الصين والممثل لمصالح الشعب الصيني والنواة القيادية للاشتراكية الصينية، وهو طليعة الطبقة العاملة الصينية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واتخذ من الماركسية اللينية، وكذلك من أفكار الزعيم الصيني (ماو تسي تونغ) دليلاً ومرشداً له، وخلال الثورة الصينية التي انتهت في عام 1949 بفوز الحزب الشيوعي الذي استطاع ترسيخ أركان الحكم وصيانة الاستقلال، جاءت الإصلاحات التي تمت في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي إلى نقل صلاحيات أوسع إلى الحكومات المحلية بعد أن كانت قبل عام 1979 قائمة على مركزية القرار (عبدالله، 2015، ص153).

وبناءً على المراحل التي مر بها النظام السياسي الصيني، يمكن تقسيم السياسة الخارجية الصينية إلى مرحلتين، المرحلة الأولى هي الثلاثون عاماً منذ إقامة جمهورية الصين الشعبية في عام 1949، والمرحلة الثانية هي منذ بدء عملية الإصلاحات الاقتصادية الداخلية والانفتاح السياسي في عام 1978، فقد تمثلت المهمة الرئيسية للسياسة الخارجية في المرحلة الأولى في رفض التهديدات من الدول الكبرى وترسيخ استقلال الصين وصيانة سيادتها ووحدة أراضيها، بينما تسعى الصين في المرحلة الثانية إلى التأقلم مع تطورات وتغيرات الأوضاع الدولية وتهيئة مناخ دولي وبيئة محيطة مواتية لعملية التنمية الاقتصادية الداخلية وصولاً إلى الازدهار والرخاء في الصين، ورغم وجود صلات تربط بين المرحلتين في تاريخ السياسة الخارجية الصينية إلا أنه توجد لكل من المرحلتين خصوصيات تاريخية وأحداث دولية تميزها عن الأخرى، ففي العقود الثلاثة الأولى حققت السياسة الخارجية الصينية المتمثلة في دبلوماسيتها إنجازات في إقامة علاقات دبلوماسية مع دول العالم على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة، ونجحت في تحقيق سياستها الخارجية وتأمين أمنها الوطني، وتمكنت من تسوية مشكلات الحدود مع معظم دول الجوار عبر المفاوضات مما خلق بيئة محيطة مستقرة، ومع بدء مرحلة جديدة كانت عنوانها الإصلاح والانفتاح السياسي في عام 1978 دخلت السياسة الخارجية الصينية مرحلة جديدة أيضاً وأحرزت إنجازات تحت راية السلام والتنمية وذلك بعد استخلاص تجارب الماضي واستشراف أفق المستقبل (تشينغمين، 2010، ص7).

ولعلنا نجد هنا أن الصين في هذه المرحلة قد أجلت بدء الإصلاح السياسي إلى مرحلة تالية إلى حين تقوية النظام الاقتصادي وكانت الفلسفة التي تنطلق منها هو أن الشعوب تحتاج أولاً إلى توفير الحاجات الأساسية والسلع الضرورية ومن ثم الديمقراطية، وإذا كانت الصين تقوم على برنامج الحزب الواحد إلا أنها أحدثت تداول للسلطة بين أجيال القادة وفي حدود النخبة بصورة سلمية في ظل حكومة مركزية، وقد استمد النظام السياسي من القومية الصينية شرعيته وتماسك الشعب الصيني، ويمكن تحديد أبرز ملامح النظام السياسي الصيني في المرحلة الواقعة قبيل بدء الإصلاح على النحو التالي: (عبدالحي، 2000، ص 99)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1 – ترتكز السلطة السياسية في أيدي عدد محدود من أفراد الحزب الشيوعي.

2- وجود أيديولوجية يعتنقها الحزب والنخبة الحاكمة وتتخذها منهجاً لسياسات الدولة داخلياً وخارجياً.

3 - التدخل السلبي للحزب في النشاطات الإدارية الحكومية.

4 – تولي المتنفذين داخل الحزب عدة مناصب حزبية وحكومية والجمع بينها.

5 – البيروقراطية وتغلغل الفساد في أجهزة الحزب والدولة والجيش.

أما في المرحلة الثانية التي بدأت في عام 1978 مع عقد الدورة للجنة المركزية للحزب الشيوعي حيث بدأت عملية الإصلاحات وحقق النظام السياسي إنجازات على المستويين الداخلي والخارجي، ويمكن تحديد أبرز ملامح هذه الإصلاحات في الآتي: (هوانج، 2005، ص ص 7-11)

1 – نقل صلاحيات أوسع إلى الحكومات المحلية حيث تضع الحكومة المركزية الأهداف الرئيسية وتترك المجال للمحليات في تطوير أساليب مختلفة لتحقيق هذه الأهداف، وعندما يثبت أحد هذه الأساليب جدارته يتم اعتماده من قبل الحكومة المركزية وتعميمه في مناطق أخرى.

2 – ساهمت الدبلوماسية الصينية في تهيئة مناخ دولي وبيئة محيطة مواتية لعملية التنمية الاقتصادية.

3 – عملت الصين على الاندماج في المجتمع الدولي وأصبحت عضواً هاماً في النظام الدولي إذ انضمت إلى أكثر من 100 منظمة حكومية دولية ووقعت ما يفوق 300 اتفاقية دولية، وشاركت في 24 عملية لحفظ السلام للأمم المتحدة حاصةً في القارة الاوروبية.

4 – اتسعت علاقات الصين الخارجية وأقامت علاقات دبلوماسية مع 171 دولة.

5 – تقف الصين مع العدالة في الشؤون الدولية، وتتمسك بالمفاوضات السلمية والمشاورات الدبلوماسية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: السياسة الخارجية الصينية (المبادئ والأهداف)

1- المبادئ الخمسة للتعايش السلمي

تعد المبادئ الخمسة للتعايش السلمي التي وضعتها الصين من أهم القواعد التي تحكم علاقاتها الدولية، ومن أهم ركائز الدبلوماسية الصينية، ويعد رئيس مجلس الدولة الصيني (شو إن لاي) هو أول من طرح مبادئ السياسة الخارجية الصينية وذلك في عدة لقاءات منها لقائه مع الوفد الهندي الذي زار الصين في عام 1953، وكذلك حضوره في مؤتمر آسيا – أفريقيا الذي عقد في مدينة باندونغ في إندونيسيا عام 1955، وأيضاً في جولاته الخارجية في عام 1963 و 1964 التي شملت 14 دولة في آسيا وأفريقيا وأوروبا، كما يؤكد البيان المشترك الصيني الأمريكي الصادر أثناء زيارة الرئيس الأمريكي نيكسون إلى الصين عام 1972 والبيان المشترك حول إقامة العلاقات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية عام 1978، واتفاقية السلام والصداقة الصينية اليابانية الموقعة عام 1978، وغيرها من الوثائق الدولية كلها قائمة على أساس استخدام المبادئ الخمسة للتعايش السلمي كمبادئ إرشادية في تطوير العلاقات الثنائية، والتي يمكن من خلالها تحقيق التعايش السلمي والصداقة والتعاون فيما بينها طالما تلتزم بالمبادئ الخمسة للتعايش السلمي وهذه المبادئ الخمس مفادها: (تشينغمين، 2010، ص65).

1 – التعايش السلمي.

2- الاحترام المتبادل لسيادة الدول ووحدة أراضيها.

3- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

4- عدم الاعتداء على سيادة الدول.

5- التعامل مع الآخرين على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نفذت الصين المبادئ الخمسة للتعايش السلمي الواردة في البيانات الصادرة حول إقامة العلاقات الدبلوماسية والوثائق الثنائية الهامة الأخرى الموقعة بين الصين وأكثر من 171 دولة ، وتشهد علاقات الصين الخارجية نمواً جيداً وشاملاً نتيجة لجهودها في إقامة وتطوير العلاقات مع جميع دول العالم على أساس تلك المبادئ، وعليه قامت الصين بتقوية التضامن مع الدول النامية، وتقوية علاقات الصداقة وحسن الجوار مع الدول المجاورة لها، أما على الصعيد الدولي تدعو الصين إلى إقامة نظام سياسي واقتصادي دولي جديد يسوده متعدد الأقطاب ويسوده السلام والاستقرار والعدالة والإنصاف على أساس ما عدت إليه من المبادئ الخمس للتعايش السلمي (محمد ريحان، 2012، ص62).

2- أهداف السياسة الخارجية الصينية

منذ إقامة جمهورية الصين الشعبية شهدت السياسة الخارجية بعض التغيرات تماشياً مع معطيات الأوضاع الدولية، لكن ظلت أهدافها ثابتة تنتهج سياسة خارجية قائمة على منهجية السلام والاستقلالية واحترام سيادة الدول ووحدة أرضيها والمنفعة المتبادلة والتنمية المشتركة وتسعى للعب دور على صعيد السلام الدولي والحفاظ عليه، وعلى صعيد المشاركة في تطوير المجتمع الدولي في إطار إيجابي، وتقوم السياسة الخارجية الصينية على أساس الأهداف التالية: (عبدالله، 2015، ص157)

1- حماية المصالح المشتركة للدول، إذ ترغب في مشاركة المجتمع الدولي لبذل الجهود للتعددية القطبية في العالم، ولدفع تعايش القوى المتعددة في سلام، والمحافظة على استقرار المجتمع الدولي.

2- تأسيس نظام سياسي واقتصادي دولي جديد عادل، إذ يجب أن تحترم كافة الدول بعضها بعضاً، ولا ينبغي فرض الإرادة الذاتية على الآخرين، ولا ينبغي استبعاد ثقافات الأمم الأخرى، وإنشاء مفهوم أمن جديد يقوم على أساس الثقة المتبادلة والمنفعة المتبادلة والمساواة، وتسوية النزاعات بين الدول من خلال الحوار دون اللجوء إلى القوة أو التهديد بها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- المشاركة في التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب ومقاومة جميع أنواعه وأشكاله، إذ تدعو الصين إلى تعزيز وتفعيل التعاون الدولي والمعالجة الجذرية للأعمال الإرهابية والعمل على القضاء عليه، وترى الصين ضرورة الاستناد إلى مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي التعارف عليها بهذا الصدد.

4- تحسين وتطوير العلاقات مع الدول المتطورة، وتوسيع نقاط الالتقاء للمصالح المشتركة وتسوية الخلافات بطريقة ملائمة انطلاقاً من المصالح الأساسية لمختلف الشعوب بغض النظر عن الاختلافات في الأنظمة الاجتماعية والمذاهب الأيديولوجية.

5- العمل على تعزيز وتطوير العلاقات مع الدول الجوار والسعي لإيجاد نقاط مشتركة وترك نقاط الخلاق مع وضع المصلحة العامة في الاعتبار، ودعم التعاون والمشاركة مع المنظمات الإقليمية.

6- تقوية التضامن والتعاون مع دول العالم الثالث وتعزيز التفاهم والثقة المتبادلين والمساعدة والدعم المتبادلين وتوسيع مجالات التعاون ورفع فاعليته.

7- المشاركة الفعالة في النشاطات الدبلوماسية المتعددة الأطراف ولعب دور متزايد في الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية والإقليمية وتأييد الدول النامية في حماية حقوقها ومصالحها العادلة.

ثانياً: القوة العسكرية الصينية

تفرض الصين نفسها في الوقت الحالي كقوة عسكرية في الساحة الدولية، فهي تعتبر هدفاً عسكرياً شديد الصعوبة، حيث تتمتع بحماية دفاعية طبيعية إذ أن مساحتها الشاسعة وعدد سكانها الكبير وعلى الرغم من أنه تم التمكن تاريخياً بأرضها في فترة حرب الأفيون والاحتلال الياباني خلال الحرب العالمية الثانية، إلا أن تطوير قدراتها العسكرية وامتلاكها للأسلحة النووية قد غير تلك المعادلة التاريخية، كما أن القوة العسكرية الصينية في الوقت الحالي تعتبر قوية جداً ويعود ذلك إلى عوامل مختلفة أهمها القوة البشرية فعدد أفراد القوات المسلحة الصينية يصل إلى 2.5 مليون جندي وهو ما يشكل الجيش الأكبر عالمياً من حيث القوة العددية ولا تأتي أهمية القوة العددية من حجم القوات النظامية فقط ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالقوة البشرية المؤهلة للخدمة العسكرية في الصين من الرجال فقط تتجاوز 300 مليون يصل منهم نحو 9 ملايين سنوياً إلى سن التجنيد الإلزامي وعلى الرغم من أن مسألة الأعداد فقدت الكثير من تأثيراتها في ظل تطور نظم التسليح الحديثة واعتماد الجيوش على التكنولوجيا العسكرية، فإن القوة العددية للجيش الصيني لا تزال موضوع اهتمام ، كما قامت الصين ببناء حاملات طائرات، وغواصات نووية، وصواريخ طويلة المدى، وامتلاكها قوات مشاة بحرية، وطائرات عسكرية، ويعتبر تطوير القوة العسكرية الصينة يثير القلق لدى الدول المحيطة بها إضافة إلى دول ذات مصالح في تلك المنطقة، وفي هذا الاطار قد لا تقود الصين إلى وقوع حرب، وإنما يمكن أن تخلق حالة من الاستقرار الإقليمي والتوازنات الدولية (عبد السلام،2011، www.siyassa.org.eg).

يرى بعض المختصون أن ما تقوم به الصين في المجال العسكري هو بما قامت به في المجال الاقتصادي " التحديثات الاقتصادية "حيث ذكرت وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) في تقريرها السنوي حول " التطورات الأمنية والعسكرية الخاصة بجمهورية الصين الشعبية " الذي تكون من 156 صفحة الصادر في 6 يونيو 2016 أن الإنفاق العسكري للصين تجاوز 180 مليار دولار في العام نفسه، ورجح التقرير أن تبني الصين مزيداً من القواعد العسكرية في الخارج بعد الانتهاء من بناء قاعدة في جيبوتي، كما أن التقرير يشيد بشكل خاص إلى قوة الغواصات التابعة لسلاح البحرية الصينية مسلطاً الضوء على ازدياد حجم الأسطول الصيني من الغواصات، وقد تضمن أيضاً التقرير تنبؤاً حيث يتوقع أن تقوم الصين ببناء غواصات نووية مزودة بصواريخ باليستية، وثمة نقاط أخرى في التقرير مثل التوازن العسكري على مضيق تايوان وأيضاً بعض الفجوات في القوة البحرية الصينية ، ولا شك أن هذه القوة العسكرية الصينية المتطورة تقلق الولايات المتحدة، فالقوة الصينية تعيد صياغة خارطة التوازنات والنفوذ الإقليمية والدولية وموازين القوة Balance of Power (البنتاغون: إنفاق الصين عسكرياً تخطى 180 مليار في 2016، 2017، www.sdarabia.com).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1 – المؤسسة العسكرية الصينية:

مرت المؤسسة العسكرية الصينية بتطورات خلال العقود الثلاثة الأخيرة، حيث أولت القيادات الصينية المتعاقبة وقيادة الحزب اهتماماً كبيراً في تحديث بنية المؤسسة العسكرية، وقد أتاحه هذا التحديث بأن يكون الجيش الصيني بتشكيلاته المختلفة أن يتقدم بخطوات كبيرة على المستويين البشري والتسليح لكي يصبح واحداً من أقوى الجيوش في العالم وأهمها وذلك من ناحية التدريب والجهوزية وكذلك من ناحية التسليح ونوعيته (سرور، 2015، www.lebarmy.gov.lb)، وعلى صعيد صنع القرار في المؤسسة العسكرية الصينية فإن اللجنة المركزية هي التي تضع جميع السياسات التحديثية وترتبط بالمكتب السياسي للحزب وهي صلة الوصل بين الجيش والحزب، وترتبط بهذه اللجنة ثلاث هيئات وهي هيئة الأركان العامة وتشرف على جميع أعمال الجيش، وكذلك الدائرة السياسية العامة وهي المسؤولة عن الأمور السياسية في المؤسسة العسكرية، وأيضاً الدائرة اللوجستية وهي تربط بتقديم الدعم اللوجستي للجيش، ويبين الجدول الهيكل التنظيمي للهيئات الأساسية لصنع القرار في المؤسسة العسكرية الصينية (عبد الحي، 2000، ص 133).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم (3)

الهيكل التنظيمي للمؤسسة العسكرية الصينية

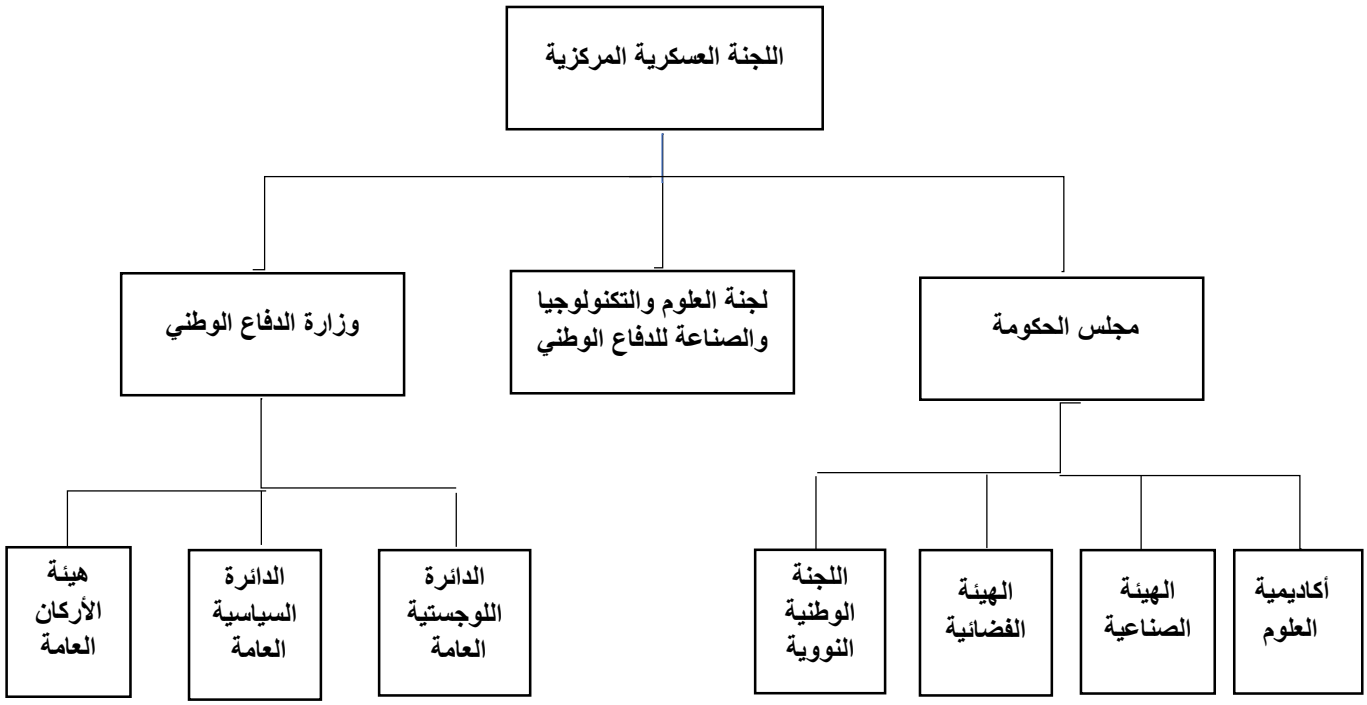

المصدر: إعداد الباحث وفق البيانات - الشكل رقم (4) - (عبد الحي، 2000، ص 133).

2 – الجيش الصيني:

يعتبر الجيش الصيني أو جيش التحرير الشعبي الصيني هو أكبر جيوش العالم عدداً ومن أكثرها نمواً في برامج التسلح والتحديث، وقد شهد العديد من الإصلاحات في العقود الأخيرة ومنها خفض عدد الأفراد، وكذلك تقوية العتاد والتكنولوجيا العسكرية (الجيش الصيني أكبر جيوش الأرض، www.aljazeera.net).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ – النشأة:

تعود بداية تشكيل الجيش الصيني إلى فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية أثناء الحرب الأهلية الصينية، وأثناء الحرب ضد اليابان، وقد بدأ على شكل عصابات مسلحة ثم بدأ تدريجاً إلى جيش نظامي تسانده أعداد كبيرة من المليشيات الشعبية المسلحة (عبد الحي، 2000، ص 131).

ب – القيادة:

إن القيادة المسؤولة التي تدير شؤون الجيش الصيني هي اللجنة العسكرية المركزية التي يترأسها رئيس البلاد ونائباه كما تضم القيادة وزير الدفاع ورئيس الأركان المشتركة.

ج – وحدات الجيش:

يبلغ تعداد الجيش مليونين وثلاثمئة ألف، مع جيش الاحتياط خمسمائة وعشرة آلاف عنصر، وقد بلغت الموازنة الدفاعية للصين في عام 2015 قرابة مليار دولار، وهي ثاني أكبر الموازنات الدفاعية في العالم، ويتكون الجيش من خمس وحدات وهي: (الجيش الصيني أكبر جيوش الأرض، www.aljazeera.net)

1- القوات البرية: تمتلك الصين أكبر قوات بريو في العالم إذ تناهز 1.6 مليون جندي وهو ما يمثل 60% من تعداد الجيش وفي أوقات الأزمات تعزز القوات البرية بقوات احتياط وقوات شبه عسكرية عددها 510 آلاف عنصر.

2- القوات البحرية: وتضم ثلاثة أساطيل هي أسطول بحر الشمال وأسطول بحر شرق الصين وأسطول بحر جنوب الصين.

3- القوات الجوية: وعدد الجنود 398 ألفاً وهم مقسمون إلى 5 قيادات و24 فرقة.

4- القوات الصاروخية: وهي التي تسيطر على الصواريخ النووية والتقليدية.

5- قوة الدعم الاستراتيجي: وأنشأت في عام 2015 إثر الإصلاحات التي أدخلتها القيادة العسكرية على الجيش.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- القدرات العسكرية الصينية:

أولت الصين اهتماماً كبيراً لتطوير القدرات العسكرية، فمنذ بداية القرن الحادي والعشرين اشترت الصين العديد من المنظومات العسكرية المتقدمة من روسيا ومنها مدمرات بحرية وطائرات سوخوي27 و30 وأيضاً غواصات تعمل بالديزل والكهرباء، كما شرعت الصين في تصميم طائراتها العسكرية مثل المقاتلة تشنغدو، وصنعت غواصات نووية وبدأت في ذلك من عام 2004، بالإضافة إلى أنها قامت بإصلاحات فأنشأت وحدات عسكرية جديدة مثل القوة الصاروخية وقوة الدعم الاستراتيجي، والجدول التالي يبين أهم القدرات العسكرية الصينية:(الجيش الصيني أكبر جيوش الأرض، www.aljazeera.net)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (4)

القدرات العسكرية الصينية

نوع العتاد	القدرة
الصواريخ الباليستية	مضادة للسفن وهو متوسط المدى ومخصص لمهاجمة حاملات الطائرات من نوع (DF-21D) ويبلغ مداه 1500
القوة الجوية	إجمالي الطائرات 2860 من مختلف الأنواع ولمختلف الاستخدامات إجمالي الطائرات المقاتلة والاعتراضية 1066 طائرات نقل حربية 876 الطائرات الهليكوبتر908 بينها 196 طائرة هجومية
الأسلحة البرية	إجمالي عدد الدبابات 9150 العربات العسكرية 4788 المدافع ذاتية الدفع تمتلك الصين 1710 المدفعية المسحوبة يدوياً 6246
الأسلحة البحرية	إجمالي القطع البحرية 673 حاملة طائرات واحدة فقط تمتلك الصين 47 فرقاطة حربية و25 مدمرة و23 سفينة حربية كورفيت عدد الغواصات 67

المصدر: إعداد الباحث وفق بيانات (القوة العسكرية الصينية: التوزيع والتسليح والمهام والعقيدة القتالية، 2015، www.sasapost.com)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما تقوم الصين بتطوير مجموعة من الأسلحة ذات التكنولوجيا الفائقة، وقد ذكر التقرير الأمريكي السنوي للجنة المراجعة الاقتصادية والأمنية الأمريكية الصينية " أن الصين تعكف على تطوير مجموعة من الأسلحة المتقدمة ذات الإمكانات العسكرية المدمرة على نطاقات واسعة المدى" ويبن الجدول التالي نوعية الأسلحة المتطورة: (نازي، 2017، www.alarabiya.net)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (5)

الأسلحة الصينية ذات التكنولوجيا الفائقة

الرقم	التقنية العسكرية	المواصفات
1	صواريخ باليستية	وهي قادرة على المناورة حيث كشفت الصين عن هذا النوع في عامين 2010 و2015، كما أنشأت أجهزة الاستشعار والأقمار الصناعية لإصابة أهداف متحركة في البحار والمحيطات، والمصممة للاستخدام ضد حاملات الطائرات الأمريكية وغيرها من السفن الحربية.
2	صواريخ هايبر سونيك	وهي أسرع من الصوت بعدة مرات، وقامت الصين بإجراء هذه الاختبارات منذ عام 2014.
3	أسلحة الليزر	وهي الأسلحة ذات الطاقة الموجهة وتستخدم للأنظمة الدفاعية ومضادة للصواريخ، كما أنها ذات طاقة عالية الموجات، بالإضافة إلى أن قامت الصين بإنتاج أنظمة الليزر الكيميائية عالية الطاقة والتي يمكنها أن توقف عمل الأقمار الصناعية أو إلحاق التلف بها.
4	أسلحة كهرومغناطيسية	وهي مدافع من نوع " ريبلغن " تطلق قذائف كهرومغناطيسية والتي تعتمد على نظم حركية لتدمير الأهداف بدلاً من الوسائل التي تقوم على أساس مواد تفجيرية.
5	حرب الكواكب	وهي تتضمن الصواريخ المباشرة المضادة للأقمار الصناعية، وأسلحة الطاقة الموجهة من الأرض.
6	أسلحة الذكاء الصناعي	وهي صواريخ كروز الروبورتية، وصواريخ كروز ذاتية التفكير، والمركبات ذاتية القيادة، وأسراب من الطائرات بدون طيار.

المصدر: الجدول إعداد الباحث وفق بيانات (نازي، 2017، www.alarabiya.net).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني
طبيعة النظام الدولي

تمهيد

يمكن فهم طبيعة النظام الدولي من خلال نظريات العلاقات الدولية مثل النظرية الواقعية، والنظرية الليبرالية، والنظرية البنائية، فالمنظور الواقعي يقوم على أساس أن الدولة هي الفاعل الرئيسي وما عداها فاعلون ثانويون، أما منظور الليبرالية فإن الفاعلون الدوليون لا يقتصرون فقط على الدول وإنما المنظمات الدولية والإقليمية الحكومية وغير الحكومية والشركات المتعددة الجنسيات، في حين أضافت البنائية بعداً جديداً يسهم في دراسة دوافع السلوك الدولي لوحدات النظام الدولي وذلك من خلال المفهومين الرئيسيين اللذين تقوم عليهما النظرية البنائية في العلاقات الدولية وهما (البنية – Structure) و (الفاعل - agent) إضافة إلى التفاعل الدائم بينهما، كما أن طبيعة النظام الدولي ليست ثابتة بل تتغير من مرحلة إلى أخرى، وإن اختلفت مستويات هذا التغير ودرجاته، حيث تؤثر بنية النظام الدولي على السياسة الخارجية للدول، فحدوث أي تغير في بنية النظام الدولي يتبعه بالضرورة تغير في السياسة الخارجية للدول، ومن هذا المنطلق يختلف سلوك الدول في ظل نظام ثنائي القطبية عن نظام أحادي القطبية أو نظام متعدد الأقطاب.

ولقد كانت القوة العسكرية هي الأساس لعقود من الزمن في تحديد قوة الفاعلين، وهم الذين يحددون طبيعة النظام الدولي، لكن مع مرور الزمن وتغير طبيعة الأحداث دخلت عناصر أخرى كالقوة الاقتصادية والثقافية والتكنولوجية التي أصبحت اليوم هي أساس لعناصر القوة، ولا تقتصر التفاعلات على قوة الدول بل امتدت أيضاً إلى الفاعلين من غير الدول مثل المنظمات الدولية والإقليمية، والشركات الدولية، فقبل عام 1945 كان القانون الدولي قانوناً بين الدول لا يتعداها، ونتيجة للعدد الكبير من أعضاء الفاعلين الدوليين في النظام الحالي، ولتفاوت درجة التزام كل منهم بالقواعد المنظمة لحركة العلاقات الدولية، فضلاً عن بروز نمط جديد من القضايا عالمية الطابع التي تتجاوز نطاق العلاقات الدولية، فإن النظام مركب،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولكل نظام دولي هيكل قوة يقوم على اختلاف وتفاوت قدرات وحدات ذلك النظام، فكل هيكل لنظام دولي له سمات تفرزه ظواهر محددة على الساحة الدولية مثل الحروب والتحالفات والتعاون، ولا يقوم هيكل النظام الدولي فقط على عدد القوى الكبرى، وإنما يتأسس أيضاً على نمط التحالفات بين القوى الكبرى، والنسق الإيديولوجي الذي يقوم عليه النظام، ومن منظور آخر توجد علاقة بين هيكل النظام الدولي وقدرته على أداء وظيفته، فكلما استمرت قدرة النظام على أداء وظيفته استمر النظام، وكلما ضعفت قدرة النظام على أداء وظائفه زادت فرص تغير هيكل النظام (Global Trends 2025: Transformed World, 2008, p:62).

المبحث الأول

مراحل تطور النظام الدولي

في مراحل تطور النظام الدولي منذ منتصف القرن السابع عشر، أي منذ معاهدة وستفاليا عام 1684، عرف النظام الدولي ثلاثة هياكل للقوة تتمثل في القطبية التعددية، ثم القطبية الثنائية، ثم القطبية الأحادية، وليس مؤكداً إلى أي اتجاه سيسير هيكل القوة في النظام الدولي في المرحلة الراهنة، والأكثر غموضاً في الفترة الأخيرة من القرن الحادي والعشرين، وتتميز القطبية التعددية بوجود عدة دول عظمى وكبرى لديها موارد وقدرات وإمكانات متعادلة أو متقاربة من حيث القوة والقدرة على ممارسة النفوذ والتأثير في حركة العلاقات الدولية في مجالات المختلفة العسكرية والاقتصادية والثقافية والعلمية التكنولوجية بما يمكن كلاً من هذه القوى القطبية من استقطاب الدول الأضعف منها، وتتميز القطبية الثنائية بتركز علاقات القوة والنفوذ في محيط قوتين قطبيتين، وبوجود درجة عالية من الصراعات فيما بينهما، ومساحات جغرافية ممتدة بينهما، والدول الحليفة لهما فيما يتعلق بعناصر القوة والقدرة، أما القطبية الأحادية فتتميز بوجود درجة عالية من تركز قدرات القوة في محيط دولة واحدة مهيمنة على النظام الدولي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: مرحلة وستفاليا

تشكل النظام الدولي مع معاهدة وستفاليا عام 1648 التي وضعت نهاية لمرحلة طويلة من الصراعات العرقية والدينية في القارة الأوروبية ولمدة ثلاثة قرون، كما وضعت هذه المعاهدة حداً نهائياً للمشكلة الدينية ببقاء المذهبين الكاثوليكي والبروتستانتي متعايشين، وأطلق فكرة الدولة القومية كما أقرت بفكرة توازن القوى كمبدأ أساسي لفرض السلام في القارة الأوروبية بهدف منع أية دولة أوروبية من أن يكون لها القوة المطلقة على الأخرى، واعترفت هذه المعاهدة بتضامن المصالح بين الدول الأوروبية والأخذ بمبدأ التشاور المستمر لمعالجة قضاياها الداخلية والخارجية (الهاشمي، 2013، ص27)، وكان النظام الدولي أوروبياً فلم تكن هناك دول مستقلة خارج أوروبا إلا القليل، وكانت العلاقات الدولية علاقات محدودة من الفاعلين الدوليين، لقد كانت الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية علامة فارقة في تطور بنية النظام الدولي وذلك من حيث المدة الزمنية التي استغرقتها كل منهما ومن حيث عدد الدول الكبرى التي شاركت في الحربين، وكذلك من حيث حجم الدمار الذي أحدثتهما، إذ كانت الحربان أوروبيتين فيما عدا السنتين الأخيرتين من الحرب العالمية الثانية، واللتين شاركت فيها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق، فضلاً عن اليابان من آسيا، ومعنى ذلك أن العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية لم تعد أوروبية كما كانت قبل الحربين العالميتين الأولى والثانية بل اتسع نطاقها ليشمل العالم ككل (علوى،2015، ص5).

ثانياً: مرحلة القطبية الثنائية

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية أصبحت قيادة هيكل النظام الدولي في يد القوتين الأمريكية والسوفيتية، وتحررت دول العالم الثالث فزاد عدد الدول المستقلة كثيراً، ودخل فاعلون دوليون من غير الدول إلى هيكل النظام الدولي مثل المنظمات الدولية، والشركات متعددة الجنسيات، وتنوعت أدوات تنفيذ السياسات الخارجية، وزاد تأثير البعد الأيديولوجي والثقافي في حركة العلاقات الدولية، وعرفت هذه المرحلة أسلحة الدمار الشامل، وتأسس فيها مبدأ الردع النووي، وتشكل حلفان عسكريان كبيران هما حلف الناتو وحلف وارسو، تحت قيادة كل من القوتين العظميين، وكان من شأن ذلك أن يتحول النظام الدولي تدريجياً إلى نظام عالمي يخضع لهيكل قوة القطبية الثنائية، ويقوم الصراع فيه بالأساس على الردع العسكري، والصراع الإيديولوجي، الذي امتد من خمسينيات القرن العشرين إلى بدايات عقد التسعينيات من القرن الماضي مع انهيار الاتحاد السوفيتي في ديسمبر 1991،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وما أدى إليه من تغيير جوهري في حركة النظام الدولي الذي تحول عندئذ من قطبية ثنائية امتدت أكثر من أربعين عاماً إلى قطبية أحادية امتدت حتى منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين (علوى،2015، ص6).

1- الحرب الباردة: Cold War

الحرب الباردة مصطلح يشير إلى الصراع والتنافس الذي كان قائماً بين المعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفيتي سابقاً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945 وحتى بداية عقد التسعينات من القرن العشرين، وقد اتخذ الصراع بين الطرفين صفة الحروب الباردة لعدم دخول أحد الجانبين في حرب مباشرة مع الجانب الآخر، ولكن عبر الحروب بالوكالة Proxy War وفي سنة 1952 اختبرت الولايات المتحدة الأمريكية القنبلة الهيدروجينية، وتبعها بعد ذلك الاتحاد السوفيتي، كما دخلت المانيا الغربية في حلف الناتو سنة 1955، وفي مقابل ذلك وقع الاتحاد السوفيتي وحلفاؤه في شرقي أوروبا معاهدة وارسوا للدفاع المشترك، كما وقعت الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 1954 مع سبع دول معاهدة جنوب شرقي آسيا للدفاع المشترك، وقد صاحب فترة الحرب الباردة عدة أزمات دولية كاد يحول نسق الحرب الباردة إلى حرب حقيقية ومنها أزمة حصار برلين 1948-1949، والحرب الكورية 1950- 1953، وحرب فيتنام 1956- 1975، والغزو السوفيتي لأفغانستان، وخاصةً أزمة الصواريخ الكوبية عام 1962، وبعد انتهاء أزمة الكوبية دخلت الحرب الباردة مرحلة أطلق عليها التعايش السلمي إلا أن اشتد فيها التنافس بين الطرفين، وفي 26 ديسمبر 1991 أعلن استقلال الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية لتنتهي بذلك الحرب الباردة وتزول مرحلة القطبية الثنائية (الحراثي، 2017، ص 270).

2- سمات مرحلة نظام القطبية الثنائية:

هناك مدخلات تشكل على أساسها نظام القطبية الثنائية ومنها توزيع القوة العسكرية بين دولتين كبيرتين، ويختلفان في توجهاتهما الأيديولوجية والسياسية والاقتصادية، وتعتمد قوة كل طرف على مدى قدرته على استحواذه على مصادرة القوة، وعلى مدى قدرته على تنمية قدراته وحسن توظيف استخدامها، وكذلك مدى قدرته على تحقيق التماسك والسيطرة على التحالف الذي يقوده،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأيضاً مدى قدرته على إضعاف التحالف المضاد أو التقليل من قوة الطرف الآخر، وبالتالي فإن المخرجات التي تبلور على أساسها نظام القطبية الثنائية هي أصبحت القوة العسكرية موزعة بين قطبين عالميين هما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، كما تمثلت التوجهات الأمريكية بالنظام الرأسمالي بينما تمثلت أيديولوجية الاتحاد السوفيتي بالنظام الشيوعي، كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1949 بتشكيل حلف الناتو، بينما قام الاتحاد السوفيتي بإنشاء حلف وارسو في عام 1955، وبالتالي فإن كل نظام دولي يمتاز بنسق دولي عن نظام آخر، ومن خلال السياق التاريخي لمرحلة القطبية الثنائية التي امتدت ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى بداية التسعينيات تميز بسمات معينة ومنها: (أبو عامود، السيد عمر، 2012، ص ص 103 – 105)

1 – أسفرت الحرب العالمية الثانية عن تحول في ميزان القوى عالمياً بتراجع نفوذ القوى الأوروبية التقليدية إنجلترا وفرنسا، وتعاظم دور قوتين هما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي.

2 – انقسام العالم إلى كتلة غربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وكتلة شرقية بزعامة الاتحاد السوفيتي ومحاولات كل من المعسكرين استقطاب عدد أكبر من الدول في محورها، إلا أن بعض الدول نأت عن هذا الاستقطاب وظهرت حركة عدم الانحياز التي ضمت تسعة وعشرون دولة.

3 – بعد انعقاد مؤتمر يالطا وهي اتفاقية بين الاتحاد السوفيتي وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في عام 1945 والذي أسفرة عن تقسيم ألمانيا إلى معسكرين، وكانت من نتائجه أيضاً دعوة الحكومات التي أعلنت الحرب على دول المحور لحضور مؤتمر سان فرانسيسكو لإبرام ميثاق التنظيم الدولي الجديد.

4 – أن أبرز ما اتصفت به مرحلة القطبية الثنائية هي سباق التسلح Arms Race حيث بات كل من كل من الطرفين يمتلك السلاح النووي وكانت كلتا الدولتان تنفقان على تطوير الصناعة الحربية.

5 – اشتد التنافس بين المعسكرين واستعمل الطرفان نفوذهما في مجلس الأمن الدولي لخدمة مصالحهما فكان استخدام (حق الفيتو) هو السلاح الذي استخدمه كل من الطرفين للدفاع عما تعتبره كل منهما يحقق مصالحها ويلحق الضرر بمصالح خصمه، مما يعني امتداد الحرب الباردة إلى أورقة الأمم المتحدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: مرحلة الانتقال

فتحت المرحلة الحالية من تطور النظام الدولي صفحة جديدة، وطرح العديد من الباحثين والمختصين بحقل العلاقات الدولية الكثير من الأسئلة، وكان السؤال الأهم هو هل يتجه النظام الدولي الحالي نحو تكريس الأحادية القطبية أم التحول إلى نظام دولي متعدد الأقطاب، وقد تعددت الآراء حول مستقبل النظام الدولي فهناك من يرى أن ثمة نظام دولي جديد ويستند هذا الرأي إلى زوال الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة، ولكن هناك من رفض هذه المقولة معللاً ذلك بحالة الصراعات والمنازعات التي يشهدها العالم، فالنظام الدولي ما بعد الحرب الباردة لا يختلف كثيراً عن سابقه من حيث آليات اتخاذ القرار، ويوجد رأي ثالث يرى أن النظام الدولي الجديد قيد التشكيل وأن معالم النظام الحالي لم تستقر بشكل نهائي بعد وأن المرحلة الحالية مرحلة انتقالية قد تستغرق سنوات عديدة ولذلك يفضل أصحاب هذا الاتجاه استخدام تعبير النظام الدولي المتغير للتعبير عن مرحلة التغير الحالية في العلاقات الدولية، وهذا ما أسماها الدكتور مهند الراوي تسمية (القطبية الأحادية الهشة) حيث تعد القطبية الأحادية الهشة بمثابة مرحلة انتقال في النظام الدولي وتطوره إلى مرحلة جديدة، فانتقال النظام الدولي من القطبية الأحادية إلى القطبية التعددية لا يمكن أن يتم إلا عبر مرحلة الانتقال في داخل القطبية الأحادية من المرحلة الصلبة إلى المرحلة المرنة، وتتمثل مرحلة القطبية الأحادية الهشة مرحلة تحضير للنظام التعددية القطبية (الراوي، 2015، ص57).

شهد النظام الدولي في الفترة الأخيرة تغيرات عديدة امتدت إلى نمط ترتيب القوى وأطراف الفاعلين في النظام الدولي وبرزت قوى دولية جديدة مثل الدول والمنظمات الدولية والإقليمية، فبعد الأزمة المالية العالمية في عام 2008 تمت الدعوة إلى عقد اجتماع دولي في واشنطن لعشرين دولة اعتبرت ذات تأثير أساسي في مسار الاقتصاد العالمي وبذلك تم تدشين مجموعة دولية جديدة عابرة للقارات أبرز مميزاتها أنها تمتلك قدرات اقتصادية ومالية مؤثرة تستحوذ على ما يقارب 90% من الناتج القومي الإجمالي على المستوى العالمي (عيسى، 2011، ص 147)، وبالتالي أصبح دور الفاعلين في النظام الدولي هو إسهامهم في الجانب الاقتصادي مما يتبين أن ملامح النظام الدولي الجديد يتركز على الجانب الاقتصادي، ومن جانب آخر يتصف النظام الدولي بالتحول والانتقال من القطبية الأحادية إلى نظام متعدد الأقطاب يضم الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية وروسيا الاتحادية والاتحاد الأوروبي واليابان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى جانب بعض القوى الصاعدة الأخرى، حيث تواجه القطبية الأحادية الأمريكية تحديات من جهات حليفة كالاتحاد الأوروبي وبعضها الآخر من جهات منافسة كالصين وروسيا وقد تظهر تحديات أخرى جديدة من جهة حليفة وصديقة كاليابان، إذ تمثل هذه التحديات مؤشرات قوية الدلالة على أن القطبية الأحادية الأمريكية في طريقها إلى الزوال، وبداية لظهور ملامح لنظام دولي جديد (الراوي، 2015، 59).

رابعاً: ملامح وشكل النظام الدولي الجديد

لقد ترافق مع تطور النظام الدولي تطور البعد الاقتصادي من خلال تأثير الشركات متعددة الجنسيات وأيضاً بعض الأفراد في إطار عولمة حركة الاقتصاد وكذلك شبكة المجتمع المدني العالمي وتوسعها لتصل حتى إلى داخل بلدان العالم الثالث، ومن ملامح التطور في النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة أن القوة الدولية المهيمنة والمؤثرة لم تعد مقصورة على الغرب، ونتيجة لذلك ولتنوع الأطراف الدولية المؤثرة مثل الدول والتكتلات الاقتصادية والمنظمات تعددت القضايا العالمية التي تمثل أجندة النظام الدولي، ولم تعد فقط عسكرية، بل ضمت قضايا عالمية إنسانية وسياسية واقتصادية وكذلك اتسع نطاق حركة العلاقات الدولية، ولم يعد مقصوراً على أوروبا التي كانت مركز حركة العلاقات الدولية بثلاثة قرون من الزمن ولم يعد ممكناً تجاهل أي منطقة جغرافية بزعم أنها صغيرة أو بعيدة، تمثل تلك التحولات تحدياً أمام النظام الدولي الجديد لأن أجندته أصبحت أثقل وزناً وأوسع نطاقاً، وقد لا يكون أيضاً من السهل دمج القوى الدولية العديدة باهتماماتها ومصالحها المتعددة والمتنوعة في إطار قواعد يفرضها قائد دولي محدد، مما يجعل شكل النظام الدولي الجديد أكثر تركيبة، وبالتالي ربما يكون التعامل معه على الأقل من الناحية النظرية أكثر صعوبة مما كان عليه الوضع في المرحلة السابقة (علوى، 2015، ص7).

ويرى البعض في ملامح النظام الدولي الجديد أنه أصبح نظام أحادي القطبية، في حين ذهب آخرون إلى أنه أصبح متعدد الأقطاب تتوازن فيه تقريباً خمس دول هي الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية وروسيا الاتحادية والاتحاد الأوروبي واليابان، ويرى فريق ثالث أن النظام الراهن لا يعدو أن يكون مرحلة انتقالية تفصل بين سقوط النظام القديم ثنائي القطبية وبروز هيكل النظام الجديد الذي لم تتشكل ملامحه بعد، وهناك من المفسرين في السياسة الدولية يذهب باتجاه أن مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة هي مرحلة تطور طبيعي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أي من إلى نظام الكتل وهو نظام متعدد التكتلات

على اعتبار أن لم تعد الدولة مرتكزاً أساسياً في رسم مستقبل تفاعلات السياسة الدولية ولذا فإن الدول لن تجد لها مكاناً بارزاً إلا من خلال تكتلات مثل الاتحاد الأوروبي، ومنظومة دول جنوب شرقي آسيا وكتلة دول الكومنولث وكذا مجموعة الدول الصناعية، وأياً كان شكل النظام الدولي الجديد فإن المصالح الاقتصادية تسير شؤون السياسة الدولية، وفي هذا الإطار فإن سمات ملامح النظام الدولي الجديد هي من خلال اعتماد المصالح الاقتصادية وهو سمة أساسية في تكوين النظام الدولي الجديد، إذ يربط هذا النظام الجديد بين المتغيرات السياسية والاقتصادية ربطاً وثيقاً يجعل المسألة الاقتصادية مسألة مهمة لبعض الدول ولاسيما الصين إلى جانب كثير من الدول التي تنطلق من البعد الاقتصادي كمدخل مؤثر إلى باقي القطاعات الأخرى مما جعل بعض الخبراء يسمي النظام الدولي الجديد هي الحرب الاقتصادية الباردة (الحراثي، 2017، ص283).

1- سمات النظام الدولي الجديد:

يقصد بمفهوم النظام الدولي الجديد هو مجموعة من العلاقات المتجددة التي تحكم الدول، وهو نظام يضم مجموعة من الوحدات المتفاعلة غير الساكنة تسمى دولاً، يضاف إليها بعض المنظمات فوق القومية مثل الأمم المتحدة (أحمد، 2010، ص33)، لقد اختلف المختصون في العلاقات الدولية بآرائهم حول سمات النظام الدولي الجديد، ولكن مهما يكن هذا الاختلاف إلا أن قد طرأ تغيير في النظام الدولي نطلق عليه بالجديد أو التجديد والذي بدأت ملامحه تظهر وهذا الاختلاف لا يمنع من وجود اتفاق حول بعض السمات في النظام الدولي الجديد، والتي تتمثل في المجالات التالية: (حسن، 2017، www.alarabiya.net)

1 – سقوط جدار برلين وانهيار الاتحاد السوفيتي، وتساقط النظم الاشتراكية في أوروبا الشرقية أدى إلى غياب المنظومة الاشتراكية، وبروز الرأسمالية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، مما يعني أن بنية النظام الاقتصادي العالمي الجديد هو يقوم على أساس منظومة اقتصادية رأسمالية.

2 – نظام دولي جديد يقوم على معطيات الثورة الصناعية الثالثة التي تعتمد على حدوث طفرة هائلة في مجال المعلومات والتدفق للمعرفة، الأمر الذي وضع دولاً غربية في مرحلة الحداثة بينما لا تزال دول تجهد من أجل الوصول إلى التحديث، وهذا أدى إلى الفجوة والاختلال بين قدرات الدول.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3 – انطلاق ثورة في مجال الاتصالات حولت العالم إلى قرية عالمية " Global Village " وأعادت النظر في بعض المفاهيم السائدة مثل سيادة الدولة الأمر الذي يندرج في سياق العولمة حيث لم تعد تقتصر على حدود الدولة وأصبحت الثقافة عابرة للحدود (Drezner, 2007, foreignaffairs.com).

4 – بروز فاعلين جدد في التفاعلات الدولية كالمنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية الحكومية وغير الحكومية وشركات المتعددة الجنسية.

5 - بروز ظاهرة الاعتماد المتبادل، بالإضافة إلى بروز التكتلات الاقتصادية الدولية مثل الجات ومنظمة آسيان والاتحاد الأوروبي.

6 – بروز قضايا جديدة على الأجندة الدولية مثل تلوث البيئة، ونشوب النزاعات المسلحة والهجرات من الجنوب إلى الشمال، ولا سيما بعد الحادي عشر من سبتمبر تصدرت قضية مكافحة الإرهاب.

7 – يعتبر النظام الدولي غير متجانس، وذلك بسبب العلاقة غير المتوازنة بين وحدات النظام الدولي، حيث تحتل الدول الصناعية النصيب الأكبر من النشاط التجاري العالمي، وأيضاً الفجوة التكنولوجية بين الشمال والجنوب، وذلك خلق التبعية التكنولوجية نتيجة سيطرة الشمال على أدوات الثورة التكنولوجية.

2- مؤشرات التحول إلى النظام الدولي الجديد:

ومما سبق يتبين أن مدخلات النظام الدولي الجديد تمثلت بمؤثرات جديدة اقتصادية وصناعية وتكنولوجية جعلت من مخرجات النظام الدولي الجديد ظهور فواعل جدد على الساحة الدولية وبالتالي فإن النتيجة هي التأثير في بنية النظام الدولي، كما يتضح مما سبق أن العالم أمام بيئة دولية جديدة تختلف في معطياتها وأدواتها ومفاهيمها عن مراحل النظام الدولي السابق والذي سوف يصبح فيه سلوك يتناسب ضمن إطار النظام الدولي الجديد، كما يتبين أن النظام الدولي الجديد تتفاعل فيه الوحدات الدولية مع بعضها البعض على كافة المستويات سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو ثقافية، وبناء على ذلك فإن سمات النظام الدولي الجديد تشكل المحرك في سلوك الدول المستقبلي، والجدول التالي يشير إلى طبيعة سمات النظام الدولي الجديد والمؤشرات الدالة على تغيرات النظام الدولي والتحولات التي صاحبتها تفاعلات السياسة الدولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (6)

المؤشرات الدالة على النظام الدولي الجديد

المؤشرات الدالة على التحولات إلى النظام الدولي الجديد	التحولات
القطبية الأحادية	تحديات داخلية وخارجية تواجه الولايات المتحدة الأمريكية
القوة العسكرية	من القوة العسكرية المباشرة إلى القوة الناعمة
الحرب	الحرب الإعلامية – المقاطعة – الحصار الاقتصادي
القوة الاقتصادية	التكتلات الاقتصادية – التأثير في مسار الاقتصاد العالمي
الصناعة	ثورة صناعية في الشمال وتصديرها إلى الجنوب
التكنولوجيا	الإنترنت – وسائل الاتصالات – الوصول للفضاء
الثقافة	عابرة للحدود - العولمة
سيادة الدولة	ليست مطلقة
القضايا الدولية	بروز قضايا جديدة مثل مكافحة الإرهاب – تلوث البيئة – الهجرة من الجنوب إلى الشمال
القيم والاتجاهات السياسة	الترويج المكثف لحقوق الانسان والديمقراطية

المصدر: إعداد الباحث استناداً على جدول (الحراثي، 2017، ص 291)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: وظائف النظام الدولي

اختلف المختصون في حقل العلاقات الدولية بصدد تحديد وظائف النظام الدولي، فمنهم من توسع في وظائف النظام الدولي، ومنهم من ضيق من نطاقها، لكن من الملاحظ أن الخلاف بينهم في تحديد هذه الوظائف هو خلاف في التفصيلات وليس في الجوهر، وأن التعريفات الرئيسية لتلك الوظائف متكاملة، ويحتاج الجمع بينها لفهم النظام الدولي من مختلف الجوانب، ويمكن الإشارة إلى بعض التعريفات، يقول هاس أن النظام الدولي له عدة وظائف هي: التعبير عن المصلحة، وتجميع المصالح، والتنشئة السياسية، والتجنيد، وتبادل وضع القواعد الدولية، وتطبيق القواعد الدولية، والإشراف على تطبيق القواعد الدولية، أما مودلسكي فقد حددها بأربع وظائف رئيسية هي: تخصيص الموارد، وتوزيع السلطة، والتماسك، ونقل الثقافة، أما د. محمد السيد سعيد فيحددها بأربع وظائف أخرى هي: التكيف، والتكامل، والأمن، وتحقيق الأهداف، أما د. عبد المنعم المشاط فيرى أن للنظام الدولي خمس وظائف تتغير بتغير هيكله هي: التكامل، والأمن، والتنمية، والشرعية، والتكيف، ويتحدد مضمون وأداء هذه الوظائف في إطار كل بنيان دولي سواء كان تعددياً أو ثنائياً أو أحادياً على النحو التالي: (السيد عمر، أبو عامود، 2012، ص93)

1- وظيفة التكامل:

يعرف (آرنست هاس) التكامل بأنه " العملية التي تتضمن تحول الولاءات والنشاطات السياسية لقوى سياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز الدول القومية القائمة"، أما (كارل دويتش) فقد عرف التكامل بأنه " خلق كل واحد من عدة أجزاء أي تحويل وحدات كانت من قبل منفصلة عن بعضاها بعضاً إلى مكونات نظام متماسك" (الهاشمي، 2013، ص155)، مفهوم النظام والتكامل كوظيفة للنظام الدولي ييسر قيامه بوظائفه الأخرى، ويختلف مضمون التكامل كعملية نظامية باختلاف بنية النظام الدولي، ففي النظام التعددي يأخذ التكامل شكل التكتلات الوظيفية كالتجمعات الاقتصادية وهي تجمعات تنافسية في إطار النشاط المتشابه، بينما يأخذ في ظل النظام الأحادي القطبية شكل التبعية حيث يصير النظام هرمياً تسوده دولة واحدة تصدر أوامره من المركز وتتبعه بقية الوحدات دون حق التجمع، أما في النظام الثنائي القطبية سواء المرن أو الجامد فإن التكامل يكون أقرب إلى الأحلاف منه إلى التكتلات،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفيما يتعلق بأداء وظيفة التكامل فإنها تكون اختيارية في ظل النظام التعددي بينما تتسم بالإكراه في النظام الأحادي، وتأخذ صورة الاستقطاب في النظام الثنائي، ففي النظام التعددي درجة التكامل عالية، أما في النظام الثنائي القطبية تكون درجة التكامل أقل إذ قد يكون عسكرياً فقط، أما في ظل النظام الأحادي القطبية فيصعب تكامل بالمعنى الحقيقي (السيد عمر، أبو عامود، 2012، ص ص 93 – 94).

2- الأمن:

الأمن هو قدرة النظام على حماية بقائه وعلى تأمين استمراره، واستخدام الموارد وتحويلها إلى قدرات ثم توظيفها لحماية النظام والدفاع عن بقائه، وتختلف وظيفة الأمن باختلاف بنيان النظام الدولي، ففي نظام متعدد الأقطاب يتحول إلى الأساس المجتمعي الذي يتكون من أمرين هما التوازن والرفاء، والتوازن يعني القدرة على تحقيق الوحدة الوطنية، أما الرفاء فيقصد به القدرة على إشباع الحاجات وبالعدالة، وهناك مكون ثالث وهو القدرة العسكرية اللازمة لتأمين كل من التوازن والرفاء ومواجهة التحديات التي قد تزعزع استقرار النظام، ويتباين مضمون الأمن ففي متعدد الأقطاب تتفاعل هذه المكونات معاً بحكم علاقات التبادل فيما بينها فيصير الالتزام اختيارياً وذو صبغة إقليمية وعلى درجة عالية من التعقيد والتنوع، بينما في النظام الثنائي يغلب البعد العسكري لكن هناك درجة من المرونة حيث تتحمل الدولة الكبرى في التحالف غالباً حماية النظام ضد القطب الآخر ويتمحور حول البعد القومي ويتسم بالديناميكية، أما في النظام الأحادي فقد يختفي البعدان المتعلقان بالتوازن والرفاء تماماً ويصير الأمن عسكرياً بحتاً وإلزامياً ذا صبغة عالمية ويتسم بالبساطة وضيق المدى (السيد عمر، أبو عامود، 2012، ص ص 94 – 95).

3- التنمية:

المقصود بالتنمية هو القدرة على استخراج الموارد وتوظيفها بصورة تؤدي إلى تطور النظام وانتقاله إلى حالة أفضل تحافظ على استقراره وبقائه وتمنع مظاهر الاضطراب داخله، وتحتاج التنمية بهذا المعنى إلى سلطة أو حكومة مركزية قوية تمسك بزمام عمليتي الاستخراج والتوزيع، والتكتلات الاقتصادية في النظام التعددي تكون أكثر فاعلية في التنمية من نظم الأحلاف التي تقام في ظل النظام الثنائي، حيث تتميز في الحالة الأولى بدرجة أكبر من الشمولية والتنوع بينما تتركز في الحالة الثانية على الجوانب العسكرية أو الاستراتيجية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما في النظام الأحادي القطبية فإن عمليات الاستخراج والتوزيع تتركز في الدولة العالمية، وتزداد درجة الاعتماد المتبادل في النظام التعددي بينما تزداد درجة التعبئة في ظل النظام الأحادي، أما في النظام الثنائي فتجمع ما بين التبعية والاعتماد المتبادل مع تحكم مركزي القطبين في كافة القرارات، وهناك تصورات واستراتيجيات متنوعة في ظل النظام التعددي، بينما تقتصر على الاستراتيجيات التي تطرحها الدولة العالمية في النظام الأحادي القطبية، نجد أنفسنا أمام خطين مستقيمين متوازيين لا يلتقيان في حالة النظام الثنائي القطب، وبينما تغلب المسحة الأيديولوجية على كل من النظام الثنائي والأحادي، تتسم عملية التنمية في حالة النظام التعددي بالطابع البراجماتي الذي يحض على الإنجاز بصرف النظر عن العقيدة السياسية السائدة (السيد عمر، أبو عامود، 2012، ص ص 96).

4- الشرعية:

يقصد بها مدى ودرجة القبول التي تتميز بها أفعال مختلف القوى الدولية من جانب الأطراف الآخرين في النظام الدولي، ففي ظل النظام الدولي المتعدد الأقطاب ونظراً لتنوع مصادر اتخاذ القرارات الدولية، وتنوع المراكز الرئيسية داخل النظام يكون سند الشرعية هو القبول المتبادل لأفعال وسلوك الآخرين، وتنشيط دور المنظمات الإقليمية والعالمية، وتستند الشرعية كذلك على القبول التطوعي والاختياري للقرارات نظراً لتشابك المصالح، أما في النظام الدولي الثنائي القطبية فإن الشرعية بالنسبة للقطبين الرئيسين تكمن أولاً في مقدار القوة التي يمتلكها كل طرف و ثانياً تكمن في قبول أتباع كل قطب لمختلف قراراته وأفعاله سواء باستخدام أسلوب الرضا أو الإكراه، أما في النظام الأحادي فإن الدولة العالمية لا تعبأ كثيراً بالقبول من جانب الوحدات الدولية الأخرى لأن العلاقة التي تسعى إلى تأسيسها مع الوحدات الدولية الأخرى هي علاقة المتبوع، ويرى توينبي في وصفه لمثل تلك الدولة أن إنشاء الدولة العالمية يؤدي إلى تحول مفاجئ من الحرب إلى السلام، وذلك حين تقوم دولة واحدة بمحو كافة منافسيها من الخريطة، وتصير هي الوحيدة الباقية لعدم وجود من يهددها، ومن هنا فإنها لا تحتاج إلى ما يثبت شرعية أفعالها (السيد عمر، أبو عامود، 2012، ص 97).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5- التكيف:

يقصد بالتكيف هو القدرة النظامية على المواءمة مع الضغوط البيئية والداخلية لكل نظام بصورة تحقق التوازن والاستقرار، وتتوقف على مدى وجود مؤسسات فاعلة داخل النظام تواجه عوامل الضغط وعناصر الاضطراب، وتقتضي القدرة على تضافر كافة القوى وتعبئة الموارد بهدف خلق قوة دفع ذاتية داخل النظام تعمل من أجل صيانته وبقائه، والقدرة على التكيف في ظل النظام التعددي كبيرة نتيجة لتعدد المراكز وازدياد الأنشطة المختلفة حيث تتميز العمليات الأساسية والاقتصادية والاستراتيجية بدرجة كبيرة من المرونة بحيث تسمح باحتواء أية أزمات يتعرض لها النظام، أما في النظام الثنائية القطبية فإن القدرة على التكيف تكون أقل، ولقد اتضح ذلك في الأزمات التي واجهها النظام الدولي بين نهاية الحرب العالمية الثانية وسقوط الاتحاد السوفيتي، فعلى الرغم من المرونة التي ميزت التفاعلات بين القوتين العظميين سواء في قواعد الحرب الباردة أو في قواعد التعايش السلمي والوفاق الدولي فإن المنافسة استمرت، وأدت في النهاية إلى عجز أحد القطبين من مواصلة لعبة معادلة الثنائية القطبية، أما في ظل النظام الأحادي القطبية فإن القدرة على التكيف تكون أقل بكثير نظراً لاعتماد الدولة العالمية على متغير القوة والقدرة على الحسم العسكري، ويتميز النظام الأحادي القطبية بدرجة كبيرة من الجمود ومن ثم بعدم الاستقرار (السيد عمر، أبو عامود، 2012، ص ص 97 – 98).

المطلب الثاني: مستويات النظام الدولي:

هناك العديد من البحثين المختصين في حقل العلاقات الدولية يرون أن العالم المعاصر اصطلاحاً بأنه عالم متغير وغير ثابت، كون التغيير يمثل الصفة الأساسية الملازمة له، ورغم اتفاقهم على هذا الأمر إلا أنهم يختلفون في الأسباب التي جعلت منه متغيراً، فالبعض يرى في ذلك إلى أن مخرجات الثورة العلمية والتكنولوجية التي يعيشها عالمنا المعاصر، في حين أن البعض الآخر يرى إلى أن التغيرات الدراماتيكية التي شهدها العالم بعد انهيار نظام القطبية الثنائية ودخول النظام الدولي في مرحلة انتقالية نحو القطبية الأحادية وذلك وفق ما يراه المختصون في حقل العلاقات الدولية التي امتدت آثارها لتشمل العالم بأسره للتمهيد لبداية نظام دولي جديد بدأ على أنقاض نظام القطبية الثنائية، ومن الجدير بالذكر إن الجدل حول هيكل النظام العالمي لم ينقطع منذ اليوم الأول،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لأن الوضع الدولي يتعقد ويتغير مع الزمن، إذا ما تم النظر إلى النسق العام لتطور النظام الدولي فإنه من السهل تمييز ثلاثة نماذج من النظام الدولي توالت تباعاً، وقد تم الإفصاح عن مسار التطور الذي مر به النظام الدولي وهو: نظام متعدد الأقطاب، نظام ثنائي القطبية، نظام أحادي القطبية، وهيكل النظام الدولي يتحدد بنمط توزيع القوى بين الدول الكبرى عند قمة ذلك النظام، وهو النمط الذي يحدد بدوره نمط القطبية في النظام العالمي، بيد أنه بالقوة العسكرية والقوة التكنولوجية والقوة الاقتصادية جميعاً يتحدد ذلك الهيكل (الهرمزي، 2014، www.democraticac.de).

تؤثر بنية النظام الدولي في إدارة وحداته من الفواعل للأزمات والأحداث الدولية من حيث التأثير في وسائل إدارتها ونتائجها، كما يتأثر النظام الدولي نفسه بالطريقة التي تدار بها الأزمات والأحداث الدولية خاصةً من جانب القوى العظمى من حيث استقرار النظام الدولي أو حدوث تغيرات خفيفة أو عميقة فيه، إلى حد حدوث تحول كامل في النظام الدولي ليتخذ شكلاً آخراً من أشكال القطبية الدولية، ومن خلال متغيرات عدة ومنها هي التحالفات والتكتلات الدولية، وكذلك ساحة الصراع الدولي، وأيضاً القيم الدولية، وفي داخل أي نظام دولي توجد ثلاثة مستويات ووفق هذا الأساس من المستويات، فإن للنظام الدولي هيكل "Structure" وهو عبارة عن مجموعة من الوحدات المستقلة المتفاعلة مع بعضها البعض في إطار هذا الهيكل للنظام الدولي، كما أيضاً يتحدد بنيان النظام الدولي وفقاً لدرجة توزيع الموارد وتركيزها عند بعض الدول، فضلاً عن ترتيب الوحدات المستقلة الفاعلة والمؤثرة في النظام الدولي، فقد يكون هذا البنيان أحادي القطبية " Unipolar system " أو ثنائي القطبية " Bipolar " أو متعدد الأقطاب " Multi polar system "، وتبعاً لطبيعة النظام الدولي تتولد ظروف معينة تنعكس آثارها في شكل أنماط متكررة لسلوك الوحدة الدولية، (الهرمزي، 2014، www.democraticac.de).

أولاً: القوى الفاعلة في السياسة الدولية

يقصد بالفاعل الدولي كل سلطة أو مؤسسة دولية أو إقليمية أو دولة أو منظمة سياسية أو اقتصادية، أو أي قوة لها تأثير في مجريات التفاعلات الدولية كظهور ظواهر غير معتادة في السلوك الدولي مثل ظاهرة الإرهاب وتتعامل مع الظاهرة دول كبرى وصغيرة وتعلب الظاهرة دور في توجيه تفاعلات السياسة الدولية، والفاعلون الدوليون في السياسة الدولية المعاصرة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قد تكون الدول الوطنية أو المنظمات الدولية الحكومية التخصصية وغير التخصصية والمنظمات الإقليمية ومنظمات المجتمع الدولي والشركات المتعددة الجنسيات وكذلك التجمعات الاقتصادية، والفاعلون في السياسة الدولية يؤثرون كل حسب قدرتهم وقوة تأثيرهم في السلوك الدولي ويمكن تصنيفها إلى: (الحراثي، 2017، ص ص 197 – 198).

1- الدولة The State

لقد كانت الدولة الوطنية أول فاعل تقليدي في تاريخ التفاعلات السياسية بين الدول وعبر تاريخ التنظيم الدولي، ويتفق المعنيون في العلاقات الدولية بأنها الفاعل الرئيسي في هيكل النظام الدولي، لما تتمتع به الدول بصفة السيادة وتضم كل من:

أ- الدول العظمى: وهي التي تقود النظام الدولي وتمارس تأثيراتها في نطاقات متعددة على مستوى العالم، مثل الولايات المتحدة الأمريكية.

ب- الدول الكبرى: وهي التي تمارس تأثيرها في نطاقات محدودة وترغب بالقيام بدور عالمي لكن قدراتها لا تتناسب ومقوماتها أو بسبب تكلفة الدور، كفرنسا وبريطانيا واليابان.

ج- الدول المتوسطة: وهي التي تمارس تأثيراتها في معظم أنماط التفاعلات على مستوى الأقاليم وليس بمقدورها أن تلعب دوراً عالمياً، فرغم أن لها وزنها داخل النظام الدولي إلا أنه ليس لها القدرة على قيادته، لكنها تملك وسائل تمكنها من لعب دور إقليمي مثل البرازيل.

د- الدول الصغرى: وهي التي تمثل أغلبية عددية لأعضاء النظام الدولي، ولا تمارس تأثيرات ذات أهمية خارج نطاق حدودها ودائرة الجوار المباشر، وتلعب دوراً محلياً مثل البحرين ولبنان والسنغال، وهي عادةً ما تتأثر بطبيعة وشكل النظام الدولي، ثم المنظمات الدولية وهي جماعات قائمة بموجب معاهدة بين عدد الدول، وجودها يعبر عن ظاهرة التعاون في إطار النظام الدولي، ويتفق جميع المختصين في التنظيم الدولي بأن هذه المنظمات هي لاعب في علاقات الدولية إلا أنهم يختلفون في كونها لاعب رئيسي أم هي لاعب ثانوي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- الفواعل من غير الدول

إن الفاعلين الذين تدور بينهم العلاقات الدولية هم متنوعون بقدر ما هم متعددون، وهناك اختلاف في وجهات نظر الباحثين المختصين في العلاقات الدولية حول إدراج هذه الفواعل في المضامين المتاحة وقد قسمت من وجهة نظرهم إلى الآتي: (الهرمزي، 2014، www.democraticac.de)

أ- الجماعات الراديكالية: وهناك رأي يقول بوضعهم في قائمة اللاعبين الثانويين في النظام الدولي، كما ألمح في ذلك الأستاذ في جامعة هارفرد " ريموند فيرنون " والأستاذ الدكتور " سعد حقي توفيق " وهناك رأي آخر يعدهم من الفواعل الرئيسية ويحددها بالحركات الراديكالية (الإرهابية) ذات البعد العالمي، لما كان للحركات الراديكالية (الإرهابية) من تأثير في الوحدات والأقطاب الكبرى والمؤثرة في النظام الدولي، ومما يؤكد الرأي هجمات 11 سبتمبر من قبل (تنظيم القاعدة) على أقوى دولة في العالم، التي تمثل الأحادية القطبية في النظام الدولي، فهذه الضربة لم تأتي من دولة كما حصل في التاريخ الحديث في هجوم (ميناء بيرل هاربر) من قبل دولة اليابان، وإنما جاءت من قبل كيانات وفواعل غير دولية، كذلك تأثير تنظيم الدولة (داعش Isis) في التغير الذي حصل في المنطقة العربية وتداعياته الدولية وما قابلها من نشوء جماعات مناوئة لها منها ذات صبغة طائفية وأخرى وطنية وأخرى قومية مما جعل العالم اليوم يتسم بتأثير المليشيات أكثر من فعل الدول ذاتها رغم عدم اعتراف الدول الكبرى وما دونها بها.

ب- الشركات متعددة الجنسيات (Multinational Corporations): وهي مجموعة من المؤسسات المختلفة الجنسيات، متحدة فيما بينها بروابط استراتيجية وإدارة موحدة، وتمارس نشاطها في بلاد أجنبية متعددة على الرغم من أن استراتيجيتها وسياساتها وخطط عملها تصمم في مركزها الرئيسي الذي يوجد في دولة معينة تسمى الدولة الأم (Home Country).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج- المنظمات غير الحكومية (Non-governmental Organizations / NGO): وهي منظمات ذات مصلحة عامة ولا تخضع لحكومة ولا لمؤسسة دولية، ولا يمنع ذلك أن تتعاون أو تتلقى مساعدات وتمويلات من الحكومات، ولكنها تأسست ونشطت دون رقابة من الحكومات الوطنية، وهي كل رابطة أو حركة مشكلة على نحو غير قابل لاستمرار من جانب أشخاص ينتمون إلى دول مختلفة لغرض تحقيق أعراض ليس من بينها تحقيق الربح، فضلاً عن تلك الفواعل من غير الدولية حركات التحرر الوطني التي يقصد بها جماعات من الأشخاص من منظمة بشكل معين تشن كفاحاً مسلحاً من أجل تأسيس دولة مستقلة والتي يجب أن يكون شعبها الذي تمثله ذو سيادة، وقد كانت واضحة المعالم في مرحلة الستينات والسبعينات من القرن الماضي، كحركات تحرر العالم الثالث ضد الاستعمار الأجنبي.

المبحث الثاني

التحولات في بنية النظام الدولي

إن المتغيرات الجديدة في البيئة الدولية أصبحت بمثابة مدخلات أساسية للتحول في هيكل النظام الدولي، تلك المتغيرات تمحورت حول ثلاثة جوانب رئيسية هي القوة الاقتصادية والتكنولوجية والقوة العسكرية، ولقد ارتبط التغير في أي نظام دولي بحالات النهوض والتراجع بالنسبة للدول القوية التي سيطرت عليه من خلال استبدال القوة المهيمنة المتدهورة بقوة مهيمنة ناهضة وفقاً لعوامل القوة والاقتصاد والتكنولوجيا، فالنظام الدولي وما يتضمنه من قطبية وترتيب للقوى يدور ضمن محور يدعى بالتغير، إذ يجري من خلال قواعد التحول تغيرات عدة على صعيد النظام الدولي من حالة إلى حالة أخرى كالانتقال من هيكلية قطبية إلى هيكلية قطبية أخرى، لذلك فإن التغير في النظام الدولي عبارة عن نهاية نظام دولي وبداية لتبلور ملامح نظام دولي جديد، ويمكن اعتبار النظام الدولي الذي تبلور منذ نهاية الحرب الباردة بوصفه انقطاعاً كيفياً عن النظام الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية إذ حدثت تحولات النظام بشكل سلمي عكس معظم التغيرات الجذرية التي حدثت في أعقاب حروب مسلحة، وعليه فقد تغيرت بسببه القضايا والأولويات بالنسبة للنظام الدولي الجديد عن تلك التي كانت تهم النظام الدولي السابق، فقد ارتكزت اهتمامات النظام الدولي ثنائي القطبية حول الحروب الباردة والصراعات الإقليمية وسباق التسلح وامتداد النفوذ (لكريني، 2013، ص2).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن هنا يرى (روبرت كاغان/Robert Kagan) أن النظام الدولي يعكس قيم ومبادئ ومصالح القوى العظمى المهيمنة والمسيطرة عليه، إذ يرى أن النظام الدولي تحت القيادة الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وبالتحديد بعد تفكك الاتحاد السوفييتي يعكس قيم ومبادئ الولايات المتحدة ويشهد انتشاراً للديمقراطيات والازدهار الاقتصادي العالمي، ويرجع (كاغان) انتصار الديمقراطيات على ما عداها من أشكال الأنظمة السياسية الأخرى ليس لرغبة الأنظمة السياسية في تبني القيم والمبادئ الديمقراطية بل لأن الولايات المتحدة هي ذاتها دولة ديمقراطية وإن انتشار الديمقراطيات عالميا لم يحدث إلا بالدعم والتأثير الأمريكي، لذلك استمرت الديمقراطية واتسع نطاقها مع الدعم الأمريكي المستمر لتوسيع رقعة انتشارها وتعزيز حرية التجارة، ويقول (كاغان) إن التنافس في ما بعد القطبية الأحادية يتميز بسمات مختلفة عن فترة الحرب الباردة، فهو صراع غير إيديولوجي، والواضح أن الصين لم تعد مهتمة بأيدلوجية معينة، فما يحركها الآن هو المصلحة الاقتصادية، فاهتمامها الحالي هو توسيع نفوذهما الاقتصادي والسياسي والعسكري ومصالحهما الوطنية (عبدالله، 2015، ص236).

المطلب الأول: التحول بأدوات التفاعل الدولي

في النظام الدولي الحالي لم تعد القوة ترتبط بالجانب العسكري فحسب وإنما هناك عوامل أخرى زادت من قوة الدولة في عصر الثورة العلمية والتكنولوجية، لذلك ارتبطت القوة بعدة مؤشرات انعكست على سياسية الدولة وتوجهاتها تجاه بيئتها الخارجية ولعل من أكثرها أهمية هو العامل الاقتصادي والتكنولوجي، إذ أصبح هذان المؤشران يستدل بهما في الوقت الراهن كتعبير عن القوة ويعود السبب في ذلك إلى ابتعاد الدول عن الحروب العسكرية لما تخلفه من تكلفة ودمار، وأصبح اهتمام الدول بالعاملين الاقتصادي والتكنولوجي لما يضيفانه على الدولة من قوة، ومن مؤشرات التحول في أدوات التفاعل الدولي: (عبدالله، 2015، ص252)

أولاً: المستوى الاقتصادي

يدخل الاقتصاد في كافة الجوانب السياسية والتكنولوجية، ويحتل الاقتصاد في الوقت الحاضر أهمية كبيرة على المستوى الدولي فقد استحوذ الجانب الاقتصادي على اهتمام الدول نظراً للدور المؤثر للاقتصاد لمعالجة مواضيع كثيرة تتعلق باقتصادها وهكذا عرف العصر الحديث بأنه أكثر اندماجاً وتزايداً في العلاقات الاقتصادية بين الدول، وأبرز سمات النظام الاقتصادي الدولي هي ما يلي: (عبدالله، 2015، ص256)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1 – استمرار صراع الشمال والجنوب مع صراع الشرق والغرب بسبب الموارد الأولية.

2 – بروز التكتلات الاقتصادية.

3 – بروز ظاهرة الاعتماد المتبادل.

وقد يتجسد الصراع بين عالم الشمال وعالم الجنوب في أشكال متعددة منها العسكري والسياسي والثقافي والاقتصادي، والعلاقات الاقتصادية بين الشمال والجنوب قائمة على التبادل غير المتكافئ حيث تقوم الدول النامية باستيراد جميع احتياجاتها ولا تصدر إلا المواد الأولية لذلك فإن الصراع مستمر لرغبة الشمال في الحصول للمواد الأولية، وأما بالنسبة لبروز ظاهرة التكتلات الاقتصادية فعلى الرغم من أنها قديمة إلا أنه توجه معاصر وذلك لما لها من أهمية في تفعيل الجوانب الاقتصادية فيما بين الأطراف المشاركة، الأمر الذي يعظم الفوائد الاقتصادية، كما يترتب على ظاهرة الاعتماد الاقتصادي المتبادل عدد من النتائج الإيجابية ومنها الإقلاع عن الصراعات بين الدول وذلك خشية تجميد أرصدتها الخارجية أو توقف معاملاتها الاقتصادية الخارجية فضلاً عن أن الاستثمار الأجنبي يحتاج إلى بيئة مستقرة اقتصادياً وسياسياً.

ترجع جذور المنهج القائم على التعاون بين الدول في السياسة الاقتصادية الدولية إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ثم تطور هذا المنهج من حيث النطاق والاتساع الجغرافي، ولم يكن هذا التطور سلساً في جميع الأوقات حسبما يشهد تاريخ الأزمات المالية وأزمات العملات في العقود الأخيرة، غير أن آليات التكييف التي يرتكز عليها الاقتصاد العالمي أثبتت صلابتها حتى الآن ومن نتائج ذلك ما شهده النمو من طفرة ملحوظة في عدد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية التي تمكن بعضها من الصعود إلى مصاف البلدان مرتفعة الدخل، ويبدو أن الاقتصاد العالمي يكتسب زخماً متزايداً حيث يرى المستشار الاقتصادي في صندوق النقد الدولي (موريس أوبستفلد) قد نكون الآن عند نقطة تحول ولكن بينما تبدو الآفاق أكثر إشراقاً نجد أن نظام العلاقات الاقتصادية الدولية الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية يخضع لضغوط حادة في الوقت الراهن رغم المنافع التي حققها بوجه عام وذلك بالتحديد لأن النمو وما نتج عنه من تعديلات اقتصادية أسفر في أغلب الحالات عن مكاسب وتكاليف غير متكافئة داخل كل بلد وعلى السياسات أن تعالج هذه التباينات بشكل مباشر لضمان استقرار نظام تجاري تعاوني مفتوح يعود بالنفع على الجميع (ريحانا، 2009، ص102).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي رصد مؤشرات التحول في أدوات التفاعل الدولي على مستوى الاقتصادي أشار صندوق النقد الدولي في تقريره " مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي: الاقتصاد العالمي في مشهد متحول " ، بأن من المتوقع أن تتحسن وتيرة النشاط الاقتصادي في عامي 2017 و2018 وخاصةً في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، يقدر نمو الناتج العالمي بنحو 3% غير أن هذا المعدل المتوسط المستقر للنمو يخفي وراءه تطورات متباينة في مجموعات البلدان المختلفة، فقد انتعش النمو بقوة تجاوزت التوقعات في الاقتصادات المتقدمة، وهو ما يرجع في معظمه إلى بعض التعافي في الإنتاج الصناعي، وفي الاقتصادات المتقدمة شهد النشاط انتعاشاً قوياً في الولايات المتحدة الأمريكية في 2016، ولا يزال الناتج أقل من المستوى الممكن في عدد من الاقتصادات المتقدمة الأخرى، ولاسيما منطقة اليورو، سجل النمو أرقاماً أولية أعلى إلى حد ما من بعض الاقتصادات مثل إسبانيا والمملكة المتحدة، حيث ظل الطلب المحلي متماسكاً بصورة أفضل من المتوقع في أعقاب تصويت بريطانيا بالخروج من الاتحاد الأوروبي، وفي بيانات النمو تشير إلى أن اليابان حققت في 2016 معدل نمو أقوى، ولا تزال الصورة أكثر تنوعاً بكثير في حالة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، فمعدل النمو في الصين كان أقوى بعض الشيء من المستوى المتوقع تدعمه الدفعة التنشيطية المستمرة التي تقدمها السياسات، وقد ارتبط ظهور الاقتصاد العالمي بتطورات مقابلة في الصناعة وفي التكنولوجيا فضلاً عن تطور المؤسسات والمنظمات المؤثرة في العلاقات الاقتصادية (ريحانا، 2009، ص104).

ثانياً: المستوى التكنولوجي

أصبح العالم الجديد اليوم تصوغه التكنولوجيا وليس الأيديولوجيا وهو نظام مالي عالمي يسمح للأموال والبضائع باجتياز الحدود، وقد تبنت الصين والهند وروسيا رأسمالية هذا النظام، ونتيجة لذلك تشهد اقتصادات هذه الدول نمواً كبيراً وواسعاً، وباتت دول مثل كوريا الشمالية قادرة على استخدام ذلك النوع من القدرات المدمرة التي كانت يوماً ما حكراً على أقوى دول العالم، إن القوة التكنولوجية هي امتداد إلى حد كبير للقوة الاقتصادية ولكنها تتجه إلى ما هو أبعد من ذلك، فهي لا تهدد الثراء فحسب بل إنها تعرض لخطر استقلالية القرار العسكري والنفوذ السياسي والثقافي، وهكذا أصبحت القادرة على خلق تكنولوجيا جديدة وإنتاجها واستيعابها هي معيار النمو الذي يحدد أوضاع السيطرة والتبعية على الصعيد العالمي، لذلك يرى (كوتر) إن التكنولوجيا قد جعلت العالم أكثر تداخلاً من ذي قبل إذ عززت من واقع الاعتمادية الدولية المتبادلة وعمقتها، وبذلك فإن أبرز سمات النظام الدولي على الصعيد التكنولوجي هي ما يلي: (عبدالله، 2015، ص259)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- إعادة خلق التوازنات الدولية الجديدة التي تؤثر في العلاقات بين دول الشمال والجنوب.

2- الانفتاح العالمي وتأثير وسائل الاتصال والتي لا يمكن وضع رقابة عليها لأنها باتت تخترق الحدود.

3- أدت التكنولوجيا إلى زوال الحدود بين الشعوب فأصبحت المجتمعات منفتحة وخلق ثقافة عالمية واحدة.

وبذلك يتبين أن القدرة التكنولوجية تعد من أهم معايير قوة الدولة وذلك من خلال دورها في إحداث التغير الشامل، فالتكنولوجيا شأنها شأن الثروات الطبيعية، ليست موزعة على العالم بالتساوي، وإن التغير الذي أوجدته التكنولوجيا لم يقتصر على الاستقطاب الدولي فحسب وإنما اتجه في إيجاد طبقية دولية جديدة وهرمية في عالم متقدم في الشمال وعالم متخلف في الجنوب، ومن ناحية ثانية فقد أدت التكنولوجيا المعاصرة إلى تراجع الدور الذي تؤديه الأيدولوجيا باعتبارها الدافع والمحرك للتفاعلات الدولية، إذ تركت مكانها لعنصرين أكثر جاذبية وفعالية وهي التكنولوجيا والاقتصاد، لذلك لم تعد القدرات النووية والقدرات العسكرية هي الآلية الوحيدة والمركزية في تفعيل الدور الإقليمي والدولي للدولة، بل حلت محلها عناصر أكثر حداثة تنتمي إلى البعد الجيو-اقتصادي في العلاقات المعاصرة، كما التكنولوجيا أسهمت في تقليل حجم الفجوة المعرفية بين القوى الكبرى، بحيث أصبح التفوق التكنولوجي الآن يعني تفوقاً نوعياً وليس كمياً كما كان في السابق أثناء الحرب الباردة وما سبقها، أما فيما يخص انعكاسات التكنولوجيا على النظام الدولي فيرى بعض الباحثين أن التكنولوجيا هي التي تحدد شكل النظام الدولي لما لها من تأثير كبير عليه.

ثالثاً: تأثير العولمة

لعل من أبرز المؤثرات في نشوء العوامل الجديدة والمؤثرة في النظام الدولي هي ظاهرة العولمة، فقد أسهمت في تسارع وتوسيع الفوارق بين الدول بحيث إن ما يحدث داخل دولة معينة باتت تأثيراته وتداعياته تبلغ دولاً أخرى، ومعنى ذلك أن مسارات هذه العولمة عززت من التقليل في مجال سيادة الدولة الوطنية لصالح الدول الكبرى المهيمنة على صور العولمة التكنولوجية والعلمية ومساراتها، ويحصل ذلك لا سيما في المجالات الاقتصادية والسياسية والمالية والاجتماعية والثقافية والأمنية ولعل أكثرها تأثيراً في المجال القيمي،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالعولمة تتسبب في تقليل الحدود والنظام التقليدي للدولة، وبهذا يمكن للدولة أن تقود العالم من مكان واحد مع سيطرة أنماطها السياسية والفكرية والثقافية والاقتصادية وربما التقنية والإعلامية والعسكرية، وهذا يعني أن يغدو العالم واحداً لا خصوصية مطلقة فيه لأي دولة كانت واتساع دائرته ليشمل العالم كله حزباً أو فئة أو عقيدة قد تكون متقاربه جداً (عبدالله، 2015، ص ص 264 – 168).

والعولمة هي أحد أدوات التفاعل الدولي فهي مرحلة من مراحل تطور النظام الرأسمالي وهي نتاج تطور الحداثة التي هي حصيلة النهضة الأوروبية وما قامت عليه من أسس حققت لها ما حققته من تقدم علمي وفكري وثقافي وما ولدته من قوة مادية كبرى من رأس المال، لدرجة أن أبرز سمة للاقتصاد العالمي في هذه المرحلة تتمثل في حركة السلع والخدمات ورأس المال والمعلومات والأيدي العاملة عبر الحدود وهي ترتبط بما حققته تكنولوجيا الاتصال والمواصلات والمعلوماتية التي جعلت العالم يبدو وكأنه قرية صغيرة، إذ يشير مفهوم العولمة إلى جملة التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية التي تمتد تفاعلاتها لتشمل معظم دول العالم، لذلك فإن عولمة الاقتصاد والسياسة والثقافة هي حقائق لا يمكن القفز عليها، وبحسب تأويل (برتراند بادي) فإن العولمة هي قوة قاهرة وسالبة لقانون الجماعة الدولية، إذ يرتكز توحيد النظام الدولي الذي تنبري لتشييده على إمكانات تقنية راسخة تساعد على سهولة الحركة والاتصال، وفي ظل هذا الاحتمال تكون الفوضى الدولية مزدوجة فهي تنبع من نتائج منهج الاستيراد التي تزعزع الاستقرار، وحين يفضي فشل الدولة المستوردة إلى أزمة في الإنتاج الوطني فإنه يحبذ ازدياد التدفقات العابرة للأوطان، وعندئذ تتفادى مؤسسات الدولة المستوردة وتتجاهل عمداً ادعاء هذه المؤسسات باحتكارها للوظيفة الدبلوماسية والعسكرية، لذلك بدا مبدأ السيادة هزيلاً حين قامت النظريات السياسية المستوردة بتطبيقه على نظم سياسية ظرفية لم تكن ثقافاتها تتوافق مع التكوين الثقافي للقانون الدستوري الغربي الذي كشف سير عملها الحقيقي عن علامات التبعية، لذلك فقد زادت الولايات المتحدة بخلاف مقدرتها على ممارسة قوة الإرغام في قوتها الناعمة كان من السهل تصديرها للعالم كنتائج (زكي، 1999، ص50).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعاً: القوة الناعمة

تركز المدرسة الواقعية على القوة العسكرية حيث يرى أبرز روادها (هانز مورغنثاو/ Hans Morgenthau) الذي أكد في كتابه " السياسية بين الأمم / Politics Among Nations " أن السياسة الدولية تقوم على أساسيين هما " فكرة المصلحة " و" فكرة القوة " والمصلحة في مفهوم المدرسة الواقعية تتحدد في إطار القوة التي تتحدد بدورها في نطاق ما يسميه (مورغنثاو) بفكرة التأثير أو السيطرة (الهاشمي، 2013، ص57)، أما النظرية الليبرالية التي جاءت لمعالجة مفهوم القوة العسكرية من خلال طرح مفهوم القوة الناعمة كأحد أشكال القوة والتي ارتبطت بأحد روادها (جوزيف ناي/ Joseph Nye) حيث فصل في مفهوم القوة الناعمة في كتابه " القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية " وعرفها بأنها " قدرة الدولة على الحصول على ما تريد عن طريق الجاذبية والاستمالة بدلاً من الإكراه وكلما كانت سياسيات الدولة مشروعة ازدادت جاذبيتها"، وقد ميز جوزيف ناي بين ثلاثة أنماط للقوة، النمط الأول في الجاذبية Attraction ويشير إلى جذب الانتباه إما بطريقة إيجابية أو سلبية، وأما النمط الثاني فيتمثل في الإقناع Persuasion ويستخدم للتأثير في معتقدات الآخرين دون اللجوء إلى القوة، والنمط الثالث وضع جدول الأعمال Agenda Setting بما يتفق مع أولويات الدولة التي تمارس القوة الناعمة (مقبل، 2012، ص9).

لقد تعدد استخدام القوة ففي الماضي استخدمت القوة العسكرية بشكل مكثف في حل الصراعات القائمة بين الدول ولا زالت تستخدم ولكن بشكل محدود جداً، ومنذ الحرب الباردة وما بعدها أصبح الاهتمام يتزايد نحو القوة الناعمة ويعدو ذلك لأسباب منها هو التكلفة البشرية والاقتصادية والسياسية من جراء استخدام القوة العسكرية المباشرة، والدولة التي تستخدم القوة الناعمة للتأثير على الدولة الأخرى تعتمد على عدة وسائل منها الدبلوماسية والرأي العام في العلاقات الدولية، وجاذبية ثقافة المجتمع ومدى عالمية هذه الثقافة سواء كانت تتعلق بالأدب أو الفون وغيرها، وكذلك النموذج الاقتصادي الذي يتيح الفرص للجميع في حرية ممارسة التجارة، وأيضاً من خلال تقديم المشاريع التنموية للدول الفقيرة والنامية، وأن يسود في الدولة القانون وتكون دولة مؤسسات، وكذلك مستوى التعليم الذي يجتذب الطلبة من بلد آخر للدراسة والابتكار التكنولوجي، وأي نشاط يترك أثر في الدولة الأخرى، فعلى سبيل المثال في فترة الاستعمار الفرنسي نشرت فرنسا لغتها وثقافتها، ومازالت بعض من دول المغرب العربي تستخدم اللغة الفرنسية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهناك منافسة بين الدول العظمى ومنها الولايات المتحدة الأمريكية والصين على القارة الأفريقية من خلال تقديم المشاريع التنموية، كما تسعى الصين نشر ثقافتها من خلال إنشاء المعاهد لتعلم الكونفوشيوسية في مختلف دول العالم، كما نجد اليوم أن الثقافة الأمريكية منشرة في جميع أرجاء العالم وبالتحديد العالم العربي ويتمثل ذلك من خلال الإعلام والثقافة واللغة (أبو ليلة، 2012، ص ص 13 – 15).

المطلب الثاني: القوى الصاعدة في ظل تحولات النظام الدولي

أن المراحل التي تم مناقشتها في المباحث والمطالب السابقة توضح وبشكل علمي بأن النظام السياسي الدولي في حالة تغير مستمر، ومن أهم معالم مراحل النظام السياسي أن الهيمنة على النظام من طرف دولي وافقت جميع مراحل هذا التطور، تشكل هذه التحولات في النظام الدولي في القوة الاقتصادية والتكنولوجية وما يصاحبها من نفوذ سياسي على الساحة الدولية ما وصفه الرئيس الأمريكي باراك أوباما (الواقع العالمي الجديد)، الذي أصبح يهدد قواعد وأسس النظام الدولي الذي تشكل بعد نهاية الحرب الباردة، وقد وصف أستاذ التاريخ (نيل فيرجسون) هذا الواقع الجديد في محاضرة ألقاها بأنه نهاية لعصر من السيطرة والصعود الغربي في مقابل أكبر وأسرع ثورة صناعية شهدها العالم تجري على أرض الصين، والتي من المقرر أن تتجاوز الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر اقتصاد في العالم في المستقبل القريب، لقد كان من المتوقع أن تصل الصين إلى المركز الأول بحلول عام 2040 ثم تمت إعادة النظر في هذا التقدير نظراً لسرعة الصعود الصيني، وأصبح التاريخ المقدر هو في عام 2027، والآن تشير بعض الدراسات إلى أن الصعود الصيني قد يحدث خلال السنوات العشر القادمة (محي، 2012، حصيفة اليوم السابع).

دفعت هذه التحولات العديد من المحللين لمناقشة تداعياتها المنتظرة على تماسك النظام الدولي، وعن التوازن الاستراتيجي الدولي وأهم المخاطر التي ستواجه العالم في المستقبل حيث أن العالم على أعتاب نظام عالمي جديد بما يعنيه ذلك من طرق جديدة للتفاعل بين الدول على المستويين الاقتصادي والسياسي، ويكمن الخطر في نطاق التغيير الممتد بشكل شديد الاتساع مما يجعل من إدارته مهمة عسيرة، وفي مقالة " الحركة نحو عالم ما بعد الغرب " يلقي (سيمون سيرفاتي) أستاذ العلاقات الدولية نظرة شاملة على اللاعبين الرئيسيين في عالم ما بعد الغرب والعلاقة بينهم حيث يقرر الكاتب في البداية أن عصر الأحادية القطبية قد ولى إلى غير رجعة،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما يستبعد أن يعود العالم إلى حالة من الثنائية القطبية، والواقع العالمي الجديد يتسم باللاقطبية حيث تتعدد فيه القوى الصاعدة بشكل غير مسبوق، ولأنها تمتلك نفوذاً متصاعداً على الساحة الدولية، إذ أصبح هناك حاجة ملحة لصياغة هيكل جديد للنظام الدولي حتى يمكن استيعاب هذا العدد الكبير من الفاعلين المنتشرين بشكل في جميع أنحاء العالم، فلقد كانت التجارب التاريخية الغربية في إعادة تشكيل النظام الدولي تتم عادة من خلال إعادة تدوير الصياغات القديمة المتعلقة بتوازن القوى ومصلحة الدولة بدلاً من إنشاء صياغات جديدة ولكن مثل هذه المقارنة لن تصلح في العالم الحادي والعشرين، كما أن غياب أي شكل من أشكال القيادة في عالم متعدد القوى يوجد مناخاً من الفوضى فهناك مصالح متشابكة قد تدعم التعاون فيما بين الأقطاب المتعددة لكن اختلاف الرؤى فيما بينها يجعل الخريطة الجيوسياسية حافلة بالتناقضات وعدم الوضوح (تشومسكي، 2010، ص108).

أولاً: طبيعة القوى الصاعدة

يقصد بالقوى الصاعدة أنها القوى التي تتوافر لديها قدرات طبيعية ومادية، فالطبيعية تتضمن الموارد والقوى البشرية والمادية فهي الاقتصاد والصناعة وتستطيع أن تحقق معدلات نمو مرتفعة في الصناعة والتجارة بالإضافة إلى تأثيرها في مسار الاقتصاد العالمي (وليد، 2015، www.democraticac.de)، ويتبين من التعريف أن القوى الصاعدة يجب أن تتوافر لديها مقومات مساهمة وقدرات لأن تكون قوة صاعدة ومؤثرة في النظام الدولي، كما يتبين أن عناصر القوة قد اختلفت عن السابق ولم تعد تنحصر في إطار القوة العسكرية كما يعتبر أنصار المدرسة الواقعية، فهناك مقومات طبيعية، وبشرية، واقتصادية، وسياسية ودبلوماسية، وهي قد لا تجتمع في دولة واحدة ولكن قد تتوافر لدى مجموعة من الدول تشكل فيما بينها تحالف مثل مجموعة البريكس BRICS وهو تكتل قاري يضم كل من الصين والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا وروسيا، ويتبع صعود تلك القوى تحول في موازين القوى الدولية ودور رئيسي في العلاقات الدولية وتأثيراً هاماً في القضايا الدولية، وهذا مما يكرس التحول إلى نظام دولي متعدد الأقطاب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهذه القوى الصاعدة كانت في فترة قريبة من الدول النامية أو حتى فقيرة ولكن قامت بإصلاحات اقتصادية داخلية لتصبح اليوم قوة مؤثرة في الاقتصاد العالمي وطرفاً سياسياً في مناطق مختلفة من العالم وهذا نتيجة فاعلية سياساتها الاقتصادية ولامتلاكها مقومات استفادت منها وقامت بحسن توظيفها، لذلك فهي اليوم تمارس تأثيرها في نطاقات متعددة على مستوى العالم وتمارس دور عالمي في التأثير وأصبحت ترقى لمستوى الدول العظمى، ولكن يطلق عليها الدول الصاعدة في النظام الدولي كونها من الدول الأسرع نمواً في الاقتصاد العالمي وخصوصاً الصين التي أصبحت ثاني اقتصاد عالمي بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وتنامي مظاهر القوة الاقتصادية والصناعية بالإضافة إلى العسكرية بشكل بارز لديها، كما أن أهداف ومصالح القوى الصاعدة تلتقي في إقامة نظام دولي جديد بديل عن النظام الدولي الحالي القائم على القطبية الأحادية، فالنظام الدولي الجديد قد يهيأ ويؤمن الظروف الملائمة لصعود تلك القوى الصاعدة، إلا أن هذه القوى الصاعدة تواجه بعض الصعوبات والتحديات التي من شأنها قد تعيق من تقدمها، إذ يرتبط صعود القوى الصاعدة على الساحة الدولية بشكل أساسي بالنمو المطرد لاقتصاداتها أي أن مكانة القوى الصاعدة اعتمدت على أساس الجانب الاقتصادي المتنامي، وبالتالي فإن أي تراجع باقتصادها يؤثر على مكانتها، فضلاً عن أن القوة العسكرية لبعض من هذه الدول الصاعدة لا تتناسب مع حجم المكانة التي تتطلع إليها، لذلك فهي تلجأ إلى التكتلات والتجمعات حتى وإن كان لا يربطها مع هذا التحالف أي رابط ثقافي أو نطاق جغرافي أو غيره (حاجم، عبد الحميد، 2015، ص6).

ثانياً: مقومات القوى الصاعدة

تمتاز الدول الصاعدة بمجموعة من المقومات التي حققت لها مكانة في النظام الدولي، ومن أبرز هذه المقومات الاقتصادية، والسياسية والدبلوماسية، والطبيعية والبشرية، وفيما يلي موجز لكل منهم: (عطوان، 2012، ص128)

1 – المقومات الاقتصادية:

لجأت الدول الصاعدة إلى استراتيجيتان، حاولت الأولى الدفع بالتصنيع الذي يرمي إلى الاستعاضة عن الواردات ودعم الصناعات المحلية، والشركات المتعددة الجنسيات بإرساء قواعدها والشروع بالتصنيع للاستهلاك المحلي ووضعت حماية لهذه الصناعات وذلك في سنواتها الأولى، وتعنى المرحلة الثانية بالتطور نحو التصدير وقد استهدفت هذه الاستراتيجية مجموعة من الصناعات التي تثق الحكومات في قدرتها على المنافسة بنجاح في السوق العالمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2 – المقومات السياسية والدبلوماسية:

أخذت الدول الصاعدة تتبع طريقة الدول المتقدمة خاصة في امتلاك الإرادة السياسية لمتابعة مصالحها، واستخدمت الدبلوماسية وسيلة هامة في تحقيق المصلحة الوطنية، واتبعت بما يسمى الدبلوماسية الاقتصادية وتدعيم التجارة الخارجية وتوسيع التعاون الاقتصادي، بالإضافة إلى العلاقات الوثيقة المتضامنة بين الحكومة والأعمال إذ تعد المراقبة الشديدة على الاتحادات العمالية قاعدة مؤسسة للاقتصاد هذه الدول.

3 – المقومات الطبيعية:

تشتمل المقومات الطبيعية للدولة على عدة عناصر هامة مثل الموقع الجغرافي والمساحة والمناخ والتضاريس ومصادر المياه ومكونات الموارد المعدنية للدولة، ولا شك أن امتلاك الدولة لموارد طبيعية عديدة ومتنوعة أساسي لقوتها وضمان أمنها، كما أن انتاجها للمحاصيل الزراعية يعطيها نوعاً من الاكتفاء الذاتي بالإضافة إلى التصدير والدولة التي تعاني من نقص في مواردها عادةً ما تكون مرهونة بالدول الأخرى.

4 – المقومات البشرية:

أن القوة البشرية ساهم في نمو اقتصاديات هذه الدول من خلال وفرة الأيدي العالمة ما يوازي استقطاب هذه الدول للاستثمارات لرأس المال الخارجي هذا من جهة، ومن جهة أخرى الزيادة في عدد السكان يساعهم في رفع معد الادخار، كما أن حجم السكان يعطي هذه الدول قوة اقتصادية من حيث أنها تتمتع بسوق محلي قوي يعتمد بشكل أساسي على الطبقة الوسطى.

ثالثاً: تأثيرات القوى الصاعدة على بنية النظام الدولي

خلافاً لما عرفه تاريخ العالم سابقاً لم تعد القوة العسكرية هي العنصر الوحيد لمعيار قوة الدولة، بل أصبح الآن في العصر الراهن النمو الاقتصادي المتسارع والتكنولوجيا مع بقاء القوة العسكرية من العوامل المهمة للانتقال للمراكز القوى في العالم المعاصر، وهذا ما أسماه هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق " تحولات القوة" ، ويتسم صعود هذه القوى تأثيرات على بنية النظام الدولي وتغير بشكل العلاقات الدولية، حيث أن ظهور القوى الصاعدة كفاعل جديد له صله بالسياسات التنموية العالمية وأجندتها خاصةً في مجال التعاون التنموي،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهو الامر الذي يعتبر صعود تلك القوى يتبعه تحول في موازين القوة والمسؤوليات ومراكز صنع القرار على الصعيد الدولي، أي أن تتحول تلك القوى من مجرد منفذ أو مشاركة إلى صانعة للأجندات والسياسات العلمية وهو التأثير الذي وقع فعلاً، ولا شك أن هذه القوى الصاعدة تتطلع لدور أساسي في النظام الدولي يتناسب مع تنامي قوتها الاقتصادية فإن مكانة القوى الصاعدة في النظام الدولي اعتمدت بشكل كبير على الجانب الاقتصادي المتنامي وخصوصاً بعد الأزمة المالية العالمية التي أصابت الاقتصاد العالمي في عام 2008 وما تبع من ذلك تنامي لدور تلك الدول الصاعدة في قيادة التحولات في النظام الدولي، وأثر تلك الأزمة المالية نشأة التكتلات الاقتصادية لتك الدول الصاعدة (وليد، 2015، www.democraticac.de).

وأبرز مثال على هذا التوجه للقوى الدولية الصاعدة هي مجموعة بريكس BRICS التي حيث تضم خمس دول هي الصين وروسيا الاتحادية والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا فهي تهدف لرفع مستويات النشاط الاقتصادي العالمي وتحسين الاستقرار المالي والتفاعل على أساس المبادئ والمعايير الدولة، ويتسم صعودها على الساحة الدولية بشكل أساسي بالنمو المطرد لاقتصاداتها والتسارع الملحوظ لقوتها الاقتصادية إذ انها تمثل اقتصاديات نامية أو الدول الأكثر سرعة في النمو في الاقتصاد العالمي، وهي تسعى إلى وضع نظام بديل لمواجهة القيود التي يضعها الهيكل الحالي للنظام المالي والنقدي الدولي على أفاق نموها وبصفة خاصة هيمنة الدولار الأمريكي على نظم المدفوعات والاحتياطات الدولية، وتعد الدول الخمسة الأعضاء في مجموعة البريكس من أقوى الاقتصادات في أقاليمها وعلى المستوى الاقتصاد العالمي من حيث المؤشرات الاقتصادية ونواتجها الاجمالية وتتخطى نسبة مساهمتها في النمو العالمي (50%) ويمثل نموها قوة مهمة في المحافظة على نمو الاقتصاد العالمي، كما عملت دول البريكس على تنسيق مواقفها السياسية، فهي لها مواقف متطابقة حيال معظم القضايا الدولية التي من أهمها رفض النظام العالمي الحالي ذو القطب الواحد والعمل على الاستعداد لدخول إلى نظام عالمي متعدد الأقطاب (وليد، 2015، www.democraticac.de).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث
الصين والنظام الدولي

تمهيد

لا شك أن ثمة علاقة بين الصين والنظام الدولي، فالصين تعد من الأقطاب الدولية الفاعلة في الساحة الدولية بما تمتلكه من قدرات والمتمثلة في القدرة الاقتصادية والصناعية والتكنولوجية والعسكرية، وهذه القدرات تؤهلها لأداء دور فاعل في الساحة الدولية، و نتيجة لذلك تعد الصين من بين القوى الدولية التي يتوقع أن يكون لها مكانة مؤثرة في بنية النظام الدولي القادم، لهذا فإن شكل النظام الدولي في المستقبل يمكن أن يصبح متعدد الأقطاب لأن كثيراً من الفواعل الصاعدة الدولية تسعى إلى أداء دور فاعل على الساحة الدولية ولعل من أهم هذه القوى الصاعدة هي الصين، ويرى المختصون في الشؤون الدولية وفق معطيات الواقع إن ما تحققه الصين من إنجازات اقتصادية سيترك تأثيراً واضحاً في دورها السياسي الخارجي الذي أصبح متحرراً من القيود العديدة التي كانت تفرضها عليها بيئتها الداخلية والإقليمية والدولية، ولا شك أن تصويب السياسات الداخلية وما رافقها من عمليات الإصلاح الاقتصادي والتي بدأت منذ عام 1978، ومعالجة مشكلات واقعها الإقليمي وتكييف أنماط سلوكها السياسي الخارجي جاء متوافقاً وتطلعات الصين إلى حقيقة دورها وطبيعته، لأن تكون قوة ذات شأن في مجريات الساحة الدولية.

وبناءً على ذلك فإن الصين في دورها المستقبلي ضمن صياغة البنية الهيكلية للنظام الدولي، فهي أحد القوى الصاعدة والتي تحاول أن تتبوأ مكانة في النظام الدولي فتسعى إلى أن يكون النظام الدولي متعدد الأقطاب لكي تؤدي دوراً فاعلاً فيه ولأجل الحصول على مكانتها في النظام الدولي، ولذلك فهي ترفض الأحادية القطبية والانفراد القيادي للولايات المتحدة الأمريكية، وهي لا تطرح نفسها بوصفها قوة بديلة وبالوزن نفسه عن الولايات المتحدة الأمريكية ولا بحجم التأثير الذي كان يشغله الاتحاد السوفيتي سابقاً، وإنما كقوة دولية لها دورها الفعال والمؤثر على الساحة الدولية، ونتيجة لذلك فإن بناء دورها على مستوى الاستقطاب الدولي لن يكون وفقاً لمعطيات أيديولوجية أو نظريات أمنية بقدر ما ستكون مقومات نهوضها متمحورة حول معطيات اقتصادية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وما يعزز احتمالية دورها على الساحة الدولية مؤشرات نهوضها الاقتصادي أي أن دور الصين المستقبلي سيكون مرتكزاً على اعتبارات اقتصادية ومدعماً بقدرات عسكرية، كما أن الصين ترى أن النظام الاقتصادي والسياسي الدولي الجديد يتوجب على جميع الدول أن يكون لها الحق للمشاركة على قدم المساواة في الشؤون الدولية حيث أن الشعوب هي الأساس للتنمية العالمية، لذا فإن إدارة الشؤون الدولية يجب أن يشترك فيها كل شعوب العالم ويحل المشاكل الدولية عبر المشاورات والطرق السلمية.

المبحث الأول

العلاقات الصينية – الدولية

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي، وانتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي أدى ذلك إلى حدوث تغيرات في الأوضاع الدولية وقلت حدة التوتر بصورة نسبية، ويشير الخطاب الرسمي الصيني في هذا السياق إلى أنه بالرغم من التحول في الأوضاع الدولية إلا أن الصين بقيت متمسكة بسياستها القائمة على السلام والاستقلالية، واحترام سيادة الدول واستقلالها، وأنها تسعى للعب دور مؤثر سواء على صعيد السلام العالمي والحفاظ عليه، أو على صعيد المشاركة في تطوير المجتمع الدولي في إطار إيجابي، بالإضافة إلى سعيها لتعميق أواصر الصداقة مع دول العالم، وعلى ضوء ذلك تحددت مبادئ السياسة الخارجية الصينية في الوثيقة التي وضعها الرئيس الصيني الأسبق "جيانغ زيمين" وهي تتمثل في الآتي: (الطش، 2002، ص7).

1 - مبدأ التعايش السلمي.

2 - احترام السيادة الإقليمية.

3 - عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

4 - المساواة بين الدول وعدم التميز بينها استناداً إلى أي معايير.

5 - العمل على أساس حق الدول في المنفعة المشتركة ودون أن تحتكر قوة من القوى مزايا معينة يوفرها النظام الدولي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومع تغير الوضع الدولي قامت الصين بوضع دستور جديد في عام 1982 لخص على نحو أكثر اكتمالاً المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية الصينية، وخلال العشرين عاماً الأخيرة طرأت تغيرات كبيرة على الظروف الداخلية والخارجية وتجاوباً للوضع الجديد أدخلت الصين بعض التعديلات والتطورات على سياستها الخارجية، وأهمها تطبيق السياسة الدبلوماسية السلمية التي تتمسك بالاستقلال والمبادرة الذاتية، وهدفها الأساسي هو حماية استقلال الصين وسيادتها وسلامة أراضيها ودفع علاقات الصداقة والتعاون مع مختلف دول العالم، وبذل أقصى الجهود لتوفير ظروف دولية ملائمة وبيئة جيدة في محيطها لضمان نجاح سياسة الإصلاح والانفتاح على الخارج، وتحقيق التحديث في البلاد، وصيانة السلم العالمي ودفع التطور المشترك وأن لا تنظم لتكتلات أو أحلاف عسكرية وأن لا تشارك في سباق التسلح (هوانغ، 2005، ص6).

وانطلاقاً من هذه المبادئ تسعى الصين لإقامة علاقة وطيدة مع دول العالم، سواء على الصعيد الإقليمي أو على صعيد الدول الكبرى، وفي مجال إقليمها اتبعت علاقات أكثر تعاوناً فالقيادة الصينية عززت العمل المشترك مع كوريا الجنوبية وذلك بعد أن اعترفت بها عام 1992، كما اتخذت خطوات في سياق المجتمع الدولي من خلال دعم قرار مجلس الأمن حين فرض عقوبات اقتصادية جديدة على كوريا الشمالية بعد أن قامت بتجربة نووية سادسة، بالإضافة إلى أنها عمدت على تطوير علاقاتها التقليدية مع كوبا، وفي عام 1991 تمت إعادة العلاقات الدبلوماسية مع فيتنام وذلك بعد تغير موقف فيتنام من المشكلة الكمبودية والتوقف عن دعمها، وتسعى بالاتجاه نفسه مع كل من ماليزيا والفلبين، وأقامت علاقات جيدة مع باكستان، كما حسنت علاقاتها مع الهند منذ عام 1991 حيث دخل البلدان في حوار أنهى أغلب المشكلات بينهما ورغم أن مشكلة الحدود لم تزل عقبة في سبيل تطوير العلاقات فثمة اتفاق بين الجانبين على حلها سلمياً فضلاً عن ذلك فإن الصين تسعى إلى تعزيز علاقاتها مع منغوليا وجمهوريات آسيا الوسطى، بالإضافة إلى دخول الصين إلى عضوية العديد من المنظمات الإقليمية مثل قمة الدول الخمس التي تضم (الصين – روسيا – كازاخستان – قيرغيزيا – طاجكستان) والتي تعرف باسم منظمة شانغهاي للتعاون (SCO/Shanghai Cooperation Organization)، وكذلك منظمة التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادي (APEC) وأيضاً التكتل الاقتصادي لرابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) (الطش، 2002، ص8).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفيما يتعلق بالعلاقات بين الصين والدول الكبرى فإنها تسير في دائرة التواصل للتوسع للدول الصديقة للصين، باستثناء مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تشهد حالة صعود وهبوط، وهذا ما أعلن عنه المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الصينية (هين شوان) أن الصين تعتزم في العام 2017 تنمية علاقاتها مع الدول الكبرى بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والاتحاد الأوروبي، كما صرح وزير الخارجية الصيني (فان إي) في مقابلة مع صحيفة "جينمين جيابو" بأن العلاقات الصينية الأمريكية قد تعاني في المستقبل من بعض الصعوبات، أما بخصوص علاقات الصين من الدول الأخرى أصبحت أكثر استقراراً خلال العام 2016، وتولي الصين اهتماماً لتحسين وتطوير العلاقات مع الدول المتقدمة وتعمل على إيجاد نقاط مشتركة لمصلحة الجميع، وتدعو جميع الدول إلى تجاوز حواجز الاختلافات في النظم الاجتماعية والأيديولوجية، وأما بالنسبة لعلاقة الصين مع الدول النامية فإنها شهدت أيضاً حيزاً واسعاً للتنسيق والتعاون من الجانبين السياسي والاقتصادي، وترى الصين أن تعزيز التضامن والتعاون مع الدول النامية هو موقفاً أساسياً لسياستها، وأقامت الصين التواصل الخارجي على مستويات عدة ومنها دبلوماسية ا الرسمية، والدبلوماسية البرلمانية وهي التواصل البرلماني، والدبلوماسية الحزبية وهي العلاقات الحزبية (الصين تعتزم تعزيز علاقاتها مع روسيا والولايات المتحدة خلال العالم 2017، tishreen.news.sy)

المطلب الأول: العلاقات الصينية بالدول العظمى

لقد عانى الصينيون خلال القرن التاسع عشر من انتهاكات لبلادهم من قبل الدول العظمى، فقد دخلت الصين في حرب مع بريطانيا (1839 – 1842) التي انتهت إلى معاهدة تنازلت بموجبها عن هونغ كونغ إلى مدة محددة، والحرب الثانية (1857 – 1860) مع فرنسا وبريطانيا، ثم التنازلات التي قدمتها لروسيا وألمانيا واليابان، بالإضافة إلى حروبها مع اليابان، وبسبب تلك الحروب تعرض الشعب الصيني لاضطهاد من قوى داخلية وخارجية، وفي عام 1949 تأسست جمهورية الصين الشعبية وتقرر بناء سياسة مستقلة وبحسب المصلحة الوطنية وصيانة وحدة أراضيها (عبد الحي، 2000، ص147).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: العلاقات الصينية – الأمريكية

تعد العلاقات الصينية الأمريكية في الوقت الحالي من أهم العلاقات الثنائية في القرن الحادي والعشرين، وهي الأكبر والأكثر توازناً في التاريخ، كذلك تتسم بأنها مركبة حيث تتكون من عناصر متآلفة ومتناقضة يحكمها قانون المنفعة البراغماتية، حيث إن المصالح بين البلدين متناقضة، وإن استقرار علاقتهما شرط لاستقرار النظام الدولي، إن العلاقات الصينية الأمريكية تعتبر من العلاقات الثنائية الفريدة إذ تتضمن عناصر متناقضة مثل التعاون، الصراع، الاستقلالية، والاعتماد المتبادل ولكنها مع ذلك تظل تعمل بتوازن لتحقيق من المصالح المتبادلة بين البلدين، وتمتلك كل منهما أبعاد القوة فالولايات المتحدة الأمريكية تريد الاحتفاظ بالهيمنة على النظام الدولي، والصين بثقلها الديموغرافي والاقتصادي والسياسي والعسكري تعسى للعب دور مؤثر في النظام الدولي وتنافس القوى العظمى، وتعتبر الصين المنافس القوي للولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد الدولي، فيتوقع تقرير مجلس الاستخبارات الوطنية الأمريكي بعنوان " الاتجاهات العالمية 2025: تحول العالم " أن يكون اقتصاد الصين الأكبر بين دول العالم، وستكون قوة عسكرية رائدة حيث تسعى وتستعد لمزيد من التأثير لمزيد من التأثير في السياسية الدولية في الأعوام المقبلة أكثر من أي بلد أخر، والولايات المتحدة الأمريكية لديها تخوف من القدرات الصينية اتضح في تقرير البنتاجون عن القدرات العسكرية الصينية لعام 2016، حيث يركز التقرير على قدرات الصين العسكرية ونهوضها كقوة سياسية واقتصادية تمتلك طموح إقليمي وعالمي، وتطرق التقرير للنهوض السلمي للصين وضرورة مشاركتها في النظام العالمي وتحمل المزيد من المسؤوليات، إلا أن التقرير يشكك في نوايا القيادة الصينية مستقبلاً حيث تسعى جاهدة إلى تطوير قوتها وترسانتها العسكرية، وقد وصف بعض الباحثين أن العلاقة بين البلدين علاقة استراتيجية، وهناك باحثين يرون أنهما سيكونان خصمين في المستقبل نظراً للتنافس بينهما حيث يسعى كل منهما للعب دور مؤثر على الساحة الدولية (Richard, 2006, p:22).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1 - المنظور التاريخي للعلاقات الصينية – الأمريكية

إن أول معاهدة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية كانت معاهدة وانجيا Wanghia التي تم توقيعها في عام 1844 وهي بداية العلاقات بين الدولتين، ونصت على منح الأمريكيين الامتيازات والحصانات في الصين، ومنذ ذلك الوقت أصبحت العلاقات الصينية الأمريكية علاقات متناقضة، حيث تتوافر لكلا البلدين عناصر القوة والإرادة السياسية للقيام بدور عالمي، فالولايات المتحدة الأمريكية كونها القوة العظمى الوحيدة في العالم تريد الاحتفاظ بهذا الموقع، والصين بثقلها الاقتصادي المتزايد والسياسي وقوتها العسكرية تسعى للوصول إلى لعب دور مؤثر في النظام الدولي، لقد كانت بداية دخول الولايات المتحدة الأمريكية القارة الآسيوية في نهاية القرن التاسع عشر، وكانت تدعو للمساواة بين جميع القوى للوصول إلى الصين، وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى لم تصل الولايات المتحدة لادعاءاتها التي تبناها الرئيس الأمريكي ودرو ويلسون فيما يتعلق بحق الشعوب في تقرير مصيرها، مما خيب أمل الصينيين بصورة كبيرة خصوصاً عند إعطاء جزيرة شاندونج لليابان بدلاً إعطاءها للصين، لكن خلال المجاعة الكبرى في عشرينيات الألفية السابقة قامت إدارة الرئيس الأمريكي روزفلت بتقديم مساعدات غذائية للصين، وكذلك دعمت الولايات المتحدة الصين ضد اليابان في حرب المحيط الهادي (عطوان، 2004، ص ص 13- 16).

وبعد أن انتصر الشيوعيين بقيادة ماوتسي تونج وسقوط الصين وتأسيس جمهورية الصين الشعبية أصبحت تتدخل بالحرب بين الكوريتين مما أساء علاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية، وتحملت الصين خسائر فادحة وطبقت سياسة العزل الذاتي، أما الولايات المتحدة فقد طبقت سياسة تطويق الصين وحماية تايوان في عهد الرئيس الأمريكي أيزنهاور بسبب تعاونها مع فيتنام ضدها كما فرضت الحظر على التجارة مع الصين، فتدهورت العلاقات بين بكين وواشنطن كثيراً، وازدادت الهوة عمقاً واتساعاً، وبعد تفكك التحالف بين الصين والاتحاد السوفييتي بين عامي 1959 و1963 أصبحت العلاقة ثلاثية حيث ظلت الصين في المعسكر المناهض للولايات المتحدة وتدعو ل " التعايش السلمي "، وكانت إدارة نيكسون بحاجة للصين للضغط على فيتنام وإنهاء الحرب في الصين الهندية، فقام نيكسون بزيارة تاريخية للصين برفقة هنري كيسنجر، واجتمع مع الرئيس ماوتسي تونج لتحقيق التفاهم بين الدولتين، وترتب على ذلك إصدار بيان مشترك " بيان شنغهاي" الذي نص على السلام وتخفيف التوتر والسعي لحل الخلافات وتحسين العلاقات بين البلدين ذات العقائد المختلفة،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واتفق الطرفان على احترام سيادة كل منهما وإقامة علاقتهما على هذا الأساس، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، والمساواة في المكاسب المتبادلة، وتسوية الخلافات والصدامات بصورة سلمية دون اللجوء أو التهديد بالقوة (علي، 2016، www.democraticac.de).

وتم كبح جماح الاتحاد السوفييتي عند إعادة انتخاب نيكسون للرئاسة مرة أخرى كذلك ردع أي خطر محتمل من اليابان، ولم يتم العمل بما تعهد به الطرفان في البيان بسبب " فضيحة ووترجيت " ومشكلة فيتنام، وظل الحال كذلك إلى أن تولي كارتر الرئاسة فبعث في عام 1978 بمستشاره للأمن القومي زبغنيو بيرجنسكي إلى الصين وتم الاتفاق على إقامة علاقات دبلوماسية اعتباراً من أول يناير 1979 وإنهاء علاقة الولايات المتحدة بتايوان، ومن ثم برز في فترة الثمانينات تيار في الصين يدعو إلى عدم العزلة والاستفادة من التكنولوجيا الغربية المتقدمة للولايات المتحدة لمواجهة الاتحاد السوفييتي، وبعد أن تتقدم بكين وتستفيد من خبرة الولايات المتحدة يمكنها بعد ذلك أن تستغني عنها، ونتيجة لتقدم العلاقات بينهما قامت الصين بغزو فيتنام بموافقة واشنطن عقاباً لغزو فيتنام كمبوديا، قام زعيم الصين (دنغ شياو) بزيارة إلى الولايات المتحدة، ولم تكن سياسة دنغ تدعو إلى التحالف إنما حافظ على مسافة ثابتة حسب ما تمليه مصالح الصين، كما قام بتطبيع العلاقات مع الاتحاد السوفييتي بعد أن تعرقلت بسبب النزاعات الإقليمية، بعد ذلك قام رونالد ريجان بالدفاع عن تايوان وزيادة مبيعات الأسلحة مما أغضب الصين واستمر الخلاف حتى تم التوقيع على البيان الثاني في يونيو 1982 وفي العام 1984 تمت اتفاقية الاستخدام السلمي للطاقة النووية بين البلدين، ومنذ ذلك الحين وحتى عام 1989 اتصفت العلاقات الصينية الأمريكية بالتقدم والتعاون واعتبار الاتحاد السوفييتي خطراً استراتيجياً، وعاشت الصين بداية سياسة الإصلاح والانفتاح، وسعت لتحقيق الاستثمارات الدولية والتكنولوجيا الجديدة، وأعاد جورج بوش الأب التوازن للعلاقات الأمريكية مع اليابان وتبنى إجراءات عقابية ضد انتهاكات الصين تحت شعار "حقوق الإنسان" (علي، 2016، www.democraticac.de).

أما الرئيس الأمريكي بيل كلينتون وهو من الحزب الديمقراطي فقد اختار التجارة كمنهج أساسي في التعامل مع الصين ومنحها أفضلية في التجارة، ودخلت الصين منظمة التجارة العالمية في عام 2001، أما الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن وهو من الجزب الجمهوري فقد وصف الصين بأنها "منافس استراتيجي"، وأما سياسة الرئيس الأمريكي باراك أوباما فقد اتبع سياسة التحول نحو آسيا، أما من الجانب الصيني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فقد سعى الزعيم الصيني (جيانغ تسه مين) إلى علاقة استراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية مما قلل من وطأة الخلافات وعزز التعاون بين الطرفين بشأن القضايا المطروحة أمام الأمم المتحدة، وسعى أوباما لتجديد علاقة الشراكة مع الصين وفقاً لما ذكر في البيان المشترك في نوفمبر 2009 حول " المصالح المشتركة " للبلدين، وتنامت الصين من الناحية الاستراتيجية منذ ذلك التاريخ بعد أن كانت سياساتها السابقة تجاه جيرانها الآسيويين في تحد ضمني للتفوق الأمريكي في آسيا والمحيط الهادي، وبالنسبة للرئيس الحالي دونالد ترامب وهو من الحزب الجمهوري فيرى أنه يجب إعادة تشكيل العلاقة بين البلدين اللذين يمثلان أكبر اقتصادين في العالم (الطش، 2002، ص17).

2 - أبرز القضايا الإشكالية في العلاقات الصينية – الأمريكية:

إن الولايات المتحدة دولة عظمى ذات سيادة عالمية، ولذا تسعى دائماً إلى فرض وضعها السياسي، أما الصين فهي دولة ذات توجهات اشتراكية بينما الولايات المتحدة الأمريكية هي دولة رأسمالية ترفض المد الاشتراكي، لذلك تعد العلاقات الصينية الأمريكية حالة فريدة في العلاقات الدولية التي لها تعقيداتها الخاصة وصراعاتها الخفية والمعلنة، وأبرز تلك الخلافات ما يلي: (النقر، 2009، ص 72)

أ- القضية التايوانية: اتضحت أهمية مكانة قضية تايوان في العلاقات الصينية الأمريكية من خلال أزمة مضيق تايوان التي وقعت عام 1996، لذا اهتمت الحكومة الصينية بصورة كبيرة وواضحة بتصرفات قوى " استقلال تايوان "، ووقفت موقفاً حذراً جداً من تنامي العلاقات بين الولايات المتحدة وتايوان، أما الجانب الأمريكي فهو يسعى دائماً لاحتواء الأزمة وتجنب المواجهة العسكرية مع الصين فيما يتعلق بقضية تايوان، وكذلك العمل على تشجيع الحوار بين الصين وتايوان للوصول إلى حل سلمي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان: يعبر ميثاق الأمم المتحدة عن حقوق الإنسان بطريقة واضحة حيث يؤكد في المادة 55 إن الأمم المتحدة ستشجع على " أن يسود في العالم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفرق بين الرجال والنساء "، فتزعم الولايات المتحدة ضرورة احترام الصين للقيم والمفاهيم الغربية والدولية السائدة لحقوق الإنسان وهو ما تعارضه الصين حيث تعتبره شأن داخلي، وإن المطالبة الأمريكية هذه بغرض التدخل وغايتها فرض الهيمنة على الصين، وترى أن لها خصوصيتها الثقافية والحضارية والتاريخية ومن ثم لا تتفق مع المفهوم الغربي أو الأمريكي لحقوق الإنسان (Dumbaugh, 2010, p:10).

ج- قضايا التجارة: الخلاف بشأن ما يسمى بالقرصنة الفكرية للمنتجات الصينية المنسوخة ذات الأصل الأمريكي وبالرغم من رفض الولايات المتحدة ذلك وتهديدها بفرض ضرائب على الواردات الصينية، وتعهد الصين بمحاربة هذه التجارة فما زالت القضية قائمة ويتكرر طرحها بصفة مستمرة.

د-قضية بيع الأسلحة الصينية: إن نقاط الخلاف الرئيسية حول مبيعات السلاح الصينية لباكستان وإيران بالرغم من حرص الولايات المتحدة على إدخال الصين باتفاقيات وتعاقدات بيئية لتجنب مخاطر الانعكاسات السلبية لانتشار تكنولوجيا السلاح الصيني.

3 - مستقبل العلاقات الصينية – الأمريكية

وفقاً لآراء الكثير من الخبراء والمحللون الاستراتيجيون تتجه العلاقات الصينية الأمريكية نحو مستقبل غامض، بسبب عوامل انعدام الثقة وميزان القوى والقيادة السياسية التي تعد من العوامل المؤثرة على العلاقات بين الجانبين، وستستمر الولايات المتحدة الأمريكية في احتواء الصين وتطويقها بالتحالفات مع جيرانها الآسيويين، بينما ستستمر الصين في مقاومة ذلك، لكن ثمة من يرى أن المستقبل سيشهد تقارباً وتعاوناً صينياً أمريكياً في ظل تنامى العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين، فيمكن صياغة البعد المستقبلي بينهما على النحو التالي: (عطوان، 2004، ص ص 123- 134)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ- مستقبل العلاقات الصينية الأمريكية من المنظور الأمريكي:

إن مستقبل المصالح الأمريكية مرتبط باستقرار آسيا والذي يرتبط بدور الصين الإقليمي الذي لا يمكن ضبطه والتحكم فيه إلا بتوثيق العلاقات معها واندماج الصين مع العالم ودورها في وقف انتشار الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية، كما تحرص الولايات المتحدة على علاقة شراكة مع قوة كبرى صاعدة، وكذلك منع اليابان وبلدان آسيا المجاورة في التعاون المفتوح مع بكين، والمراقبة الدائمة للتطور والنفوذ الصيني، وتتعدد أوراق الضغط التي تمارسها الولايات المتحدة تجاه الصين وأهمها التبادل التجاري وحقوق الإنسان وقضايا تايوان والتبت، ويتمثل المنظور الأمريكي للصين عن طريق إثارة المشاكل الداخلية لخلق معوقات تضبط تسارع وتيرة النمو الصيني، كذلك خلق شبكة من التحالفات الأمريكية مع دول المنطقة الصينية أو التحكم في سلوكها الخارجي (Lawrence, 2013, 25).

ب- مستقبل العلاقات الصينية الأمريكية من المنظور الصيني:

تدرك الصين أنها دولة لها ثقل سياسي وسكاني وعسكري واقتصادي ولديها القدرة لاتباع أسلوب عدائي إن رغبت لفتح ملف الحرب الباردة من جديد، كذلك تمتلك الصين مقومات الجغرافيا والتاريخ والاقتصاد وتلعب دوراً مؤثراً وقادرة على التفوق مستقبلاً ومنافسة الدول الكبرى، ولديها طموح سياسي وتعتقد بحقها كدولة عظمى وشريكاً في إدارة العالم مستندة إلى قاعدة الصناعة والموارد البشرية، فتقوم بتحالفات صينية وتقوية علاقاتها مع روسيا والآسيان ضد سياسات الاحتواء والتطويق الأمريكي لها، كذلك برزت الهيمنة الصينية على دول المنطقة حيث تحمل الثقافة الصينية طموحات قوية وإمكانات بشرية واقتصادية هائلة مما قد يؤثر على المصالح الأمريكية نتيجة ما يشكله المهاجرون الصينيون من نقاط قوة اقتصادية وربما سياسية وعسكرية عند اللزوم.

ثانياً: العلاقات الصينية – الروسية

الصين وروسيا دولتان عالميتان مؤثرتان على توازن القوى في النظام الدولي، فالصين تساهم في انتاج الاقتصاد العالمي وتشهد معدلات نمو متسارعة اقتصادياً منذ عام 1980 وقد حققت تطوراً في الصناعة، وروسيا التي تحاول استعادة دورها السابق لذلك فإن دراسة العلاقات المتبادلة بين البلدين من أهم مواضيع التي قام بها الباحثون في العلاقات الدولية والسبب في ذلك يعود إلى التالي: (الأحمر، 2010، ص2)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- الصين وروسيا لهم قدرات عسكرية وكلاهما يملك السلاح النووي، وهم من الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن ولهما حق الفيتو.

2- إدراك كلتا الدولتين الأهمية الاستراتيجية للطرف الآخر في ظل تحول إلى نظام دولي متعدد الأقطاب.

3- الشراكة الاستراتيجية والتكامل الاقليمي بين الصين وروسيا يضمن تحول النظام الدولي إلى نظام متعدد الأقطاب.

وتعد العلاقات الصينية الروسية واحدة من أهم العلاقات على مستوى النظام الدولي نظراً لما تحتله كلتا الدولتين من أهمية كبرى في النظام الدولي، فهما الأقدر على منافسة الولايات المتحدة الأمريكية على قمة النظام الدولي، وتنفرد كل منهما بميزات تؤهلها لذلك فالصين تعد القوة الصاعدة من شرق آسيا المنطلقة بقوة نحو قمة النظام الدولي وهي قوة متنامية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وهدفها النهضة والتقدم والوصول إلى مكانة لائقة على المسرح الدولي، وأما روسيا وريثة الاتحاد السوفيتي التي ورثت عنه إخفاقاته وانهياراته ولكنها لم ترث عنه مكانته كقوة عظمى وهي تسعى الآن لاستعادة مكانتها المفقودة تلك، ولديها من الإمكانات والقدرات العسكرية والسياسية والاقتصادية ما يؤهلها لتكون لاعباً فاعلاً ومؤثراً في النظام الدولي فقد استفادت روسيا من تجربة الانهيار السوفيتي وأعادت بناء نفسها من جديد، فهي تسعى إلى تعزيز وجودها في المنظمات الدولية والاحتفاظ بامتيازاتها فيها، وبعلاقات قوية مع حلفائها، إضافة إلى العمل على تأسيس قواعد جديدة تواكب المكانة الدولية التي باتت روسيا تحتلها وهو ما يتضح من النشاط الذي تقوم به في منظمتي بريكس وشانغهاي، ولكنها تتفق مع الصين على ضرورة سيادة نظام دولي متعدد الأقطاب، ويستطيع المراقب للعلاقات الصينية الروسية المتنامية ملاحظة وجود تنسيق استراتيجي متزايد بين الطرفين مما يثير قلق لدى قوى عديدة إقليمية ودولية ترى في هذه العلاقة خطراً يهدد نفوذها خاصة أن التعاون بين الطرفين يشمل العديد من القضايا ومنها التسلح العسكري التي تجري تدريبات مشتركة منذ عام 2005 في إطار منظمة شنغهاي وكذلك التنسيق السياسي والدبلوماسي في القضايا الدولية والتعاون المشترك في مجالات البحث والتطوير بالإضافة إلى التجارة المتبادلة (محمد، 2016، ص21).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- خلفية العلاقات الصينية - الروسية

تعرف الصينيون على الماركسية الروسية في بداية القرن العشرين حتى إن (ماو تسي تونغ) ورفاقه لم يعرفوا البيان الشيوعي إلا بعد عام 1921، لقد أوضحت الثورة الروسية الطريق الذي يجب على الاشتراكيين الصينيين أتباعه في المبادرة واستلام السلطة والعمل في البناء الصناعي والزراعي وتحديث البلد لكن بسبب هيمنة القرارات السياسية لستالين على مسار ثورة 1925-1927 والسياسات المحافظة التي اتسمت بها هزمت تلك الثورة وتعرض كوادر الحزب الشيوعي الصيني للإبادة عام 1927 ما دفع الثورة للانتقال إلى الأرياف ومن ثم خوض معركة طويلة تكللت بالنجاح عام 1949، وبعد انتصار الثورة الصينية بدأت مرحلة جديدة من العلاقات بين البلدين وأصبح السوفييت أوصياء على الثورة الصينية وعند دراسة العلاقات الصينية الروسية يمكن تقسيم تطور هذه العلاقات إلى ثلاث مراحل رئيسية : (بكير، 2006، ص8)

المرحلة الأولى: مرحلة التعاون بين الطرفين (1949 – 1958).

المرحلة الثانية: مرحلة التناقض والمواجهة (1959 – 1991).

المرحلة الثالثة: مرحلة ما بعد الحرب الباردة وهي مرحلة إعادة بناء العلاقات على أساس المصلحة المتبادلة (1990 – 2017).

شهدت الحقبة 1949 – 1958 مستوى عالي من التعاون بين البلدين فقد أسهم الاتحاد السوفيتي في نجاح الثورة الصينية وتأسيس جمهورية الصين الشعبية في سنة 1949 ومنذ ذلك التاريخ ولمدة عشر سنين قدم الاتحاد السوفيتي مساعدات للصين، ولكن في (1959/6/2) قامت موسكو بإلغاء الاتفاق الذري كانت قد وقعته مع الصين عام 1957 مما أدى إلى تصعيد الخلافات بين البلدين، ولم تظهر بوادر التحسن بينهما إلا مع بداية الثمانينات وخاصة بعد الزيارة التي قام بها الرئيس السوفيتي (غورباتشوف) إلى بكين عام 1989، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي حدث تحسناً تدريجي وفي عام 1992 أكد الرئيس الروسي السابق (بوريس يلتسن) خلال زيارته للصين في ديسمبر من ذلك العام على أهمية التوازن في السياسات الخارجية بين التوجه الغربي وكذلك التوجه الآسيوي باعتبار أن روسيا دولة أوروآسيوية، ثم جاءت قمة بكين في العام 1996 لتقوي العلاقات بين البلدين وترسي دعائم المشاركة الاستراتيجية بينهما بعد النجاح في تسوية مشاكل الحدود بشكل نهائي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وذلك بعد الاتفاقيتين المتعلقتين بالحدود الشرقية عام 1991 والحدود الغربية العام 1994، وبعد الأزمة المالية عام 2008 استفادت روسيا من المضاربات المالية وارتفاع الأسعار في قطاع النفط وقامت الصين بتحييد نفسها نسبياً عن تأثيرات تلك الأزمة، وبدأت اللقاءات بين البلدين تشهد زخماً أكبر من السابق وأخذ التبادل التجاري بالارتفاع (الحباشنة، القطاطشة، 2013، ص189).

2- الانسجام والتناغم بين الصين وروسيا:

أ – تجاه الهيمنة الأمريكية:

إن تفرد وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة النظام الدولي لا يتوافق مع تطلعات كل من الصين وروسيا اللذان يسعيان إلى إقامة توازناً مستقراً في النظام الدولي يوازي النفوذ الأمريكي، وإحياء كتلة دولية جديدة ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا عن طريق الشراكة الصينية الروسية إذ أن الصين الساعية إلى ممارسة دور القوى العظمى وروسيا الطامحة لاستعادة المجد الضائع يجدان نفسيهما غير قادرين كلاً على حده من الحد من مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، ولا سيما أن الطرفين يعانيان ضغوطاً وممارسات من القطب الأوحد في نظام ما بعد الحرب الباردة، وبالتالي فإن الشراكة الثنائية من المؤمل لها أن تشكل نظام دولي جديد يتسم بتعدد الأقطاب يعكس التنوع الثقافي والاجتماعي وتعدد النظم السياسية في إطار من التعاون وتبادل المنافع والعمل معاً من أجل احتواء مصادر التهديد الجديدة التي فرضت نفسها على العالم مع الحرص على الاستمرار في لعب دور عالمي متزايد في القضايا الدولية والإقليمية، فهما ينظران إلى التفرد الأمريكي في الساحة الدولية بالأمر غير الإيجابي لذا يجب أن يكون هناك طرف فاعل أو كتلة مشتركة تحجم الدور الأمريكي العالمي والتأثير بالمنظمات الدولية والإقليمية (عطوان، 2004، ص97).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب - التحالف الإقليمي:

تسعى كل من الصين وروسيا إلى تشكيل تحالف إقليمي ليكون صداً في ضد النفوذ الأمريكي، حيث وقعت الدولتان اتفاقيات ذات طابع إقليمي حيث اتفقتا على التعاون في مجال صادرات روسيا من الغاز إلى الدول الأسيوية، كما تم توقيع اتفاقية امنية بين البدين وثلاث دول أسيوية (عبدالحي، 2000، ص168)، وقد عمدت الدولتان إلى تأسيس بعض المنظمات الإقليمية وتفعيل البعض الآخر لهذا الغرض ومنها مجموعة شنغهاي وتهدف هذه المنظمة إلى تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء من أجل مواجهة الأخطار المشتركة وتنسيق الحرب على الإرهاب، لقد كانت تدريبات بعثة السلام والبحر المشترك التي تجري سنوياً بين البلدين تفاعل فيما هو أبعد بكثير من مكافحة الإرهاب، حيث يشمل ذلك ممارسة أكثر جوانب التكنولوجيا المتقدمة للحرب الحديثة، وفي عام 2016 تم إضافة تمارين منتظمة لقوات الدفاع الجوي والدفاع الصاروخي إلى جدول التدريبات، وتتمثل هذه التدريبات في تحقيق عدة أهداف فالهدف الأول يتمثل في الاستعداد للسيناريوهات المحددة التي يمكن أن تنتج في حالة الأزمات الإقليمية التي تؤثر على مصالح كل من الصين وروسيا، والهدف الثاني هو أن يكون لدى البلدين القدرة على تغيير الشكل الحالي للعلاقات العسكرية والاستراتيجية في حال تغيرات جيوسياسية عالمية جذرية بالكامل (الطش، 2002، ص42).

3 - تأثير الدور المشترك الصيني – الروسي على بنية النظام الدولي

إن الدور المشترك الصيني الروسي تحكمه تطور العلاقات الثنائية بين الطرفين، والواقع يشير إلى أن هناك قفزة نوعية كبيرة في تحسن العلاقات في الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية وهذا يعتمد على استمرار التوجه السياسي لدى قادة البلدين في تنمية العلاقات وتعميقها، ويشير الخطاب الرسمي لقادة البلدين إلى الاتجاه نحو التمسك بالمعاهدة القائمة بينهما، والرغبة في استمرار التعاون وتعميقه، وتأكيد كل طرف على أهمية علاقته بالطرف الآخر، فقد ذكر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن العلاقات بين روسيا والصين ذات أهمية كبيرة وسيكون لها دائماً الأولوية في السياسة الخارجية الروسية وأن هناك إنجازات كثيرة تحققت في العلاقات السياسية والاقتصادية والقطاعات التجارية والعلمية والتكنولوجية والثقافية وعززت هذه الإنجازات من الثقة التامة بتمتع العلاقات الصينية الروسية بمستقبل مشرق ، إن التقارب الروسي الصيني في السنوات الأخيرة مثل عاملاً مهماً في الانطلاق المشترك في معالجة الأزمات الدولية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالدولتين تشتركان في اللجنة السداسية الخاصة بموضوع كوريا الشمالية، وهما عضوان فاعلان بمنظمة شنغهاي، وكذلك في كتلة دول البريكس (BRICS)، وكذلك تواجدهما ضمن الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، وكذلك الانسجام في الرؤى الاستراتيجية حيال العلاقات الدولية (بكير، 2006، ص16).

إن متطلبات التغيير في بنية النظام الدولي يتطلب تحالفات وشراكات استراتيجية، قد تكون اقتصادية أو عسكرية، وهذا الأمر الذي دفع كل من الصين وروسيا إلى التقارب فيما بينهما من أجل إحداث نوع من ذلك التغير، إن الاستراتيجية الصينية تهدف إلى ممارسة دوراً عالمياً مؤثراً في الساحة الدولية وهذا يتطلب طرفاً دولياً فاعلاً في الساحة الدولية لذلك ترى الصين في روسيا الحليف الأمثل، وكذلك بالنسبة للاستراتيجية الروسية التي ترى في الصين الحليف الأمثل لها إذا أرادت أن تبحث لها عن دوراً مؤثراً يعيد مكانتها الدولية السابقة، إذ أن انتعاش الاقتصاد الروسي من الممكن أن تكون الصين فيه الطرف الأفضل في علاقات روسيا الاقتصادية مع دول العالم، فضلاً عن امتلاك كلا روسيا والصين مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي مما سيتيح للصين وروسيا خيارات أوسع في التعامل مع المحيط الدولي، وبالتالي يمكن رصد صور التفاعل المستقبلي للصين وروسيا في إدارة الأزمات الدولية وبما يمكنها من مواجهة المتغيرات في ميزان القوى والتحولات البنيوية في هيكل النظام الدولي التي قد ترجح الصين وروسيا في ممارسة دور عالمي مؤثر في العلاقات الدولية والتي من المرجح أن يشهد النظام الدولي ظهور تحالف مشترك واستراتيجي قوياً محوره الصين وقد تنضم إليه بعض الدول الأخرى ترى في هاتين الدولتين القيادة المستقبلية للنظام الدولي (الطش، 2002، ص42).

ثالثاً: العلاقات الصينية – الاتحاد الأوروبي

لقد شهدت العلاقات الصينية مع الاتحاد الأوروبي تطوراً ملحوظاً خلال العقد الأول من القرن الحالي، فهناك مصالح مشتركة للصين والاتحاد الأوروبي تهدف إلى مواصلة تعزيز التعاون الاقتصادي من أجل نمو متزايد يحقق المنفعة المتبادلة للطرفين، كما أن هناك العديد من القضايا محل الاهتمام المشترك بين الجانبين فيما يتعلق بالطاقة الجديدة، وحماية البيئة وهناك أيضاً تنسيقاً بشأن القضايا الدولية، كما يعمل الطرفان معاً للوصول إلى نظام يقوم على التعددية القطبية والحرص على إيجاد بيئة مستقرة على الصعيدين الدولي والإقليمي، وخلال السنوات الماضية شهدت العلاقات السياسية بين الصين والاتحاد الأوروبي نضوجاً فقد حرص الطرفان على عقد القمم والحوارات المتبادلة وأكد الطرفان على أهمية التعاون والشراكة بينهما في كافة المجالات،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما نجد حرص من الاتحاد الأوروبي بدفع الصين إلى التزام بتعهداتها في إطار منظمة التجارة العالمية ومواصلة تعزيز مكافحة انتهاكات حقوق الملكية الفكرية، ويؤكد الاتحاد الأوروبي على أن تكون الصين موحدة ويرى ضرورة التعامل مع المسألة التايوانية من خلال الحل السلمي، وتتعامل الصين مع الاتحاد الأوروبي من منطلق سياستها القائمة على حسن الجوار والاتخاذ منه شريكاً، والصين بحاجة إلى الأسواق الخارجية والأموال والتكنولوجيا ومصادر المعلومات والتجارب الإدارية (هوانج، 2005، ص127).

تلعب العلاقات الاقتصادية الدور الرئيسي في علاقة الصين بالاتحاد الأوروبي، فالصين في حاجة إلى السوق الأوروبية، وإلى التكنولوجيا والاستثمارات الأوروبية، وفي نفس الإطار فهناك حاجة أوروبية للصين، حيث يرى الاتحاد الأوروبي أن نمو الاقتصاد الصيني السريع يتيح له خمس فرص كبرى ومنها: (تشينغمن، 2010، ص75)

الأولى: نمو سوق الصين أوجد فضاءً جديداً لنمو الاقتصاد الأوروبي.

الثانية: الزيادة السريعة في حجم الاستيراد للصين أتاح فرصاً تجاريةً ضخمةً للشركات الأوروبية.

الثالثة: تعد أسواق الصين الواسعة عامل جذب لدول الاتحاد الأوروبي، كما تشير التقارير الاقتصادية بأن الصين هي ثاني أكبر مصدر للرأسمال الأجنبي بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

الرابعة: أن النمو الاقتصادي الصيني المتزايد أتاح فرصاً لنمو الاقتصاد في مناطق دول أخرى.

الخامسة: انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية قدم فرصاً جديدة لنمو الشركات المتعددة الجنسيات.

وفي مراحل تطور العلاقات بين الصين والاتحاد الأوروبي كانت في فترة عقد التسعينيات من القرن الماضي زيارات متبادلة على مستوى رؤساء الدول، ففي عام 1991 زار الصين رئيس وزراء بريطانيا ورئيس وزراء إيطاليا، وفي عام 1994 زار الرئيس الصيني (جيانغ تسه مين) فرنسا، وفي عام 1995 زار الرئيس الصيني كذلك ألمانيا وهي تعتبر المرة الأولى التي يزور فيها زعيم صيني ألمانيا، وفي عام 1996 طرح الاتحاد الأوروبي استراتيجية جديدة للتعاون مع الصين، وفي عام 1997 زار الرئيس الفرنسي جاك شيراك الصين وأصدر البلدان بياناً مشتركاً وهو إقامة علاقات شراكة شاملة موجهة نحو القرن الحادي والعشرون، وفي عام 1998

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

زار الرئيس البريطاني توني بلير بزيارة إلى الصين وأصدر الطرفان بياناً مشتركاً بإقامة علاقات شراكة شاملة، وفي نفس العام ناقش مجلس وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي الوثائق الجديدة حول السياسات تجاه الصين (إقامة علاقات شراكة شاملة مع الصين) وقرر رفع مستوى العلاقات مع الصين إلى مستوى العلاقات مع أمريكا واليابان وروسيا وتعزيز الحوار السياسي والتعاون والتعامل بين الصين و الاتحاد الأوروبي، وفي عام 2000 أحالت لجنة الاتحاد الأوروبي التقرير إلى البرلمان الأوروبي، فقد دعى هذا التقرير إلى توسيع نطاق الحوار السياسي بين الطرفين، واقترح منح أولوية لتعزيز التعاون مع الصين في مجالات التنمية المستديمة بما فيها الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي وتنمية الموارد البشرية (هوانج، 2005، ص129).

وتنظر الصين إلى الاتحاد الأوروبي على أساس أنه مكون هام لإنشاء شراكة شاملة مستقرة طويلة الأمد، ففي عام 2003 أصدرت حكومة الصين (وثائق السياسات الصينية تجاه الاتحاد الأوروبي) تناولت الوثائق أن الصين تهم بدور الاتحاد الأوروبي وأثره في الشؤون الدولية والإقليمية، وبناء عليه زار رئيس مجلس الدولة الصيني (ون جيا باو) مقر مجلس الاتحاد الأوروبي لتطوير العلاقات بين الطرفين، وتتلخص أهداف السياسة الصينية تجاه الاتحاد الأوروبي في التالي: (تشينغمن، 2010، ص75)

1 - الاحترام المتبادل والسعي لإيجاد نقاط مشتركة وترك نقاط الاختلاف جانباً.

2 - المنفعة المتبادلة والمشاورات على أساس المساواة.

3 - تعميق التعاون الاقتصادي والتجاري، ودفع التنمية المشتركة.

4 - تبادل الخبرات وتعويض ما لدى الآخر من نواقص بالاستفادة من ميزات كل جانب.

5 - تعزيز التعامل الإنساني ودفع انسجام وتقدم الثقافة الشرقية والثقافة الغربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: العلاقات الصينية – بالدول النامية

تقوم الصين بتوطيد وتطوير التعاون مع الدول النامية فهي تسعى لتجسيد ذلك من خلال علاقاتها مع هذه الدول بصفة جماعية مثل حركة عدم الانحياز في بدايتها، واهتمت بعلاقات التعاون مع الدول النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، فقد عززت علاقاتها الخارجية تدريجياً مع الدول النامية بهدف تعزيز التعاون والتبادل الاقتصادي والتجاري، وأعطت دوراً كبيراً للجانب الاقتصادي بهدف تعزيز هذه العلاقات، وقد أسمته هذا الاتجاه أمينة الزيات " تعزيز الاقتصاد بالعلاقات الخارجية " ، وفي إطار تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية وقعت الصين منذ انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية على العديد من اتفاقيات التعاون الاقتصادي والتجارة، وخلال السنوات الأخيرة شهدت الدبلوماسية الاقتصادية الصينية مجموعة تغيرات جديدة منها اتفاقية التجارة الحرة، وأعلن رئيس جمهورية الصين (هو جين تاو) في القمة السادسة لمجموعة العشرين المنعقدة في مدينة كان الفرنسية عن عزم بلاده تطبيق معاملة التعريفة الجمركية الصفرية إلى 97% من الصادرات للدول الأقل نمواً ذات العلاقات الدبلوماسية مع الصين، الأمر الذي يعد خطوة جديدة في بتوسيع التعاون الاقتصادي مع الدول النامية (الزيات، 2016، www.democraticac.de)

وتعمل الصين على تطوير علاقاتها مع دول جنوب شرق آسيا حيث تشهد الصين علاقات مع منظمة آسيان تطوراً سلساً ويشارك وزير الخارجية الصيني سنوياً في مؤتمر وزراء الخارجية لآسيان بدعوة خاصة ويعتبر تحسين وتعميق العلاقات مع دول الجوار جزءاً مهماً من الاستراتيجية الصينية في تهدئة البيئة المجاورة لها، ومن جانب آخر تولي الصين اهتماماً كبيراً لمنطقة الشرق الأوسط والتعاون إزاء دول المنطقة العربية، ووفقاً لآخر أحداث المنطقة فإن الصين تدعم نشاط الحل السياسي والشامل لأغلب قضايا الشرق الأوسط، ويعتبر تعزيز التضامن والتعاون مع الدول النامية على نطاق واسع موقفاً ثابتاً وأساسياً لسياسة الصين الخارجية منذ بداية القرن العشرين، ففي عام ففي عام 1955 انعقد المؤتمر الأفروآسيوي في مدينة باندونغ في إندونيسيا وكان أول مؤتمر دولي تعقده دول أفريقيا وآسيا بعد الحرب العالمية الثانية لا تشارك فيه دول الغرب وذلك من أجل تعزيز التضامن والتعاون بين القارتين أفريقيا وآسيا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ودعت الصين في هذا المؤتمر إلى السعي إلى النقاط المشتركة وترك الخلافات جانباً، وشهدت القارة الأفريقية نضال ضد الاستعمار فقدمت الصين مساعدات لتلك الشعوب، وتدعو الصين إلى التعاون بين الجنوب والجنوب وتعزيز العلاقات بين الدول النامية كاستراتيجية للشراكة والتنمية المشتركة بين الصين وأمريكا اللاتينية وهو الطرح الأساسي الذي يستخدمه القادة الصينيون لتأطير العلاقة بين الجانبين والذين قاموا بزيارات متكررة إلى منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (China's New Asia Policy, 2014, vol.12, no.2).

أولاً: العلاقات الصينية – الآسيوية

1 – العلاقات الصينية – الهندية

إن استقرار العلاقات بين الصين والهند يخدم المصلحة بين كلا البلدين ويؤثر على الاستقرار والتنمية الإقليمية والعالمية باعتبارهما أكبر دولتين ناميتين في العالم، فقد أنشئت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في عام 1950، ولا يتسم تاريخ العلاقات بين البلدين بالاستقرار التام حيث يتنازع البلدان على مناطق حدودية، وبسبب قضية الحدود اندلع النزاع بينهما في عام 1962 حتى تم استئناف تبادل السفراء في عام 1976 (عبدالحي، 2000، ص 171)، وقد زار رئيس وزراء الهند (راجيف غاندي) الصين وكانت هذه أول مرة يزور رئيس وزراء هندي الصين وعقبها بعد ذلك عدة زيارات من كلا الطرفين، إلا أن في العام 1988 أصاب العلاقات انتكاسة شديدة أثر التجربة النووية التي أجرتها الصين، لكن في العام 2003 زار رئيس وزراء الهند (أتال بيهاري فاجبايي) الصين ووقع مع رئيس مجلس الدولة الصيني (ون جيا باو) " بيان مبادئ العلاقات الثنائية والتعاون الشامل " وصدر بيان مشترك يحدد أهداف العلاقات الثنائية ويشمل التعاون في مختلف المجالات وعلاوة على ذلك وقعت الحكومتان تسع وثائق تعاونية تشمل مجالات التعاون الاقتصادي والتكنولوجيا والثقافة والتعليم والقضاء والتمثيل القنصلي الأمر الذي يدفع العلاقات الثنائية بين البلدين إلى مستوى أعلى من التحسن والتطور (محمد، 2014، www.democraticac.de).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2 – العلاقات الصينية – اليابانية

يشكل تاريخ العلاقات الصينية اليابانية أحد أبرز ملامح الصراع في منطقة آسيا، فالصين تسعى بإبقاء القدرات العسكرية اليابانية على مستواها الذي دأبت عليه منذ الحرب العالمية الثانية، وتتأثر العلاقات الصينية اليابانية بنمط العلاقات الأمريكية مع الجانبين، ترى الصين أن بعض زعماء اليابان تبنوا سياسة تبعية للولايات المتحدة الأمريكية وهذا ما جعل تطور العلاقات تمر بمنعطفات، فقد شهدت العلاقات بينهما تطورات منذ تطبيع العلاقات الدبلوماسية وتوقيع معاهدة الصداقة والسلام في عام 1978 حيث تم تبادل اتصالات حوارات بين زعماء البلدين، ففي عام 1998 قام الرئيس الصيني (جيانغ تسه مين) بزيارة رسمية لليابان وكانت أول زيارة يقوم بها رئيس صيني لليابان حيث توصل الزعيمان إلى آراء مشتركة حول اتجاه تطور العلاقات الثنائية وأعلنا إنشاء علاقات شراكة وصداقة وتعاون، وأصدر الجانبان ثالث وثيقة مهمة للعلاقات الثنائية وهي "البيان الصيني- الياباني المشترك" التي تستشرف مستقبل العلاقات وتضع خطة لها بصورة شاملة، وأصبح هناك تبادل تجاري بينهما، ورغم أن الصين واليابان بينهما تعاون وصداقة إلا أن هناك بعض القضايا الحساسة منها قضية تايوان، (محمد، 2014، www.democraticac.de).

3- العلاقات الصينية – بالشرق الأوسط

إن العلاقات الودية والصداقة بين كل من الصين والدول العربية ترجع إلى فترة زمنية قديمة، وقبل أكثر من 2000 عام، حيث ربط طريق الحرير القديم الصين بالدول العربية ارتباطاً وثيقاً وترك تراثاً يجسد تاريخ الحضارتين الصينية والعربية، وشهدت العلاقات الدولية في السنوات الأخيرة تطورات مهمة تنوعت بين أزمات شهدها العالم وبين تغيرات موازين القوى على المستوى الدولي، فمن أهم المعالم الاستراتيجية هي انتقال مركز الثقل في النظامين السياسي والاقتصادي العالمي إلى آسيا، ومقومات الصعود الصيني الاقتصادية والعسكرية ورغبتها بتحقيق التنمية الداخلية وكذلك تأمين سياسات عالمية تقود إلى عالم متعدد الأقطاب تسوده المصالح المتبادلة والتنافس مع الدول الكبرى، كل تلك العوامل تدخل ضمن إطار سعي الصين لكي تصبح فاعل دولي يتسم بالتعاون مع محيطها الإقليمي والدولي لذلك حرصت الصين على التعاون مع عدة دول لاسيما الدول العربية، وفتحت آفاق واسعة لتطوير علاقات الصداقة والتكامل الاقتصادي بين الطرفين، فانتشرت المؤسسات الإقليمية التي تربط المصالح المشتركة بين الصين ودول الشرق الأوسط (محمد، 2017، ص 33، ww.democraticac.de).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يحتل الشرق الأوسط والدول العربية باهتمام كبير من قبل القادة الصينين لعدة أسباب منها كونها المصدر الرئيسي للنفط العالمي ولواردات الصين النفطية المتزايدة، ومن جهة أخرى أهمية الأسواق العربية الكبيرة والتي تستوعب المنتجات الصينية، لذلك تحتل المنطقة العربية أهمية كبيرة لما تقدمه من مصالح للصين، فهي ترتبط باستمرار النمو الاقتصادي الداخلي للصين بوجه خاص وبالصعود الصيني بوجه عام، لذلك حرصت الصين على المساهمة في استقرار المنطقة العربية وتحقيق السلام، فقد كانت تعتمد الابتعاد عن الدخول في تفاصيل الصراع العربي الإسرائيلي التي تعتبرها تحت الوصاية المباشرة للولايات المتحدة الأمريكية والتي لا تريد أن تدخل في صراع معها، كما شهدت العلاقات الصينية العربية تطورات سريعة في كافة المجالات خصوصاً بعد تأسيس منتدى التعاون الصيني العربي عام 2004، مما أدى إلى تقوية العلاقات الاقتصادية والتجارية والسياسية والثقافية، ويبادر كلا الجانبين إلى تكريس روح الانفتاح والاحتواء، ويسعى إلى نشر قيم التسامح والتفاهم، ويؤكد على احترام حق مختلف الدول بتحقيق التنمية الشاملة، تنتمي الصين والدول العربية إلى العالم النامي ويواجهان فرصاً وتحديات متشابهة، لذلك فإن ترقية العلاقات الصينية العربية تتفق مع المصلحة المشتركة للشعبين، فيتضمن التعاون عدة قطاعات كالصناعة والتجارة والزراعة والطاقة والعلوم والتكنولوجيا والسياحة ولاسيما في الجانب السياسي وحصول الصين على التأييد العربي في المحافل الدولية، وكذلك فك العزلة الثقافية للصين في النظام الدولي، فالدول الصاعدة تتجه للتعاون مع دول أخرى من أجل تدعيم نفوذها (محمد، 2017، ص 38، www.democraticac.de).

وفي سياق تاريخ العلاقات الصينية العربية شكل طريق الحرير القديم جسراً للتواصل التجاري وقد زاد حجم هذا التبادل التجاري منذ تأسيس منتدى التعاون الصيني العربي في عام 2004، وأصبح الوطن العربي سابع أكبر شريك تجاري للصين ووصل حجم التبادلات التجارية بين البلدين إلى 250 مليار دولار أمريكي في عام 2014 (حشمي، 2017، ص 213) ويبين الجدول التالي صادرات وواردات بعض البلدان العربية مع الصين 2015.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (7)

صادرات وواردات بعض البلدان العربية مع الصين (2015) (مليون دولار أمريكي)

البلد	صادرات	واردات	المجموع
السعودية	30155.46	21679.4141	51834.87825
الإمارات	1128.42	37066.1772	48346.60028
العراق	12656.33	7926.950461	20583.28135
عُمان	15052.25	2118.067526	17170.31281
مصر	910.4278	11963.22328	12873.65105
الكويت	7478.746	3775.757917	11204.5044
الجزائر	780.7669	7600.059993	8380.826931
قطر	4594.713	2279.054788	6873.767468
الأردن	287.4897	3430.809649	3718.29938
المغرب	528.7024	2901.481188	3430.183632
ليبيا	945.0405	1895.422988	2840.463505
لبنان	17.37611	2290.272317	2307.648426
جيبوتي	0.898189	1982.668598	1983.566787
موريتانيا	746.7433	803.874232	1550.617574
تونس	184.949	1238.206132	1423.155084
البحرين	111.5935	1014.461393	1126.054905
سورية	3.479157	1024.445804	1027.924961
الصومال	24.67694	300.016225	324.693165

المصدر: (اليوسف، 2017، ص147).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

موقف الصين من بعض القضايا العربية:

بالنظر إلى بعض القضايا العربية سنجد أن الصين كان لها دور هام فقد قامت باستخدام حق الفيتو لصالح الدول العربية، كما دعمت حركات التحرر العربية ودعمت القضية الفلسطينية ووقفت مع العرب في حروبهم مع إسرائيل وفي معاركهم لتحرير قرارهم السياسي مثل دعمها لقرار مصر لتأمين قناة السويس عام 1956، وبعد أحداث الاحتجاجات الشعبية العربية في عام 2011 وما تلتها من أحداث نجد أن الصين قد غيرت موقفها نتيجة عدم استقرار المنطقة والتداعيات التي لا يمكن التنبؤ بها، ويمكن وصف السياسة الخارجية الصينية تجاه القضايا العربية بأثنين من السمات الرئيسية فالسمة الأولى تتصف بأنها عملية وبراغماتية وواقعية، والسمة الثانية الثبات فمنذ نهاية الحرب الباردة ظلت السياسة الخارجية الصينية مدفوعة بالبحث عن الأمن في مجال الطاقة والرغبة في زيادة أسواقها وفرص الاستثمار، وعليه نجد أن مواقف الصين متباينة إلى حد ما تجاه بعض القصايا العربية (محمد، 2017، ص 50، www.democraticac.de).

أ – السياسة الصينية تجاه القضية الفلسطينية

تعتبر القضية الفلسطينية من أهم القضايا الدولية التي تحتل جزءاً كبيراً من أجندة السياسة الخارجية للدول الكبرى، والصين هي واحدة من الدول الكبرى التي أولت هذه القضية اهتماماً منذ بدايات نشأة الجمهورية الصينية الشعبية عام 1949، فكثير من السياسات الخارجية التي تبنتها الصين كانت منبثقة من فكرة حماية مصالحها في ظل نظام دولي كان منقسم إلى معسكرين، فقد كان الزعيم الصيني (ماو تسي تونغ) يميل إلى الاتحاد السوفيتي بسبب الخلاف الأيديولوجي والسياسي مع الولايات المتحدة الامريكية التي كانت تدعم تايوان، فالحكومة الصينية كانت ترى أن المشكلة الأساسية في القضية الفلسطينية تتمثل في الوجود الغربي وبالتالي يمكن الحل من خلال التحاور لذلك نجد أن الصين قد اعترفت بحق الفلسطينيين والإسرائيليين في الوجود كل في دولته، وأن حل القضية لابد أن يتم من خلال قوانين الأمم المتحدة ذات الصلة ولا سيما قرار التقسيم لعام 1947، لقد اكتسبت جمهورية الصين الشعبية اعترافاً من قبل إسرائيل عندما أرسلت الحكومة الإسرائيلية رسالة نيتها بالاعتراف بجمهورية الصين الشعبية وحكومتها الشيوعية في عام 1950 رحبت الصين بهذا الاعتراف ويعود ذلك للأسباب التالية: (هويدن، 2007، ص69)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1 – حاجة الصين للحصول على الاعترافات دولية ولا سيما من قبل دول لا تنتمي إلى الكتلة الشيوعية.

2 – رغبة الصين في إبعاد دول العالم عن الاعتراف بتايوان وإقامة العلاقات دبلوماسية معها.

3 – عدم وجود علاقات دبلوماسية بين الصين والدول العربية والتزام العرب علاقاتهم مع تايوان.

لقد شهدت السياسة الخارجية الصينية تجاه القضية الفلسطينية تغيرات كبيرة، وبالتحديد مع اجتماعات الأفرو-آسيوية وكانت هذه التغيرات لصالح الفلسطينيين، فقد صوتت الصين لصالح إدانة إسرائيل من قبل منظمة الرابطة الشعبية لأفريقية الآسيوية التي انعقدت في عام 1955 في نيودلهي وكذلك دعمت البيان الصادر عن مؤتمر باندونغ في إندونيسيا من العام نفسه، والمتتبع للسياسة الخارجية الصينية تجاه القضية الفلسطينية يلحظ أن هذه السياسة متغيرة وليست ثابته وهو نتاج التغير في الفكر الصيني والمصلحة التي أصبحت القيادة الصينية الجديدة تؤمن بها، بالإضافة إلى أن المحددات السياسة الخارجية الصينية تجاه القضية الفلسطينية هي محددات داخلية وتتمثل في الآتي: (هويدن، 2007، ص ص 85 - 86)

1 – فكر الزعيم (ماو تسي تونغ) المرتبط بضرورة السعي لتحرير المنطقة من الوجود الأجنبي كان هو المسيطر على توجه السياسة الخارجية تجاه القضية الفلسطينية طوال فترة قيادته للصين الشعبية.

2 – رغبة الصين في زيادة قدراتها السياسية والاقتصادية والعسكري، كما أن اهتمامها بالقضية الفلسطينية بوصفها لاعباً دولياً سيجني لها ثماراً في مختلف المجالات ولا سيما في علاقاتها مع المجتمع الدولي.

ب - موقف الصين تجاه العمليات العسكرية الأمريكية في العراق عام 2003

كان موقف الصين معارض لعمل عسكري أمريكي منفرد ضد العراق وقد انضمت إلى فرنسا وألمانيا وروسيا في المطالبة بأن يتم هذا العمل تحت مظلة مجلس الأمن الدولي إلا أن معارضتها لم يصل إلى الحد الذي وصلته فرنسا وروسيا في التهديد باستخدام حق النقض (الفيتو) ضد قرار دولي يجيز للولايات المتحدة الأمريكية اللجوء التلقائي باستخدام القوة ضد العراق، ويرى بعض المراقبون بهذا الشأن أن الموقف الصيني من القضية العراقية تحكمه عدة عوامل وتؤثر عليه بشكل مباشر وأهمها العلاقات الصينية الأمريكية في المجال الاقتصادي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتي شهدت نمواً كبيراً حاصةً قبل عام 2003، ويرى المختصون أنه من الصعب على الصين أن تجازف بهذا الحجم الكبير من التبادل الاقتصادي والمردود المادي في سبيل الثبات على موقفها من القضية العراقية، ومع ذلك فإن الصين أعلنت رفضها للحملة الأمريكية على العراق ودعت الإدارة الأمريكية لوقف إطلاق النار، كما أعلنت تأييدها لمبدأ "شعب العراق يحكم العراق" وأكدت ضرورة احترام استقلال العراق وسيادته ووحدة أراضيه وإفساح المجال كاملاً لدور الأمم المتحدة في تطابق واضح مع الموقف الروسي، وقد رحبت الصين بتشكيل مجلس الحكم العراقي باعتباره أول آلية وطنية لصنع القرار في فترة ما بعد الوجود الأمريكي في العراق، وفي عام 2004 تقدمت الصين إلى الأمم المتحدة باقتراح لتحديد موعد لانسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من العراق وهو المقترح الذي أيدته كل من روسيا وفرنسا وألمانيا (الموقف الصيني من التهديدات العسكرية الأمريكية للعراق، 2003، www.kuna.net.ku).

ج – الموقف الصيني تجاه الحرب في اليمن

تعد الأزمة اليمنية أحد أكثر ملفات الشرق الأوسط تعقيداً، حيث تدخل التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية لدعم حكومة اليمن التي تراها هي الشرعية في مواجهة الحوثيين المعارضين، ويقوم الموقف الرسمي الصيني من الأزمة اليمنية على كثير من الحذر للموازنة بين أطراف الصراع بهدف الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية، وقد صوتت الصين لصالح قرار الأمم المتحدة رقم 2216 الذي يحظر مبيعات الأسلحة للمقاتلين الحوثيين المعارضين ودعت بنفس الوقت إلى وقف الضربات الجوية التي تقودها السعودية، إذ قال الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الصينية دعوة بلاده جميع الأطراف إلى وقف إطلاق النار ودعوة الأمم المتحدة إلى لعب دور فاعل في حل الصراع من خلال المفاوضات السياسية، ورفضت الصين أن تنحاز لأي جانب واقترن موقفها على أنها تدعم حلاً سلمياً يستند إلى قرار مجلس الأمن الدولي، وعلى الرغم من ذلك فقد مارست الصين تأثيراً على السعودية من أجل وقف الضربات الجوية حيث نشرت وزارة الخارجية الصينية خبراً على موقعها الرسمي يفيد بأن الرئيس الصيني (شي جينبينغ) أجرى اتصالاً هاتفياً مع الملك السعودي الأمير سلمان بن عبدالعزيز ليعرب عن مخاوف الصين من الأزمة في اليمن ويحث على حل الصراع عبر الوسائل السياسية (رايموند لي، 2015، www.aljazeera.net).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وترى الصين أن حماية استثماراتها الاقتصادية وسلامة عامليها في اليمن يمثل أكثر عرضة للتهديد لمصالحها نتيجة الحرب، وبحسب إحصاءات نشرتها وزارة الخارجية الصينية فإن الصين لديها 14 مشروعاً في اليمن يعمل فيها نحو 460 عاملاً وتتركز في مجالات استخراج النفط، والاتصالات، والإنشاءات، والطرق والجسور، ومزارع الأسماك، وقد كانت الصين بصدد تقوية وتوسيع استثماراتها الاقتصادية، ولكن بسبب تفاقم الأزمة في اليمن فقد أجلت رعاياها وأغلقت سفارتها منذ أبريل عام 2015، وتتخوف الصين من احتمال تعثر طرق إمداد النفط الخام من المنطقة خاصةً من ميناء عدن وإعاقة ممرات النقل البحري فمن الناحية الاستراتيجية يعتمد 50% من استهلاك الصين للنفط على الواردات فهي تستورد 12% من استهلاكها من السعودية، و11% من إيران، و13% كل من العراق والكويت وعُمان مجتمعة، وتعتبر أن السيناريو الأسوأ هو تطور الصراع العسكري في اليمن بما يؤدي إلى عرقلة طرق نقل النفط عبر ممري هرمز وباب المندب، لذا تحرص الصين على علاقات جيدة مع كل الأطراف في المنطقة، وبناءً على ذلك فإن الصين تتعامل بحذر كبير مع هذه القضية حتى لا يتم تفسير موقفها بشكل خاطئ من أي طرف وفي هذا الإطار فإن الصين تلعب دور حيادي وتبذل الدبلوماسية الصينية جهوداً ما يمكن اعتباره تفسيراً خاطئاً في انها تفضل أحد الأطراف على حساب الآخر (رايموند لي، 2015، www.aljazeera.net).

د – الموقف الصيني تجاه الأزمة السورية:

أن موقف الصين تجاه الأزمة السورية لم يكن مع الاحتجاجات الشعبية السورية بل نجد أنها تساند النظام الحاكم ومن الملاحظ أن الصين استخدمت (الفيتو) خمس مرات فقط منذ عام 1945 حتى العام 2011 وفقاً لإحصائيات الأمم المتحدة ثم استخدمته أربع مرات ثلاث منها في سنة واحدة من أجل القضية سورية، كما سعت الصين لعرقلة جهود الجامعة العربية لحل الأزمة السورية، ويشير هذا الأمر إلى أن الحكومة الصينية متمسكة بالنظام السوري وأنها لا تدعم المعارضة السورية، ومدى رغبة الصين في عرقلة اتخاذ أية قرارات لإدانة النظام السوري أو فرض عقوبات فاعلة ضده، كما أعطى (الفيتو) غطاءً سياسياً للنظام السوري مما جعل الصراع مفتوحاً وفي أغلب المدن السورية وبالتالي تراجع الحل السياسي، أما على الصيد الواقع فإن الصين شاركت عملياً كل الجهود الدولية المتعلقة بالأزمة السورية فقد كانت من ضمن الدول التي راقبت تدمير الأسلحة الكيميائية في سوريا، وكانت أيضاً من ضمن الدول التي راقبت وقف العمليات القتالية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقدمت العديد من المساعدات الإنسانية، وقد كانت هذه المساعدات في السابق تتمثل في مساعدات عسكرية، بيد أن كثير من المراقبون يرون أن المرحلة القادمة سوف تقدم الصين تدريبات عسكرية للجيش السوري وهذا بناءً على التطورات التي شهدتها الأزمة السورية خاصةً بعد التدخل الروسي العسكري.

ولعل يعود تفسير الموقف الصيني تجاه الأزمة السورية لعدة أمور منها أن العلاقات الصينية السورية تعود لعام 1955 وهو موقف يتعلق بمصالحها المباشرة في سوريا، حيث يبلغ حجم التبادل التجاري بين الدولتين ما يقارب 2.48 مليار في عام 2010 إضافة إلى ما يقارب 1.82 مليار دولار كعقود هندسية صينية في سورية، و30 شركة صينية، وترى الصين أن التدخل الغربي في أفغانستان والعراق وليبيا نتجه عنه مخاطر تغيير النظام بالقوة وأن الحرب في العراق وأفغانستان أدت إلى وقوع كوارث إنسانية تمثلت في معاناة مواطني البلدين، كما يرى القادة الصينيون أن سوريا تمثل الخيار المثالي للدور الصيني المنشود في الإقليم فسوريا تعد رصيداً استراتيجياً للصين باعتبار الموقع الجيوسياسي وكذلك ينبي الموقف الصيني على معطيات إيديولوجية فالعلاقة بين الحزبين قوية في كلا البلدين وهناك زيارات رسمية بينهما فقد زار الرئيس الصيني (هوجينتاو) سوريا في عام 2001 كما زار الرئيس السوري بشار الأسد وعقيلته الصين في عام 2004، وبناءً على موقفها تجاه سوريا استطاعت الصين أن ترسم سياستها الخارجية بانسجام ما بين تحقيق مصالحها والدفاع عن المبادئ التي تؤمن بها، والحفاظ على نفوذها في منطقة الشرق الأوسط كونها باتت أحد الأقطاب الرئيسة في النظام الدولي، فالموقف الصيني تجاه سورية جاء موازناً لتصاعد مكانة الصين وقوتها ولمصالحها الاستراتيجية (محمد، 2017، ص 54، www.democraticac.de).

ثانياً: العلاقات الصينية – الأفريقية

إن علاقات مع دول القارة الأفريقية تتأثر بمجموعة من العوامل ومنها:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1 - العامل الاقتصادي في العلاقات الصينية الأفريقية:

تقوم العلاقات الصينية الأفريقية على العامل الاقتصادي حيث تنظر الصين إلى القارة الأفريقية على أنها أحد مصادر لتنمية قاعدتها الصناعية حيث تحتاج إلى كميات كبيرة من المواد الخام للمحافظة على معدلات النمو الاقتصادي خاصةً الحديد الخام، وتستورد الصين النفط والنحاس والبلاتين والذهب والنيكل من زامبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، كما تستورد الحديد الخام من جنوب أفريقيا والموزمبيق، وتقوم الصين بمساعدة الدول الأفريقية بتشييد الكثير من البنية الأساسية، مثل مشروع بناء السكك الحديدية في أنجولا، وتقوم بإلغاء الديون والقروض الحكومية بدون فوائد للدول التي ترتبط بعلاقات دبلوماسية معها.

فتعتبر الأهداف الصينية بأفريقيا أهدافاً اقتصادية، غايتها الوصول إلى المواد الأولية والمنتوجات الفلاحية التي تشكو الصين من نقص كبير فيها، ولذلك تقوم بمشاريع المقاولات المستخرجة لهذه الموارد، أو تستخلص رخصاً لاستغلال الأراضي والغابات، ولضمان تغطية تكاليف هذه الموارد تبيع لأفريقيا كميات ضخمة من السلع المصنعة أو السلع الاستهلاكية بأثمان زهيدة.

من ناحية أخرى فإن للنفط الأفريقي أهمية كبيرة في توثيق علاقات الصين بأفريقيا حيث تحتاج الصين للنفط الأفريقي نظراً للمتطلبات الصناعية المتزايدة للصين، وقد ساعد ذلك على تنمية التجارة الصينية الأفريقية في السنوات الأخيرة، وأصبحت الصين مستورد رئيسي للنفط وتخطط لأن تعادل وارداتها النفطية تعادل نسبة 45% من استخداماتها بحلول عام 2020، ونتيجة لذلك تحرص الصين على تطوير علاقات وثيقة مع البلدان الغنية بالنفط مثل أنجولا ونيجيريا والسودان، وبدأت سياسة استيراد النفط الخارجي الأفريقي أو الشرق أوسطي وذلك لأنه أقل تكلفة من النفط الذي يتم استخراجه من السواحل الصينية، ونظراً لاهتمام الصين بالجانب النفطي تتعدد الشركات الصينية العاملة في هذا المجال في مناطق وأماكن متنوعة من العالم مثل كندا وبيرو والسودان، وقد عزز من العلاقات الخاصة بين الصين والعديد من البلدان المنتجة للنفط اعتمادها على مبيعات الأسلحة والتي تساعد أيضاً على موازنة التكاليف في هذا الشأن، حيث تتجاوز السلع الصينية المصدرة لأفريقيا أكثر من 100 مليار دولار خلال السنوات الأخيرة (الزيات، 2016، www.democraticac.de).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2 - العامل العسكري والأمني:

بالإضافة إلى تزويد الدول الأفريقية بالأسلحة تسعى الصين للتحرك العسكري في القارة الأفريقية حيث تقدم التدريب العسكري لعدة دول أفريقية منها السودان وغينيا الاستوائية ونيجيريا والكاميرون، كما ترسل المتخصصين الصينيين في الأجهزة العسكرية الثقيلة إلى تلك البلاد، وتقدم الصين الأسلحة والتدريب العسكري إلى دول أفريقية أخرى، ويحدث ذلك غالباً أثناء أوقات النزاعات والصراعات، ونقلاً عن خبراء أمريكيين فإن الصادرات الصينية من الأسلحة العسكرية إلى أفريقيا في ازدياد وتمثل 10% من مجموع انتقال الأسلحة التقليدية إلى أفريقيا في السنوات الأخيرة، وتسهم الصين بجنود من الشرطة للمشاركة في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، كما قدمت الصين العديد من الجنود والمراقبين العسكريين والمدنيين ورجال الشرطة للمشاركة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وقد شكلت ثلاث أرباع قوات حفظ السلام الصينية الداعمة لبعثة الأمم المتحدة في أفريقيا (هوانغ، 2005، ص ص 95-96).

3 - العامل الدبلوماسي:

من الجانب الدبلوماسي تسعى الصين لإزالة العلاقات الثنائية بين تايوان وعدد قليل من العواصم الإفريقية والإسراع بالدخول إلى أفريقيا لضمان الولاءات العالمية لها، كون أن قارة أفريقيا يوجد فيها أكبر عدد من الدول النامية، وتدخل سياسة بكين تجاه أفريقيا ضمن السياسة الخارجية الصينية العالمية وتتكامل مع سياساتها في كل من جنوب شرق آسيا، ووسط آسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط، ويدخل في ضمن ذلك طموح الصين الاستراتيجي وسعيها للمفهوم الجديد للأمن، حيث يمكن أن تضمن الصين تزايداً سلمياً في مكانتها وقوتها العالمية عن طريق تقوية علاقاتها بالمناطق المهمة استراتيجياً بالنسبة لها، حيث تسعى الصين في ذلك عن طريق المساهمة في الاستقرار السياسي الداخلي لهذه الدول، وفقاً لذلك أشار رئيس مجلس الدولة الصيني "ون جيا باو" أنه بينما الصين هي أكبر دولة نامية فإن أفريقيا هي أكبر قارة نامية، وإضافة لذلك فإن الصين مستعدة للعمل مع الدول الأفريقية لتطوير ودعم علاقة الصداقة والشراكة الجديدة التي تتسم بالاستقرار طويل الأجل، والمساواة والمنفعة المتبادلة، والتعاون الشامل في مختلف الجوانب،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأن التعاون الصيني الأفريقي يجب أن يتمثل في المزيد من المصالح والأعمال المشتركة، ويجب أن تسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأفريقية، لذلك تقوم الصين بتعزيز تنمية الصداقة التقليدية عبر الدعم المتبادل، وتعزيز الديمقراطية في العلاقات الدولية من خلال تكثيف التشاور وتعزيز آفاق التعاون (الزيات، 2016، www.democraticac.de).

ثالثاً: العلاقات الصينية – أمريكا اللاتينية

ترى الصين أن إنشاء وتطوير علاقات الصداقة مع أمريكا اللاتينية سياسة ثابتة، وتنظر إلى دول أمريكا اللاتينية أنهم يشتركان بتجارب متشابهة وتكامل اقتصادي يخلو من أي تعارض في المصالح، وقد ظلت الصين منذ تأسيسها تؤيد نضال دول أمريكا اللاتينية من أجل الاستقلال الوطني والكفاح الذي قامت به شعوب الدول اللاتينية ضد الإمبريالية، وبناءً على ذلك التوجه الصيني أنشأت الصين علاقات دبلوماسية مع عشرون دولة من دول أمريكا اللاتينية وطورت العلاقات الاقتصادية والتجارية والتبادلات الشعبية مع بعض الدول التي لم تنشئ علاقات دبلوماسية معها، حيث زار الصين أكثر من 40 رئيساً ورئيس وزراء من دول أمريكا اللاتينية، وقام القادة الصينيون بزيارات عديدة للدول اللاتينية وطرحوا خلال الزيارات المبادئ التالية لتطوير العلاقات الصينية اللاتينية: (هوانغ، 2005، ص ص 129-133)

أولاً: توثيق وتوطيد العلاقات السياسية بين الصين ودول أمريكا اللاتينية وزيادة الاتصالات المباشرة والحوار بين كبار المسؤولين وتعزيز المعرفة والثقة المتبادلين.

ثانياً: المساواة والمنفعة المتبادلة والاستكمال المتبادل للاحتياجات وتعويض النقص والتنمية المشتركة.

ثالثاً: تعزيز التبادلات الشعبية وتفعيل التبادل والتعاون في الثقافة والتعليم والصحة والرياضة بأشكال متنوعة وعلى نطاق واسع.

رابعاً: توثيق المشاورات في المحافل الدولية وتعزيز التناسق والدعم المتبادل للحفاظ على مصالح الدول النامية والدفع بإنشاء نظام اقتصادي جديد سياسي ودولي يتصف بالسلام والاستقرار والنزاهة والعدالة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامساً: بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية التي لم تنشئ علاقات دبلوماسية مع الصين، ترغب الحكومة الصينية في إنشاء علاقات صداقة معها على أساس المبادئ الخمسة للتعايش السلمي، وعلى الجانبين أن يعملا على تهيئة الشروط لتطبيع العلاقات بينهما بدءاً بتعزيز تبادل الأفراد وتفعيل التعاون الاقتصادي والتجاري.

وإضافة إلى تنمية العلاقات الثنائية مع دول أمريكا اللاتينية، اتجهت الصين إلى تعزيز التشاور والحوار مع المنظمات والهيئات المتعددة الأطراف في المنطقة اللاتينية، فأقامت الصين منذ عام 1990 علاقات حوار على مستوى وزراء الخارجية مع مجموعة ريو التي تعتبر الهيئة الإقليمية الأكثر نموذجية للتشاور السياسي في أمريكا اللاتينية.

في عام 1994 أصبحت الصين دولة مراقبة لاتحاد التكامل لأمريكا اللاتينية، وفي عام 1997 قبل بنك كاريبي للتنمية رسمياً الصين كدولة عضواً فيه وفي عام 2004 قبلت منظمة الدول الأمريكية الصين كمراقب دائم بصورة رسمية، ويجمع بين الصين ودول أمريكا اللاتينية آراء مشتركة ومتشابهة إزاء كثير من القضايا الدولية وتوثيق التعاون في المنظمات الدولية ومنها الأمم المتحدة، ويشهد التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين ودول أمريكا اللاتينية تطورات ويشهد التعاون في المجلات الاقتصادية والفنية والاستثمارية والعلمية والتكنولوجيا، وقد جمعت الصين بين التجارة وضخ الاستثمارات ومنح القروض الميسرة لإقامة المشروعات في دول أمريكا اللاتينية، كما تعاملت بوعي مع التطورات الاقتصادية العالمية ووظفتها بصورة جيدة، فحينما نشبت الأزمة الاقتصادية المالية عام 2008 وتباطأت حركة الاستثمارات العالمية استفادت الصين من فوائضها المالية الكبيرة، وزادت من توظيف استثماراتها في اقتصاد أمريكا اللاتينية بصورة غير مسبوقة لتصل إلى 35 مليار دولار عام 2010 لتعويض نقص الأسواق للاستثمارات (خبراء مكسيكيون يتوقعون تفاعلاً أكبر بين الصين وأمريكا اللاتينية، 2017، صحيفة الشعب اليومية).

وفي إطار اهتمام الصين بأمريكا اللاتينية كأحد الاتجاهات الاستراتيجية لتوسع وتطوير علاقات الصداقة دخلت العلاقات مرحلة جديدة في عام 2016 حين قام الرئيس الصيني (شي جين بيغ) في جولة لأمريكا اللاتينية زار خلالها الإكوادور وبيرو وتشيلي وشهد توقيع اتفاقيات وعقود مشروعات بلغ عددها أكثر من أربعين في مجالات صناعة التعدين والطاقة وصناعة الإنتاج والزراعة والأسماك والاتصالات والمنشآت التحتية وغيرها،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمر الذي دفع التعاون الفعلي بين الصين وأمريكا اللاتينية في مجال الاقتصاد والتجارة وأيضاً رفع الثقة المتبادلة بينهم وتحقيق التنمية المشتركة، وبالتزامن مع ذلك ارتفع حجم التبادل التجاري بين الصين ودول أمريكا اللاتينية وتوقع عدد من المراقبين وصول هذا التبادل إلى 400 مليار دولار بحلول عام 2017، وقد ازدادت الاستثمارات الصينية في الارجنتين والبرازيل وبيرو والأكوادور والمكسيك (وكالة أنباء شينخوا، www.arabic.news.cn).

ويتبين أن الأهداف الرئيسية للصين ليست اقتصادية فقط وإنما تأمل بكين في كسب الدعم السياسي لهذه المنطقة، ولكن الأولوية الأكثر وضوحاً هي تعزيز العلاقات الاقتصادية، وبالإضافة إلى الفوائد الاقتصادية فبكين لديها مصالح استراتيجية في أمريكا اللاتينية كمصدر للطاقة والموارد الطبيعية الأخرى، إن أمل الصين في أن الدعم الاقتصادي سوف يترجم في المستقبل إلى الدعم السياسي وهي استراتيجية بكين التي استخدمتها مع أفريقيا، فالصين تركز على الشراكة السياسية مع تطوير التعاون الاقتصادي وتأسيس لعهد جديد من العلاقات الاستراتيجية بوضع حلول إبداعية تعظم الفوائد على جميع الأطراف.

المبحث الثاني

الإدراك الصيني للنظام الدولي

إن تغير البنية الهيكلية للنظام الدولي قد حرر الحركة السياسية الخارجية للصين من مجموعة قيود كانت تكبلها، وفتح أمامها هامشاً واسعاً وفرصاً جديدة كي تتعامل مع جملة قضايا، ربما كانت في عهد القطبية الثنائية تعد حكراً على القوتين العظميين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق، لقد ارتكز الإدراك الصيني للتحولات العالمية على الرغبة في حماية تجربة الإصلاح الاقتصادي والمحافظة على طابعها الخاص وإيجاد الشروط الملائمة لاستمرارها واللازمة لإنجاحها، لما لها من أهمية في بناء دور الصين المستقبلي في نظام دولي أخذت معالمه ترتكز على معطيات اقتصادية، وكذلك أدركت الصين ضرورة أن يكون لها دور متميز في تفاعلات البيئتين الإقليمية والدولية، ولهذا تحركت باتجاه مجموعة قضايا كانت بمنزلة محاور أساسية تعين على كشف حقيقة التغيرات في نمط التفكير الصيني ونماذجه السلوكية للتحول من موقع "الانحسار النسبي" في مرحلة القطبية الثنائية، إلي " الانفتاح النشيط " في مرحلة القطبية الأحادية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمر الذي فرض على الصين أن تجهز نفسها للبحث عن مقومات دور جديد يتلاءم وحقائق التغير، فتثبت من خلاله مكانتها الدولية في عالم انهارت فيه أسس " الاحتكار الدولي " لقوتين عظميين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي سابقاً (The Balance Sheet China, p:6).

وفي مقدمة مظاهر التغير تأتي الإيديولوجية التي لم يعد لها الدور الحاسم نفسه في تشكيل رؤية وصياغة أنماط تفاعلات السياسة الخارجية كما كانت في السابق في عهد القطبية الثنائية، وقد يصح القول إن الصين تلجأ في بعض الأحيان إلى المبررات الأيديولوجية كمحدد لرؤيتها خاصةً في صراعها مع الامبريالية لكنها تراجعت إلى حد كبير أمام مقتضيات المصالح الوطنية وفي ظل عولمة الاقتصاد، وعلى سبيل المثال نظرة الصين إلى القانون الدولي ومفهوم الشرعية الدولية، حيث أصبحت أكثر احتراماً لهما، لقد نظر الصينيون إلى القانون الدولي باعتباره أداة يمكن أن تخدم أهداف السياسة الخارجية لبلدهم، ومن ثم رأوا ضرورة المشاركة في تدعيم الشرعية الدولية، وبخاصة أن نظام الشرعية الدولية يمكن أن يستمر دون مشاركة الصين فيه وتكون النتيجة هي تقيد حركة الصين أو تهميش دورها في المجتمع الدولي، وهذا لا يخدم مصالحها وتطلعاتها الجديدة والمستقبلية، ولما كانت المشاركة في الشرعية الدولية من جانب الصين تقتضي شرح وتبرير السلوك الصيني في ضوء معايير الشرعية فإن المعضلة التي واجهت الصين كانت إما مواجهة مع هذه الشرعية أو التناقض معها ومن ثم مع أهداف وتطلعات المجتمع الدولي، وإما التوافق معها وقبول معاييرها، وكان البديل الثاني لما تراه هو الأرجح أملاً في خدمة مصالحها وأهدافها القومية.

وفي الواقع إن سبيل التوافق مع الشرعية الدولية كانت ترافقه جملة عوائق، فعلى سبيل المثال كان مفهوم المصلحة القومية بالنسبة للصين التي تصر على السيادة المطلقة للدولة كأساس للعلاقات الدولية، يعني المعيار الذي يحدد السلوك القانوني في المجال الدولي، ومن ثم فهو المعيار الذي تتصرف في ضوئه، أي أنها تتصرف وفق الضوابط التي ترى فيها ما يخدم مصلحتها القومية ولقد كان المفهوم الصيني للمصلحة القومية متسعاً ويتضمن مصالح أساسية كالأرض والأمن والسيادة، وكان لدى الصينيين حساسية بالغة لكل ما يتعلق بمصالحهم القومية بالمعنى الذي تراه غير أن التمسك الصارم بمثل هذه المفردات يعني أن الصين ستدخل في نزاعات مع كل الدول المجاورة لها لكن مع تغير البنية الهيكلية للنظام الدولي ومع الإصلاحات الداخلية التي بدأتها الصين تغير هذا المفهوم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فمن جانب أصبحت حسابات المصلحة القومية تبنى على أساس الموازنة بين العوائد الآنية التي يمكن أن تنجم من إنهاك قواعد القانون الدولي والفوائد الطويلة الأجل التي يمكن أن يتمخض عنها الالتزام بالشرعية الدولية، ومن جانب أخر لم تعد الصين تعول كثيراً في تقويمها للسلوك الدولي ومعايير الشرعية الدولية على التوزيع العالمي للقوة والنفوذ بقدر ما تعول على حجم الاستفادة أو الضرر الذي يمكن أن يلحق بها من جراء هذا السلوك، فضلاً عن ذلك أصبحت الصين أكثر إقبالاً على الالتزامات الدولية وأكثر انخراطاً فيه من ذي قبل وذلك بحكم المتغيرات الداخلية (فهمي، 2000، ص16).

وعلى صعيد هيئة الأمم المتحدة، يبدو أن الصين عازمة على أن تحقق دوراً أكثر فعالية في المجتمع الدولي وبخاصةً من خلال تفعيل دورها في مجلس الأمن، حيث لا يوجد بديل لها على الساحة العالمية لتحقيق هذه الغاية ومن الواضح أنه كلما تمت تقوية دور مجلس الأمن زاد نفوذ الصين وذلك لتمتعها بالعضوية الدائمة فيه وحق النقض " الفيتو" لهذا من الطبيعي أن تصر الصين على أن تتدخل هيئة الأمم المتحدة بصورة مباشرة في سياسات حل الخلافات والنزاعات الدولية لزيادة نفوذها من خلال الهيئة ولا سيما أن نفوذها خارج الهيئة أقل نسبيا من نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية ولكنهما يتمتعان داخلها بحقوق متماثلة الأمر الذي يساعد على وجود ميدان للتنافس النسبي وعلى تقليل الفجوة في مستوى النفوذ، وتشير الصين إلى رغبتها في تأكيد دور هيئة الأمم المتحدة في تفادي الأزمات قبل وقوعها ومعالجتها قبل تفاقمها وأن يكون لمجلس الأمن دور فعال وحيوي ومحايد في معالجة الأزمات وفي تشكيل قوات حفظ السلام حفاظاً على السلم والأمن الدوليين وترى الصين أن العقوبات الدولية وبخاصة الحصارات الاقتصادية تفترض أن تتوافق والشرعية الدولية وميثاق الأمم المتحدة وأن تكون بموافقة مجلس الأمن (Zoellick, 2005, vol.16, no.4).

المطلب الأول: التحديات التي تواجهها الصين

عرفت الصين نمواً اقتصادياً سريعاً خلال العقود الأخيرة حيث يعتبر الاقتصاد الصيني من ضمن أكبر اقتصاديات العالم، ورغم ذلك فإن هناك العديد من الصعوبات التي تعترض الصين، ويشدد المسؤولون الصينيون على حقيقة أن الصين لا تزال دولة نامية وعلى رغم أنها تنافس اقتصاديات الدول الكبرى، ومن التحديات التي تواجهها الصين: (فخري، 2017، www.chinatoday.com.cn)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1 – الصين دولة متلقية ومانحة للمساعدات: تقدم الصين المساعدات في صورة تنفيذ مشروعات وتوريد معدات وتشيد المباني والبنية التحتية، والصين لا تقدم مساعدات في صورة دعم نقدي إلا في بعض الحالات الطارئة مثل حالات الإغاثة الإنسانية جراء كارثة طبيعية أو انتشار مرض ما، ورغم أن الصين أصبحت دولة مانحة فإنها لا تزال تتلقى المساعدات من الدول المتقدمة ولكن ليس في صورة منح أو قروض وإنما تتمثل في نقل الخبرات والعلم والمعرفة والاستفادة من التجارب الإدارية الناجحة.

2 – تحديات اقتصادية: تفرض الدول المتقدمة قيوداً على المنتجات الصينية، وتواجه الصناعة الصينية ضعف جودة منتجاتها واستهلاكها الكبير للطاقة، وترتبط الصين بالسوق الخارجية من حيث التزود بالمواد الأولية أمام كثافة التصنيع وقوة الاستهلاك.

3 – تحديات ديمغرافية واجتماعية: تعد ضخامة عدد السكان من مجهودات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي فمكانة الصين متواضعة نسبياً في مجال مؤشرات التنمية البشرية، رغم أن الصين تحقق أعلى معدلات النمو الاقتصادي، حيث يظل حجم وتضخم السكان تحدياً يلاحق سياستها فالمتغير السكاني يستنزف المصادر الاقتصادية لأغراض تلبية المتطلبات الغذائية ومتطلبات التعليم.

4 – تحديات طبيعية: الصين فيها عوائق طبيعية متنوعة منها غلبة المرتفعات الجبال والهضاب العليا، وانتشار الجفاف في الغرب الصيني، مقابل تعرض الصين الجنوبية للأعاصير المدارية والفيضانات.

5 – التلوث البيئي: نتيجة الاعتماد الكثيف على الفحم لتوليد الطاقة فإن 50% من الشعب الصيني يعانون من تلوث الهواء، ومن بين 160 مدينة كبرى في الصين فإن 10% منها فقط تلبي المعيار العالمي لجودة الهواء، وكثيراً ما تتجاوز نسبة تلوث الهواء المستويات التي تعتبرها منظمة الصحة العالمية خطيرة مما يؤدي لاكتظاظ المستشفيات بالشباب والمسنين الذين يعانون من ضيق التنفس، فتلوث الهواء يعد رابع أكثر سبب شيوعاً للوفاة في الصين بعد سوء التغذية وضغط الدم والتدخين، ولا يقتصر الأمر على جودة الهواء وإنما يمتد التلوث إلى البحيرات والأنهار والمياه الجوفية جراء القيود المخففة على الصناعة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تزايد الاهتمام بالبعد الاقتصادي

أمام تراجع المتغير الأيديولوجي وانحسار دور القوة العسكرية في تفاعلات الوحدات الدولية في نظام دولي يعطي فيه أولوية التميز لميدان النمو الاقتصادي، تغيرت توجهات القيادة الصينية في سبل الارتقاء إلى مصاف الدول المتقدمة والمؤثرة في تفاعلات النظام الدولي، فكان تزايد الاهتمام الصيني بالبعد الاقتصادي، لكن المعضلة الاقتصادية شكلت ومنذ عام 1949 هاجساً مقلقاً في تفكير القيادة الصينية وتضافرت مجموعة من العوامل داخلية وخارجية في أن تبقى الصين ضعيفة داخلياً وغير مؤثرة خارجياً، وقد شكلت هذه العوامل عوائق حقيقية حالت دون قيام الصين بدور فاعل في النظام الدولي، إلا أن محاولات الصين في أن تصبح قوة اقتصادية كبيرة وبارزة على الساحة الدولية تعود إلى عام 1978 وذلك بعد تبني سياسة الانفتاح والإصلاح الذي أعطت فيه الأولوية للنمو الاقتصادي، حيث كانت ترى أنه من الضروري الانفتاح على أسواق العالم وتطوراته وأساليبه التقنية بهدف تحديث الاقتصاد والصناعات الصينية والارتقاء بها إلى مكانة متقدمة، كذلك اتجهت سياسة إصلاح النظام الاقتصادي إلى إصلاح أسواق السلع برفع الرقابة الحكومية على إنتاج العديد من السلع، وإبقاء القيود على استيراد السلع الاستهلاكية التي تنافس المنتجات الصينية للمؤسسات غير الحكومية ما حقق الحماية للصناعات المحلية الناشئة (فهمي، 2000، ص56).

لقد استفادت الصين من النمو الاقتصادي المتسارع في تنمية العلاقات التجارية الخارجية فقد تميزت بتنوع شركائها التجاريين وهو ما جنبها الآثار السلبية التي نتجت عن الأزمة المالية العالمية في عام 2008، وفي المقابل فقد أدى ارتباط الصين بالاقتصاد العالمي واقتصاديات دول شرق آسيا التي تميزت بمعدلات نمو مرتفعة إلى ضمان سوق واسعة للصادرات والسلع الصينية ومن ثم ضمان دفع عملية الإصلاح الاقتصادي دون حدوث هزات في الاقتصاد الصيني، وفي هذا الإطار سعت الصين دائماً إلى استقرار النظام الدولي من أجل خلق بيئة مناسبة لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي الصيني وهو ما يشكل قمة أولويات القيادة الصينية الحالية واستمراراً للنهج الذي اختطه ورسمه الزعيم الصيني الأسبق (دنغ زياو بنغ) (Mingkui, 2006, p:8)،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبناءً على ذلك قامت الصين بالعمل على تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية ولم تعد الصين تتمسك بضرورة أن تخدم القضايا الداخلية السياسة الخارجية بل على العكس ترى ضرورة أن تخدم السياسة الخارجية القضايا الداخلية وتخلق بيئة دولية وإقليمية مواتية لعملية التنمية الاقتصادية في الداخل، ومن أهم جوانب الدبلوماسية الاقتصادية هو تعزيز الجانب الاقتصادي وتوثيق العلاقات الاقتصادية وتطوير التعاون مع بلدان العالم والامتناع عن المواجهة (محي،2012، صحيفة اليوم السابع).

المطلب الثاني: الصين وبنية النظام الدولي الجديد

أولاً: الرؤية الصينية للنظام الدولي الجديد

إن الرؤية الصينية للنظام الدولي الجديد تميل أن تبدأ من إقليمها، فقد حصرت اهتماماتها بالمناطق القريبة من حدودها الوطنية، وأن تطور سياسات بيئية إقليمية تؤمن لها القدرة على التوسع الدولي، لذلك فإن اهتمامات الصين في المرحلة الأولى بدأت في إطار بيئتها الإقليمية وحل الخلافات خاصةً الحدودية منها وهي تبدو من وجهة نظر القادة الصينين أكثر أهمية وعلى هذا الأساس تحددت أولويات الرؤية الصينة بجملة اعتبارات منها التوحيد السلمي لأراضي الصين وقد عدت القيادة الصينية أن تحقيق هذا الهدف التزاماً ثابتاً لا يمكن الحياد عنه، ولمعالجة العلاقات بينها وبين الدول المجاورة لها طرحت المبادئ الخمسة للتعايش السلمي، وترى الصين أنه على المجتمع الدولي تشجيع هذه المبادئ الخمس مهما تغير الوضع الدولي وفي الوقت نفسه أن يتخذها مبادئ لمعالجة العلاقات الدولية، لأنها ترى في هذه المبادئ أنه ستتعايش الدول ذات الأنظمة الاجتماعية والأيديولوجيات المختلفة في العالم لمدة طويلة وذلك من أجل حماية سلام واستقرار العالم، وأن على الدول أن لا تتدخل في شؤون الدول الداخلية الأخرى وتبحث عن نقاط التقاء (فهمي، 2000، ص16).

كما أنها تتطلع إلى نظام عالمي جديد قائم على الأمن والعدالة والمساواة بعيداً عن فترة الحرب البادرة ومفاهيمها، وفي هذا الإطار ترتكز الصين على أهمية الاحترام المتبادل للسيادة وأهمية عدم التدخل الدول في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وترى أن يكون القانون الدولي والعرف الدولي هو الأساس العلاقات بين الدول لتحقيق التعايش السلمي، وكذلك ترتكز على مبدأ حرية الاختيار أي أن تكون لكل دولة سياستها التي تتماشى وتحقيق التنمية القومية فيها، وترى الصين أن عدم نفاذ هذه السياسات يضع عوائق في العلاقات الخارجية للدول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كذلك تعارض الصين الهيمنة العالمية والاتجاهات المنفردة للسيطرة على النظام الدولي وهي تدعو إلى مبدأ المشاركة في التفاعلات الدولية وعلى هذا تحددت رؤية الصين للنظام الدولي بأنه نظام قائم على التعددية والمشاركة واستكمالاً لرؤيتها الرافضة لانفراد دولة واحدة بمقدرات النظام الدولي لا تميل الصين إلى الدخول في تحالفات عسكرية مع دول أخرى أو تشكيل جبهات في مواجهة قوى معينة وتدرك أن الانطلاق نحو العالمية والمساهمة لا بد من أن تسبقها مكانة إقليمية ذلك أن البيئة الإقليمية الآسيوية تقدم قاعدة ارتكاز ومدخلاً لتحقيق المصالح الصينية على المستوى العالمي وعلى هذا حرصت الصين على انتهاج سياسة حسن جوار مع الدول المحيطة بها والتي أصبحت الصين تعطيها أولوية متقدمة في سياستها الخارجية (فهمي، 2000، ص33).

ثانياً: الصين ومستقبل النظام الدولي الجديد

هناك معطيات ومؤشرات بالإضافة إلى الواقع، كل ذلك يدل على أن الصين تتجه بصورة مرنة نحو المساهمة في التأسيس لنظام دولي متعدد الأقطاب، فالصين في سياستها الخارجية تسعى إلى تعزيز التعددية القطبية في النظام الدولي، وتسعى في ذلك الموازنة بين علاقاتها المتينة مع القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والاتحاد الأوروبي من جهة، ومن جهة أخرى علاقاتها المتميزة بالدول الصاعدة والنامية، وتتلافى الصين أية مواجهة مباشرة مع الطرف الأمريكي في سبيل تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي، فقد سبق لوزير الخارجية الصيني (وانغ يي) أن أشار إلى أن بلاده " لا تحاول بناء نظام منافس بقدر ما تسعى إلى تأدية دور أكبر في النظام الدولي القائم "، وثمة أولويات تركز عليها الصين في الوقت الراهن وهو دعم دورها الدولي في المرحلة المقبلة، فهي من جهة تحرص على استقرار نظامها السياسي ودعم انفتاحه على المتغيرات الداخلية والخارجية في أبعادها الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، إضافة إلى الاستمرار في تحقيق التطور والنمو الاقتصادي، مع الحرص على تحقيق وحدتها وتعزيز تواصلها وعلاقاتها بمحيطها الإقليمي والدولي (لكريني، 2013، ص129).

وعليه فإن هناك حقيقة مفادها هي أن الصين في المستقبل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لا بد أن تكون أحد القوى الأساسية في النظام الدولي أو حتى المؤثرة فيه، فالمختصون بالشأن الصيني يرون بأن الصعود السلمي للصين أو الصعود المنظم الهادئ هو أقرب ما يمكن وصفه حالة الصين في الوقت الحاضر فهي تتبع سياسات هادئة وهادفة تقوم على أساس فكرة المصالح المتبادلة، فالصعود الصيني في الوقت الحاضر جاء كحالة طبيعية فالبعض يعد الصين قوة دولية كبرى لتحقيق التوازن الاستراتيجي،

والبعض الآخر يعد الصين قوة اقتصادية لا تقوم بأداء دور سياسي في النظام الدولي، فشكل النظام الدولي القائم على الأحادية القطبية يشهد حالة تراجع وتغير يراه البعض بأنه حالة طبيعية حتمية فالولايات المتحدة الأمريكية التي تهيمن على مفاصل هذا النظام الدولي تشهد حالة تراجع وعدم القدرة على احتكار أبعاد القوة المتعلقة بالتكنولوجيا أو الاقتصاد وهذا الأمر أشار له الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما والذي ذكر أنه لم تعد دولته المهيمنة أو الأولى في العالم، ولعل هذا التراجع سوف يفرض على النظام الدولي صعود أطراف تمتلك عناصر قوة فاعلة وأكثر طرف مرشح لذلك هي الصين، فالصين مجبرة على ذلك لخدمة مصالحها الاقتصادية مع دول العالم، ولعل حالة الثبات وعدم التسرع التي تنتهجها الصين في أداء دور فاعل في النظام الدولي تأتي انسجاماً مع رغبتها في المحافظة على سياستها الدولية فهي لا تريد الانجرار لحالة التغيير السريع لأن ذلك قد يكون مكلفاً مادياً عليها ولا تريد في الوقت نفسه أن تتخلى عن حالة حفاظها على الوضع القائم الذي قد يربك بعض مصالحها الاقتصادية المنتشرة حول العالم (خضير، 2014، ص 15).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة

تعد الصين قوة صاعدة ومؤثرة في بنية النظام الدولي نتيجة أبعاد القوة التي تتوافر لديها مثل الموارد الطبيعية والاقتصاد والصناعة والتبادل التجاري مع معظم دول العالم بالإضافة إلى القوة العسكرية حيث شكلت هذه الأبعاد الأساسية قوة الصين وجعلت لها مكانة مؤثرة في الساحة الدولية، ولتطلعاتها للمكانة المستقبلية في النظام الدولي قامت بإصلاحات اقتصادية بدأت في عام 1978، وإعادة بناء وتنظيم العمل السياسي حيث قامت بتعديل النظام الانتخابي وسيادة القانون ومكافحة الفساد.

ولما تغير النظام الدولي بعد أعقاب الحرب البادرة التي انتهت بانهيار الاتحاد السوفيتي، وتغير مشهد النظام الدولي إلى أحادي القطبية، ودخول فواعل جديدة من غير الدول على الساحة الدولية كالمنظمات الدولية والإقليمية والشركات المتعددة الجنسيات، وفضلاً عن أن مفهوم القوة لم يعد يقتصر على الجانب العسكري فقط فبات يختلف عن الفترات السابقة، وبما أن مستقبل النظام الدولي يتحدد ويتشكل بحسب طبيعة الفاعلين فيه، فإن النظام الدولي في وضعه الحالي أقرب ما يكون إلى وضع دولي في حالة التحول نحو التعددية القطبية، مما يسمح بظهور فواعل جديدة على الساحة الدولية ومن بينها الصين كقوة فاعلة ومؤثرة على بنية النظام الدولي.

وبعد أن لاح في أفق النظام الدولي بروز دور الصين كقوة فاعلة ومؤثرة، وأصبحت الصين تأخذ مكانتها في الساحة الدولية باعتبارها قوة اقتصادية عالمية، ولها دور سياسي دولي مؤثر على توازن القوة العالمية من خلال مواقفها في مجلس الأمن الدولي كونها من الدول الخمس الدائمة العضوية ولها حق (الفيتو) فعادةً ما يكون موقفها خارج النظام الأحادي القطبية والفلك الأمريكي، ويتضح ذلك جلياً في تصويت الصين ضد أربع مسودات مشاريع في مجلس الأمن كانت الدول الغربية تسعى لإصدارها تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ضد النظام السوري في موقف متطابق مع روسيا مكرسة في ذلك لنظام متعدد الأقطاب ومؤثرة على توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وانتهجت الصين سياسة دولية أكثر انفتاحاً سوء في محيطها الإقليمي أو الدولي وذلك لتتوافق وتطلعاتها المستقبلية مع النظام الدولي الجديد، لذا فإن حدود الحركة الصينية باتت تتسع بشكل مستمر وبحسب المصلحة الوطنية فاهتمت الصين بمناطق مثل أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية واستطاعت أن تجد لها دور وتبادل تجاري وأسواق خارجية في مختلف قارات العالم، فالقارة الأفريقية تلبي احتياجاتها التنموية من الموارد الطاقة، وأمريكا اللاتينية تنمي اقتصادها من الاستثمارات، والدول الأوروبية تساعدها على تزويدها بالتكنولوجيا والمعرفة، لذلك فالصين باتت قوة صاعدة لها أثر على بنية النظام الدولي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستنتاجات:

تناولت الدراسة أثر تصاعد قوة الصين على بنية النظام الدولي من خلال تحليل أبعاد القوة التي تمتلكها الصين والتي تشمل على (الأبعاد الطبيعية والثقافية، والأبعاد الاقتصادية والسياسية) والتفاعل مع المتغيرات الخارجية وتتمثل فيه (التحول إلى النظام الدولي متعدد الأقطاب)، وقد توصلت الدراسة للاستنتاجات التالية:

1 – تمتلك الصين أبعاد القوة التي تؤهلها لأداء دور فاعل في الساحة الدولية، إلا أن استهلاكها المتزايد وحاجتها للموارد الطاقة جعلها تتجه إلى دول في مختلف قارات العالم التي تتوافر فيها المواد الأولية وتقيم علاقات اقتصادية مشتركة.

2 – بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة وتراجع الدور الأمريكي مؤخراً، فإن طبيعة النظام الدولي الحالي أتاح الفرصة لظهور فواعل مؤثرة في الساحة الدولية ومنها الصين بأن تكون قوة عالمية.

3 - تسعى الصين تعزيز وتطوير علاقاتها الخارجية على ثلاث محاور الأول إقليمياً من خلال حل الخلافات مع الدول المجاورة لها والدخول في المنظمات الإقليمية مثل مجموعة البريكس ومجموعة شنغهاي وتوثيق العلاقات مع منظمة آسيان، والمحور الثاني تطوير علاقاتها مع الدول القوى الكبرى مثل روسيا والاتحاد الأوروبي من خلال التنسيق في المواقف الدولية والشراكة في مختلف المجالات، والمحور الثالث هو مع الدول النامية من خلال الشراكة الاقتصادية مثل أمريكا اللاتينية والقارة الأفريقية والشرق الأوسط.

4 - بدأت الصين منذ عام 1978 تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح على الخارج، فتمكنت أن تؤدي دوراً فاعلاً في النظام الدولي بدبلوماسيتها الفعالة وسياستها الخارجية المبنية على توثيق العلاقات الدولية على أساس المبادئ الخمسة للتعايش السلمي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5 – بعد الإصلاحات ركزت الصين اهتمامها على بناء التحديثات الاشتراكية لنظامها الاقتصادي الداخلي وأصبحت واحدة من أكثر البلدان نمواً في الاقتصاد وزادت الصناعة مما جعلها أكبر الدول إنتاجاً، وأصبحت عضواً في العديد من المنظمات الإقليمية والدولية أهمها منظمة التجارة العالمية.

6 – تلتزم الصين بسياسة الانفتاح القائم على أساس المنفعة المتبادلة والكسب المشترك وتدعم بناء نظام دولي من خلال الأمم المتحدة والدبلوماسية لإنشاء نظام جديدي اقتصادي وسياسي.

7 – إن تحول النظام الدولي الراهن من المتوقع يدفع الولايات المتحدة إلى الاتجاه نحو أحد خيارين إما اعتماد الولايات المتحدة القوة كوسيلة لتعطيل فرص صعود الصين، أو أن تلجأ الولايات المتحدة الأمريكية إلى اعتماد سياسة توازن القوى بمعنى الانسحاب من المواقع غير الضرورية وتقوية عدة دول إقليمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوصيات:

بعد تحليل موضوع أثر تصاعد قوة الصين على بنية النظام الدولي واستناداً إلى ما جاء في النتائج، فإن الدراسة تجد من المناسب أن تقدم عدد من التوصيات وهي كالتالي:

1 – سخرت الصين أبعاده القوة الطبيعية والمادية التي تتوافر لها بشكل كبير وإيجابي لخدمة مصالحها الوطنية مما انعكس على النمو الاقتصادي المتسارع الذي تشهده الصين، لذلك يمكن توظيف الموارد الطبيعية التي تتميز بها دول المنطقة في خدمة التنمية والتطوير.

2 – الاستفادة من تجربة الإصلاحات الاقتصادية الداخلية التي بدأت بها الصين في عام 1978 والتي بدأت في القطاع الزراعي وسارت على هذا النهج في القطاعات الأخرى مما أدى إلى تنمية بشرية تمثلت في الصناعة والتجارة.

3 – إن طبيعة النظام الدولي الحالي في طور التحول إلى نظام متعدد الأقطاب مما جعل هناك فرص لظهور فواعل مؤثرة في الساحة الدولية، فإن سعي الصين إلى وصولها كقوى عظمى يوازيه سعي أطراف دولية أخرى مثل روسيا والاتحاد الأوروبي لأن تصبح قوة فاعلة ومؤثرة في الساحة الدولية، لذلك فإن التعامل مع النظام الدولي الجديد ينطلق من هذا الأساس.

4 - إن حدود الحركة الصينية الدولية باتت تتسع بشكل مستمر فاهتمت بمناطق مثل آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط، لهذا فإن المستقبل يتوقع أن تكون الصين طرف دولي مؤثر في الساحة الدولية، وعليه ضرورة إدراك التعامل مع نظام دولي جديد تكون الصين أحد الأطراف الرئيسية فيه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5 – ترتكز سياسة الصين الاقتصادية على الطاقة والموارد الأولية، وهذا ما أدى إلى تزايد نفوذ الصين في القارة الأفريقية، فالقارة الأفريقية تعد المورد الأخر لموارد الطاقة للصين كما أن الصين تعتمد عليها اقتصاديا، ويمكن بناء شراكة اقتصادية مع الصين عبر القارة الافريقية.

6 - إنشاء آلية لتعزيز التعاون مع الصين في مختلف المجالات ومنها الاقتصادية والصناعية والتكنولوجية، وتدعيم التعاون العسكري.

7 – تواصل واستمرار الدراسات والبحوث الأكاديمية التي تتعلق بالجوانب الأخرى في أثر تصاعد قوة الصين على بنية النظام الدولي وتغطية ما لم تحط به هذه الدراسة علماً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المصادر العلمية

أولاً: الكتب العربية

- (الأخرس، إبراهيم، 2008)، أسرار تقدم الصين: دراسة في ملامح القوة وأسباب الصعود، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

- (البغدادي، عبد السلام إبراهيم، 2008)، التجربة الصينية في أفريقيا 1949-2008، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، الجمهورية العراقية.

- (تشومسكي، نعوم، 2010)، النظام العالمي القديم والجديد، ترجمة: محمد عاطف عبد الحميد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

- (تشينغمن، تشانغ، 2010)، الدبلوماسية الصينية، سلسلة أساسيات الصين، دار النشر الصينية عبر القارات، جمهورية مصر العربية.

- (تللو، نبيل، 2005)، الموسوعة الجغرافية العالمية المصورة دول العالم، دار علاء الدين للنشر والتوزيع، دمشق، الجمهورية العربية السورية.

- (التميمي، ناصر، 2017)، صعود الصين: المصالح الجوهرية لبكين والتداعيات المحتملة عربياً، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الجمهورية اللبنانية.

- (توفيق، سعد حقي، 2000)، مبادئ العلاقات الدولية، دار وائل للنشر، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.

- (توفيق، سعد حقي، 2002)، النظام الدولي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.

- (أبو حجر، آمنة إبراهيم، 2001)، الموسوعة الجغرافية لبلدان العالم، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- (الحراثي، ميلاد مفتاح، 2017)، السياسة الدولية المعاصرة: مدخل تفكيكي تفسيري للمفاهيم والأنساق، دار الكتاب الجامعي، العين، دولة الإمارات العربية المتحدة.

- (حشمي، محمد، 2017)، الاقتصاد السياسي للعلاقات العربية – الصينية: التحديات والفرص الاستراتيجية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الجمهورية اللبنانية.

- (الراوي، مهند حميد، 2015)، عالم ما بعد القطبية الأحادية الأمريكية: دراسة في مستقبل النظام السياسي الدولي، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

- (ريحانا، سامي، 2009)، العالم في مطلع القرن الحادي والعشرين، دار نوبليس، بيروت، الجمهورية اللبنانية.

- (زكي، رمزي، 1999)، العولمة المالية: الاقتصاد السياسي الرأسمالي الدولي، دار المستقبل العربي، بيروت، الجمهورية اللبنانية.

- (السليم، نايف حطاب، 2012)، بداية التاريخ: المتغيرات الدولية الراهنة والمستقبلية، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.

- (السيد عمر، السيد محمد، أبو عامود، محمد، 2012)، مبادئ العلاقات الدولية، جامعة العلوم التطبيقية – كلية العلوم الإدارية، مملكة البحرين.

- (الطش، مصطفى، 2002)، الصين وموازين القوى الدولية، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.

- (عبد الحي، وليد سليم، 2000)، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1975- 2010، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.

- (عبدالله، أحمد عبد الجبار، 2015)، الصين والتوازن الاستراتيجي العالمي بعد عام 2001 وآفاق المستقبل، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، الجمهورية اللبنانية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- (عبد السلام، رفيق، 2008)، الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، دولة قطر.

- (عبد الكريم، وجيه أحمد، 2017)، كونفوشيوس: فيلسوف حضارة المستقبل، دار الكتاب العربي، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

- (عرفات، إبراهيم، 2006)، الصين وحواجز الصعود، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية.

- (عطوان، خضر عباس، 2004)، مستقبل العلاقات الأمريكية - الصينية، مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.

- (عطوان، خضر عباس، 2012)، القوى العالمية والتوازنات الإقليمية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.

- (عودة، جهاد، 2005)، الصراع الدولي: مفاهيم وقضايا، دار الهدى للنشر، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

- (القصبي، عبد الغفار رشاد، 2004)، مناهج البحث في علم السياسة، مكتبة الآداب، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

- (قنديل، حنان، 2003)، الصين وتايوان والعولمة، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية.

- (كاظم، نجاح، 2010)، الصين القوة العملاقة الجديدة، لارسا للنشر، بيروت، الجمهورية اللبنانية.

- (مصباح، زايد عبيد الله، 2002)، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة، دار الكتب العلمية، بيروت، الجمهورية اللبنانية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- (المعيني، خالد، 2009)، الصراع الدولي بعد الحرب الباردة، دار كيوان، دمشق، الجمهورية العربية السورية.

- (مقلد، إسماعيل صبري، 2002)، العلاقات السياسية الدولية: النظرية والتطبيق، جامعة أسيوط، أسيوط، جمهورية مصر العربية.

- الموسوعة العربية العالمية، 1999، ط2، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية.

- (ميتكس، هدى، عرفة، خديجة، 2006)، الصعود الصيني، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.

- (النقر، علي سيد، 2009)، السياسة الخارجية للصين وعلاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، جمهورية مصر العربية.

- (الهاشمي، إياد علي، 2013)، العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.

- (هوانج، تشو يي، 2005)، الدبلوماسية الصينية، سلسلة أساسيات الصين، دار النشر الصينية عبر القارات، جمهورية مصر العربية.

- (اليوسف، نورة بنت عبد الرحمن، 2017)، العلاقة الطاقية بين البلدان العربية والصين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الجمهورية اللبنانية.

- (يونس، يونس مؤيد، 2015)، أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية، دار المنهل، بيروت، الجمهورية اللبنانية.

ثانياً: الدوريات العلمية

- (بكير، علي حسين، 2006)، " العلاقات الاستراتيجية الصينية الروسية "، فصلية الدفاع الوطني اللبناني، العدد (56)، بيروت، الجمهورية اللبنانية.

- (بكير، علي حسين، 2006)، " العلاقات الروسية الصينية تحت المجهر "، مجلة العصر.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

- (الحباشنة، صداح أحمد، القطاطشة، محمد حمد 2013)، " العلاقات الروسية الصينية للفترة 1991 - 2010"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد (3)، المجلد (41)، جامعة الكويت، دولة الكويت.

- (حماد، كمال، 2000)، " تايوان بين الاستراتيجيتين الصينية والأمريكية "، مجلة الجيش اللبناني، العدد (298)، بيروت، الجمهورية اللبنانية.

- (خضير، محمد ياس، 2014)، " الصين ومستقبل النظام السياسي الدولي "، المجلات العراقية الأكاديمية العلمية، العدد (24)، الجامعة المستنصرية، الجمهورية العراقية.

- (الدسوقي، أبو بكر، 2008)، " الدور العالمي للصين: رؤى مختلفة "، مجلة السياسة الدولية، العدد (173)، المجلد (43)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

- (رجب، إيمان أحمد، 2012)، " لماذا القوة؟ "، مجلة السياسة الدولية، العدد (188)، المجلد (47)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

- (الطائي، صالح عباس، 2011)، " الهيمنة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي "، مجلة قضايا سياسية، العدد (1)، المجلد (25)، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، الجمهورية العراقية.

- (عبدالله، صالح، 2004)، " توافق ضمني على تفادي المواجهة: الصين وأمريكا.. بين التنافس السياسي والمصالح الاقتصادية "، مجلة العصر.

- (علوي، مصطفى، 2015)، " القرن الآسيوي؟ مستقبل هيكل القوة في النظام الدولي في القرن ال 21"، مجلة السياسة الدولية، العدد (200)، المجلد (50)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

- (علي، مغاوري شلبي، 2007)، " الصين والاقتصاد العالمي.. مقومات القوة وعوائق الاندماج "، مجلة السياسة الدولية، العدد (167)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- (العمري، زايد بن محمد حسن، 2010)، " مفهوم القوة والقدرة في الفكر الاستراتيجي "، مجلة الدفاع الجوي، العدد (3)، قيادة قوات الدفاع الجوي، المملكة العربية السعودية.

- (عوني، مالك، 2017)، " السياقات الغالبة: الصعود الصيني إلى "اللاقطبية" "، مجلة السياسة الدولية، العدد (58)، مؤسسة الأهرام، جمهورية مصر العربية.

- (عيسى، محمد عبد الشفيع، 2011)، " بعض التطورات الأخيرة في هيكل النظام الدولي: محاولة موجزة في تصنيف العالم "، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (32)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الجمهورية اللبنانية.

- (فهمي، عبد القادر محمد، 2000)، " دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي "، دراسات استراتيجية، العدد (42)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.

- (قنديل، أحمد، 2014)، "التنافس المنضبط: الصعود الصيني وسيناريوهات تحدي القطب الأمريكي"، مجلة السياسة الدولية، العدد (198)، المجلد (49)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

- (لكريني، إدريس، 2013)، " الصين وتحولات النظام الدولي الراهن "، مجلة آفاق المستقبل، العدد (17)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.

- (أبو ليلة، سعاد محمود، 2012)، " دورة القوة: ديناميكيات الانتقال من " الصلبة " إلى " الناعمة " إلى " الافتراضية " "، مجلة السياسية الدولية، المجلد (47)، العدد (188)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

- (محمد، علاء عبد الحفيظ، 2016)، " تأثيرات الصعود الصيني "، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (48)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الجمهورية اللبنانية.

- (المديني، عبدالله، 2005)، " سر اهتمام الصين بآسيا الوسطى "، دورية حوار متمدن، العدد (1199)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- (مقبل، ريهام، 2012)، " مركب القوة: عناصر وأشكال القوة في العلاقات الدولية "، مجلة السياسة الدولية، العدد (188)، المجلد (47)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

- (ناجي، محمد عباس، 2014)، "داخل الدائرة: "تحول القوة" كمدخل لفهم المنافسات الإقليمية والدولية"، مجلة السياسة الدولية، العدد (197)، المجلد (49)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

- (هلال، رضا محمد، 2008)، " العلاقات الصينية بالدول النامية: المنطلقات والأبعاد "، مجلة السياسة الدولية، العدد (173)، المجلد (43)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

- (هويدن، محمد، 2007)، " السياسة الصينية تجاه القضية الفلسطينية "، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد (1)، المجلد (35)، جامعة الكويت، دولة الكويت.

ثالثاً: الرسائل العلمية

- (أبو الوفا، الشيماء هشام، 2008)، السياسة الصينية في النظام الدولي: 1990-2005، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

- (أحمد، إبراهيم، 2010)، الدولة العالمية والنظام الدولي الجديد، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة السانيا، كلية العلوم الاجتماعية، قسم الفلسفة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

- (الأحمر، عبدالله جهاد، 2010)، العلاقات الروسية - الصينية وأثرها على التوازن الدولي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، دمشق، سوريا.

- (الحيصة، منصور فالح، 2009)، الفرص والتحديات للنمو الصيني كقوة عظمى: 1990-2008، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، قسم العلوم السياسية، الكرك، المملكة الأردنية الهاشمية.

- (الديسطي، رشا أحمد، 2012)، الدور الصيني في النظام الإقليمي لدول جنوب شرق آسيا: 1991-2008، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، مصر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- (سلوم، ياسين شعلان، 2013)، التغيير في النظام الدولي وأثره على السياسة الخارجية الصينية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية: دراسة تطبيقية بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، قسم العلوم السياسية، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.

- (الطحلاوي، أحمد عبدالله، 2009)، مفهوم تحول القوة في نظريات العلاقات الدولية: دراسة الحالة الصينية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، مصر.

- (القطراوي، خالد جميل، 2014)، التحولات في بنية النظام الدولي وأثرها على السياسة الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية (1985-2010)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، فلسطين.

- (محمد ريحان، محمد عطية، 2012)، التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، غزة، فلسطين.

- (النسعة، إبراهيم محمد، 2012)، العلاقات الصينية الأمريكية في ظل النظام الدولي الجديد: 2001-2011، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، قسم العلوم السياسية، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.

رابعاً: الصحف

- " انخفاض صادرات الصين إلى 13.84 تريليون يوان وارتفاع الواردات 10.49 تريليون "، صحيفة اليوم السابع، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 13 يناير2017.

- البشلاوي، هيثم، 2015، " الصين القطبية القادمة "، صحيفة البديل، 30 سبتمبر 2015.

- " بوتين يزور الصين هذا العام موسكو وبكين تنسقان حول سوريا واليمن "، صحيفة الاتحادية نيوز، 29 أبريل 2016.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- حسن، محمد، 2016، " مستقبل الدبلوماسية الصينية في الشرق الأوسط "، جريدة القبس، دولة الكويت، 8 سبتمبر 2016.

- " خبراء مكسيكيون يتوقعون تفاعلاً أكبر بين الصين وأمريكا اللاتينية "، صحيفة الشعب اليومية، 17 أكتوبر 2017.

- دياب، محمد، 2016، " نهوض آسيا.. التحدي الصيني "، جريدة الرياض، المملكة العربية السعودية، 18 يوليو 2017.

- الصالح، هاشم عبدالله، 2009، " التنين الصيني يتطلع إلى زعامة العالم في القرن الحالي "، الصحيفة الاقتصادية، العدد (5877)، 13 نوفمبر 2009.

- العبيدي، لطفي، 2014، " العولمة وتحديات النظام الدولي الجديد "، جريدة القدس العربي، لندن، العدد (7677)، 28 فبراير 2014.

- عواد، سمير، 2005، " الصين على الطريق لتصبح قوة عظمى "، صحيفة الوسط، العدد (1085)، 26 أغسطس 2005.

- الفطيسي، محمد بن سعيد، 2016، " التقييم الاستراتيجي للقوة الصينية 2015-2016 "، صحيفة الوطن، سلطنة عمان، العدد (16618)، 4 يوليو 2016.

- محي، محمود، 2012، "دراسة عالمية تتوقع أن عام 2050 ستصبح " الصين" أكبر اقتصاد في العالم"، صحيفة اليوم السابع، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 29 ديسمبر 2012.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامساً: المواقع الإلكترونية

- (إبراهيم، إيمان عبد الخالق، 2016)، " أثر العلاقات الصينية – الأمريكية على النظام الدولي منذ 2001 "، مقال نشر على الرابط الإلكتروني: www.democraticac.de

- " البنتاغون: إنفاق الصين عسكرياً تخطى 180 مليار في 2016 "، مقال نشر على الرابط الإلكتروني: www.sdarabia.com

- " تاريخ الصين "، مقال نشر في الموسوعة العربية على الرابط الإلكتروني: www.arab-ency.com

- (توفيق، حكيمي، 2013)، " موقع الصين المستقبلي في النظام الدولي "، مقال نشر على الرابط الإلكتروني: www.arabsfordemocracy.org

- " جدلية القوة في العلاقات الدولية "، 4 مارس 2015، موقع الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية على الرابط الإلكتروني: www.politics-dz.com

- (جلال، شوقي، 2003)، " تأملات في التراث الصيني "، مقال نشر في مجلة الصين اليوم على الرابط الإلكتروني: www.arabic.china.org.cn

- " الجيش الصيني.. أكبر جيوش الأرض "، 2017/4/21، موسوعة الجزيرة، على الرابط الإلكتروني: www.aljazeera.net

- (حسن، عمار علي، 2017)، " النظام الدولي.. سمات وقسمات "، 28 يوليو 2007، مقال نشر على الرابط الإلكتروني: www.alarabiya.net

- (حاجم، ليلى عاشور، عبد الحميد، سالي موفق، 2015)، " تكتل القوى الاقتصادية: مجموعة البريكس (BRICS) أنموذجاً "، على الرابط الإلكتروني: www.iasj.nent

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- (الخطيب، جهاد عمر، 2016)، " العلاقات الأمريكية الصينية " آفاق الصراع والتعاون" 2008-2015" دراسة بحثية نشرت على الرابط الإلكتروني: www.democraticac.de

- (رود، كيفين، 2012)، " وجهة نظر: الصين والعالم " مقال على الرابط الإلكتروني:

www.bbc.com/arab/worldnwes

- (رايموندلي، 2015)، " الصين والحرب في اليمن: عدم الانحياز والحل السلمي "، 3 مايو 2015، على الرابط الإلكتروني: www.aljazeera.net

- (الزيات، أمينة محسن، 2016)، " السياسة الخارجية الصينية تجاه أفريقيا "1991-2015" "، دراسة بحثية نشرت على الرابط الإلكتروني: www.democraticac.de

- (سرور، نبيل، 2015)، " المؤسسة العسكرية الصينية وحماية إنجازات حقبة الإصلاح والانفتاح "، العدد (93)، على الرابط الإلكتروني: www.lebarmy.gov.lb

- صندوق النقد الدولي، 2015، " آفاق الاقتصاد العالمي: التكيف مع أسعار السلع الأولية المنخفضة "، تقرير نشر على الرابط الإلكتروني: www.imf.org

- صندوق النقد الدولي، " بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي "، على الرابط الإلكتروني: www.data.imf.org

- صندوق النقد الدولي، " مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي "، 2017، تقرير على الرابط الإلكتروني:

www.imf.org

- " الصين تعتزم تعزيز علاقاتها مع روسيا والولايات المتحدة خلال عام 2017 "، 2017/1/4، على الرابط الإلكتروني: www.tishreen.news.sy

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

- " الصين والنظام الدولي المرتقب بين الفلسفة الصينية والفلسفة الغربية "، مقال نشر في مجلة الصين اليوم على الرابط الإلكتروني: www.chinatoday.com

- (عبد السلام، محمد، 2011)، " القدرات العسكرية الصينية والتوازن الإقليمي "، مجلة السياسة الدولية، على الرابط الإلكتروني: www.siyassa.org.eg

- (علي، سليم كاطع، 2016)، " العلاقات الأمريكية – الصينية وأثرها في مستقبل النظام الدولي "، دراسة بحثية نشرت على الرابط الإلكتروني: www.democraticac.de

- (غرايبة، إبراهيم، 2004)، " الصين.. هل تعود قوة عالمية "، مقال نشر على الرابط الإلكتروني: www.aljazeera.net

- (فخري، إيمان، 2017)، " التحديات التي تواجهها الصين كدولة نامية "، 2017/7/1، مقال نشر في مجلة الصين اليوم، العدد (742886)، على الرابط الالكتروني: www.chinatoday.com.cn

- " القوة العسكرية الصينية: التوزيع والتسليح والمهام والعقيدة القتالي"، 2015، مقال نشر على الرابط الإلكتروني: www.sasapost.com

- (محمد، محمود خليفة، 2014)، " أبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي وتداعياته 1991-2010"، مقال نشر على الرابط الإلكتروني: www.democraticac.de

- (محمد، سميرة عبد الغني، 2017)، " الصعود الصيني وتداعياته على العلاقات الصينية – العربية من عام 2004 "، دراسة بحثية نشرت على الرابط الإلكتروني: www.democraticac.de

- (محمود، صافي، 2015)، " البحث عن عالم متعدد الأقطاب: استراتيجية الصعود الصيني وفرص بكين الكبرى في أمريكا اللاتينية "، مقال نشر على الرابط الإلكتروني: www.acrseg.org

- (المرعشي، فيصل براء، 2016)، " النظام الدولي "، الموسوعة السياسية، على الرابط الإلكتروني: www.political-encyclopedia.org

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

- الموقع الرسمي لوزارة الخارجية لجمهورية الصين الشعبية، www.fmprc.gov.cn/ara/

- " الموقف الصيني من التهديدات العسكرية الأمريكية للعراق "، 2003/3/18، وكالة الأنباء الكويتية، على الرابط الإلكتروني: www.kuna.net.kw

- (نازي، جمال، 2017)، " 6 أسلحة صينية متقدمة تثير قلق الولايات الجيش الأمريكي "، على الرابط الإلكتروني: www.alarabiya.net

- (الهرمزي، سيف نصرت، 2015)، " مسارات النظام الدولي وتحولاته في القرن الحادي والعشرين "، دراسة بحثية نشرت على الرابط الإلكتروني: www.democraticac.de

- " وزارة التجارة الصينية، تجارة الصين مع العالم الخارجي "، مقال نشر على الرابط الإلكتروني: www.mofcom.gov.cn

- وكالة الأنباء الصينية شينخوا، www.arabic.news.cn

- (وليد، يونسي، 2015)، " دور القوة الصاعدة " Brics " وتأثيرها في النسق الدولي "، مقال نشر على الرابط الإلكتروني: www.democraticac.de

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

سادساً: المصادر الأجنبية:

- China's New Asia Policy, China: An International Journal, Volume 12, number 2, August 2014, article.

- China's 12th Five – Year Plan " How it Actually Works and What's in Store for the Next Five Years ", 2010.

- Drezner, Daniel, The New New World Order, Foreign Affairs, March/April 2007, www.foreignaffairs.com.

- Dumbaugh, Kerry, China – U.S. Relations: Current Issues and Implications, CRS Report for Congress, July 14, 2010.

- Global Trends 2025 : Transformed World, National Intelligence Council, Washington, November 2008.

- Lawrence, Susan V. , U.S. China Relations: An Overview of Policy Issues, Congressional Research Service, August 1, 2013.

- Mingkui, Wang, China's Economy, Beijing: China International press, 2006.

- Richard, Baume : " United States – China Relations: The Latest Phase ", National Chengchi University, 2006.

- The Balance Sheet China: What the World Needs to Know about The Emerging Superpower, Public Affairs, New York, 2006.

- Zoellick, Robert B. , " Whither China: From Membership to Responsibility?", NBR Analysis, Volume 16, Number 4, December 2005.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com